

تحليل تأثير مخاطر الائتمان على الأداء المصرفي
(دراسة مقارنة بين البنوك الوطنية والبنوك الخاصة
في مصر)

Analysis of the Impact of Credit Risks on Banking
Performance

(A Comparative Study between National and
Private Banks in Egypt)

الطبعة الأولى

(٢٠٢٣هـ/٢٠٢٣)

اسم الكتاب: تحليل تأثير مخاطر الائتمان على الأداء
المصري

اسم الكاتب: د/ حسين محمود محمد عبدالهادي

تصميم الغلاف: عبدالله عباس

رقم الإيداع: 2024-7695

الترقيم الدولي: 978-977-87397-8-7

كافة الحقوق محفوظة للناشر والمؤلف

لا يُسمح بإعادة طبع أو توزيع أي جزء بأي طريقة، بما يشمل ذلك التصوير أو الطباعة أو التسجيل الصوتي أو أي وسيلة أخرى إلكترونية أو غير إلكترونية، دون إذن كتابي مسبق من الناشر، ويسمح فقط في حال الاستعانة ببعض الفقرات لغرض النقد والدراسة، طبقاً لما تحدده قوانين واتفاقيات حقوق الملكية الفكرية.

تحليل تأثير مخاطر الائتمان على الأداء المصرفي
(دراسة مقارنة بين البنوك الوطنية والبنوك الخاصة
في مصر)

Analysis of the Impact of Credit Risks on Banking
Performance

(A Comparative Study between National and
Private Banks in Egypt)

إعداد وتأليف الدكتور

حسين محمود محمد عبد الهادي

يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكل طرق الطبع والتصوير والنقل والترجمة والتسجيل المرئي والحاسوبي وغيرها من الحقوق إلا بإذن خطي من المؤلف.



إهداء وشكر

إلى أمى وأبى .. ربنا يعطيهم العافية والصحة

إلى زوجتى ..ربنا يكرمها

إلى ابنى .. آدم .. ربنا يجعله ذرية سالحة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

مقدمة:

تعد البنوك المحرك الأساسي لاقتصاديات دول العالم أجمع، وذلك لما تؤديه من دور واضح متمثل في تحقيق ربط الوحدات الاقتصادية ذات الفوائض المالية (المدخرين) مع الوحدات ذات العجز المالي (المستثمرين)، ولكون غالبية الدول النامية والمتقدمة - على حد سواء - تعتمد بشكل أساسي على تطور قطاعاتها المصرفية، يمكن اعتبار البنوك على أنها المرآة الفعلية التي تعكس الوجه الحقيقي لاقتصاديات الدول.

وتعتبر المخاطرة جزء لا يتجزأ من العمل المصرفي خصوصاً مع ارتفاع حدة المنافسة والتطور التكنولوجي وزيادة حجم المعاملات المصرفية والحاجة إلى بنوك ذات أحجام كبيرة، فالبنوك أصبحت اليوم تواجه مخاطر مصرفية متنوعة تتفاوت في درجة خطورتها من بنك إلى آخر وإن حسن تقييم وتحليل ودراسة، ومن ثم إدارة مجمل المخاطر المحتملة من العوامل المساعدة على نجاح البنك وضمان استمراره في السوق المصرفية بعوائد مرضية ومخاطر مُتدنية.

وتتعرض البنوك في ظل التغيرات المستمرة في البيئة الاقتصادية إلى العديد من المخاطر التي تؤثر على أنشطتها المختلفة من إقراض واستثمار وغيرها.

ومن أمثلة المخاطر التي تواجه البنوك التجارية:

مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر رأس المال، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر التضخم، ومخاطر السوق، وغيرها، وتؤثر المخاطر السابقة على أصول البنك، وبالتالي على سلامة أموال المودعين^(١).

وتعتبر المخاطر الائتمانية من أهم المخاطر التي يمكن أن تواجهها البنوك والناجمة من المعاملات المصرفية مع العملاء والمؤسسات والتي تصنف إلى أنواع مختلفة يمكن قياسها بمؤشرات متطورة تسمح للبنك من تحديدها بدقة والتنبؤ بها مستقبلاً وهو ما يساعدها على التحكم أو التقليل منها هذا إذا كان من الصعب القضاء عليها.

ومن هذا المنطلق تركز الدراسات المعاصرة اهتمامها بكيفية إدارة مخاطر الائتمان المصرفي والتحكم فيها واتخاذ القرارات الاستثمارية والمالية على ضوء نظم وأساليب رقابية وإدارية صارمة تضمن للبنك تحديد أوضح لتلك المخاطر وتصنيفها وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة التي تقود إلى تحقيق أهدافه بصورة أفضل.

ومن هذا المنطلق تبحث الدراسة تحليل تأثير مخاطر الائتمان على الأداء المصرفي - دراسة مقارنة بين البنوك الوطنية والبنوك الخاصة في مصر.

الدراسة الاستطلاعية:

قام الباحث بإجراء دراسة استطلاعية للمساهمة في تحديد مشكلة الدراسة وأهداف الدراسة، وتم الاعتماد فيها على أسلوب المقابلة للعاملين

(١) هشام المليجي (٢٠٠٢): «الحكم على كفاية رأس المال في البنوك التجارية: دراسة تطبيقية»، المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة الأزهر، القاهرة، عدد (٢٦).

في إدارة الائتمان، وتكونت عينة الدراسة من عدد (٦) بنوك بواقع ثلاثة بنوك وطنية وهي (البنك الأهلي المصري، بنك مصر، بنك القاهرة) وثلاثة بنوك خاصة (بنك الإسكندرية، وبنك CIB، وبنك HSBC)، وتم مقابلة عدد (٥) من العاملين في إدارات الائتمان في البنوك الستة، وبذلك يكون عدد من تم مقابلتهم (٣٠) من العاملين بإدارة الائتمان بالبنوك المذكورة سابقاً، وتم طرح الأسئلة التالية خلال المقابلة :

- ١- هل يوجد أثر لمخاطر الائتمان على الأداء المصرفي للبنك؟
- ٢- من خلال عملك في البنك أهم المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها البنك؟
- ٣- أهم العناصر التي يمكن من خلالها قياس أداء البنوك؟

وجاءت نتائج الدراسة الاستطلاعية كما يلي:

١- اتفق جميع الباحثين من إدارة مخاطر الائتمان بالبنوك محل الدراسة الاستطلاعية على أنه يوجد تأثير لمخاطر الائتمان على الأداء المصرفي بنسبة (١٠٠٪).

٢- أهم المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها البنك ذكر الباحثين أن أهم المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها: مخاطر السيولة، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر مخصص التسهيلات، ومخاطر الدين.

٣- أهم العناصر التي يمكن من خلالها قياس أداء البنوك، جاءت مرتبة على حسب نسبة إتفاق الباحثين عليها، كما يلي:

- (أ) عنصر كفاية رأس المال وحصل على نسبة إتفاق من الباحثين (١٠٠٪).
- (ب) عنصر جودة السيولة، وحصل على نسبة إتفاق من الباحثين (٨٣,٣٪).
- (ج) عنصر جودة العوائد وحصل على نسبة إتفاق من الباحثين (٨٠٪).
- (د) عنصر جودة الأصول وحصل على نسبة إتفاق من الباحثين (٧٣,٣٪).
- (هـ) عنصر جودة الإدارة وحصل على نسبة إتفاق من الباحثين (٧٠٪).
- (و) عنصر حساسية المخاطر وحصل على نسبة إتفاق من الباحثين (٦٣,٣٪).

مشكلة الدراسة:

مما سبق يمكن تخيص مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤال التالي:
ما أثر المخاطر الائتمانية على الأداء المصرفي في البنوك الوطنية والخاصة؟
الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات باللغة العربية:

١- دراسة (الفواز وآخرين، ٢٠١٦)^(١):

دراسة بعنوان: «إدارة مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في الأردن».

هدفت الدراسة إلى مقارنة عمليات إدارة مخاطر الائتمان بين البنوك التقليدية والإسلامية في الأردن، وقد استخدمت الدراسة التحليل الوصفي لتحديد الاختلافات في مختلف عمليات إدارة المخاطر الائتمانية، تكون مجتمع الدراسة من العاملين في إدارات الائتمان في البنوك الأردنية لعام (٢٠١٤) والبالغ عددها (١٦) بنكاً منها (١٣) بنكاً تجارياً و(٣) بنوك إسلامية في الأردن، وتكونت عينة الدراسة من (١٨٠) استبانة شملت إدارات مخاطر الائتمان للبنوك محل الدراسة.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

البنوك الإسلامية أكثر حساسية لعملية إدارة مخاطر الائتمان، كما أن هناك فرقاً كبيراً بين البنوك الإسلامية والتقليدية في فهم وإدراك مخاطر الائتمان وتقييم وتحليل تلك المخاطر، وكذلك في ممارسات إدارة مخاطر الائتمان لتقليل المخاطر الائتمانية.

(١) تركي مجحم الفواز، حسام علي داود، ياسر أحمد عربيات (٢٠١٦): «إدارة مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في الأردن»، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد (١٢)، العدد (٢)، ص ص ٢٨٩-٣٠٥.

ومن أهم التوصيات التي أوصت بها الدراسة:

ضرورة تهيئة بيئة مناسبة لإدارة تلك المخاطر في البنوك وبخاصة التقليدية منها، وذلك بتوجيه مجالس الإدارة إلى تحفيز السياسة الائتمانية والإستراتيجية وكذلك الإدارة العليا لتنفيذ ذلك، وضرورة التأكد من سلامة عملية تقديم ومنح الائتمان من خلال وضع معايير واضحة لمنح الائتمان، والحفاظ على إدارة ائتمان مناسبة للمحفظة الائتمانية في ضوء قياس ومراقبة وضمان السيطرة الكافية على المخاطر.

٢- دراسة (العياط، ٢٠١٦) (١):

دراسة بعنوان: «أثر مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية».

هدفت هذه الدراسة لمعرفة أثر مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية، وقد اعتمدت الدراسة على القوائم المالية للبنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان البالغ عددها (١٣) بنكاً، وقد تم استخدام المتغيرات المستقلة التي هي كفاية رأس المال، مخاطر التسهيلات، الكفاءة التشغيلية، مخاطر التضخم، مخاطر الدين، الناتج المحلي الإجمالي، وحجم البنك.

تم عرض التقديرات والنتائج وذلك من خلال استخدام تحليل بيانات (Panel Analysis)، ومن خلال اختبار الفرضيات، حيث إن (Panel Analysis) واسع الاستخدام في تحليل مجالات العلوم الإنسانية بشكل عام، والتحليل الاقتصادي بشكل خاص، الذي يتعامل مع ثنائي الأبعاد (سلاسل زمنية، وتحليل قطاعي).

(١) إياس إبراهيم العياط (٢٠١٦): «أثر مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية»، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية، الأردن.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمخاطر التسهيلات، الكفاءة التشغيلية، مخاطر التضخم، مخاطر الدين، الناتج المحلي الإجمالي، وحجم البنك، على العائد على الموجودات وهامش صافي الفائدة، بينما لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر التسهيلات على هامش صافي الفائدة.

ومن أهم التوصيات التي أوصت بها الدراسة:

الاهتمام بتقليل المخاطر ودراسة المتغيرات بعناية مما ينعكس هذا على الأداء المالي للبنك.

٣- دراسة (يامين والظهاوي، ٢٠١٦) (١):

دراسة بعنوان: «أثر عناصر نموذج تقييم أداء البنوك (CAMELS) في المخاطر الائتمانية التي تواجهها البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية».

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر عناصر نموذج تقييم أداء البنوك (CAMELS) في عنصر المخاطر الائتمانية، واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي في الدراسة، واشتمل مجتمع الدراسة وعينتها على جميع البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، حيث كان عدد البنوك التجارية الخاصة بفترة الدراسة (٢٠٠٢ - ٢٠١٣) ثلاثة عشر بنكاً تجارياً.

(١) إسماعيل يونس يامين، ومحمد سامي الظهاوي (٢٠١٦): «أثر عناصر نموذج تقييم أداء البنوك (CAMELS) في المخاطر الائتمانية التي تواجهها البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية»، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد (١٦)، العدد (٣)، جامعة الزرقاء، الأردن، ص ١-١١.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

عناصر النموذج مجتمعة تؤثر في عنصر المخاطر الائتمانية لدى البنوك التجارية الأردنية، بينما عند عمل الاختبار لأثر كل عنصر من عناصر النموذج بشكل مستقل في المخاطر الائتمانية كانت النتائج بالشكل التالي: يوجد أثر لكفاية رأس المال وجودة الأصول وجودة العوائد وحساسية مخاطر السوق في المخاطر الائتمانية، أما بالنسبة لعنصري جودة الإدارة وجودة السيولة فلا يوجد لهما أثر في المخاطر الائتمانية.

وقد أوصت الدراسة بضرورة التزام البنوك بتطبيق نموذج تقييم الأداء لما يؤديه من دور فعال في اكتشاف المخاطر المصرفية في وقت مبكر.

٤- دراسة (كاظم، ٢٠١٤) (١):

دراسة بعنوان: «أثر السيولة النقدية في مستوى أداء المصارف: دراسة تحليلية قياسية في بعض المصارف التجارية العراقية للمدة (١٩٩٧ - ٢٠١١)».

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة السيولة النقدية لبعض المصارف التجارية التي يتم من خلالها بناء أسس وقائية ودفاعية للمصارف يومياً وخاصة في أوقات الأزمات والظروف الغير طبيعية من خلال قياس وتحليل أثر السيولة النقدية في مستوى أداء المصارف التجارية عينة الدراسة متمثلة بالربحية والكفاءة والفاعلية أثناء الفترة (١٩٩٧ - ٢٠١١)،

(١) شيماء يونس كاظم (٢٠١٤): «أثر السيولة النقدية في مستوى أداء المصارف: دراسة تحليلية قياسية في بعض المصارف التجارية العراقية للمدة (١٩٩٧ - ٢٠١١)»، رسالة دكتوراه، قسم المحاسبة، جامعة سانت كليمنتس العالمية.

واعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي لظاهرة السيولة النقدية وطبيعتها، والأسلوب الكمي باستخدام الانحدار الخطي والمتعدد باستخدام برنامج (SPSS).

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

توجد علاقات ارتباط وتأثير معنوية بين السيولة النقدية وربحية وكفاءة وفاعلية المصارف التجارية عينة الدراسة، توجد علاقات ارتباط وتأثير معنوية بين كفاية السيولة والربحية، يوجد علاقة ارتباط وتأثير معنوية بين المخاطرة المصرفية والمؤشرات المالية والربحية وكفاءة الإدارة.

ومن أهم التوصيات التي أوصت بها الدراسة:

ضرورة الاهتمام بشروط الخدمات المصرفية الدولية وبنسبة رأس المال المحددة (٨٪) مع الاهتمام بدمج بعض الفروع أو دمج المصارف فيما بينها مع المحافظة على نسبة سيولة نقدية أو شبه نقدية سائلة في المصارف وفي البنك المركزي مع تنوع الاستثمارات ومع ضرورة اعتماد الوسائل الحديثة في تقديم الخدمات المصرفية للزبائن وربط فروع المصارف والمصارف الأخرى الداخلية والخارجية بشبكة حديثة من الاتصال.

٥- دراسة (مرهج والخير، ٢٠١٣) (١):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور إدارة المخاطر الائتمان في تحسين الأداء المصرفي في المصرف التجاري السوري بمدينة اللاذقية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم بناء استبانة وتوزيعها على جميع العاملين في إدارة الائتمان في البنك البالغ عددهم (٣٣) عاملاً.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

تتمتع إدارة الائتمان في البنك بكفاءة عالية، حيث تقوم باختيار العناصر البشرية العاملة في منح الائتمان من المؤهلين وذوي الخبرة، وتقوم بتحديد حجم الائتمان المناسب لكل عميل، كما تخضع كل عملية ائتمانية لتحليل دقيق ومعاينة شاملة من قبل محلل ائتمان مؤهل وذو خبرة ومعرفة بحجم التعاملات، تقوم إدارة الائتمان في البنك من أجل الحفاظ على مستوى سيولة البنك بتعديل معايير منح الائتمان بالشكل الذي يؤدي إلى تحسين مؤشرات السيولة، حيث يحتفظ البنك بنسبة سيولة طوعية مناسبة من العملات المحلية والأجنبية؛ لأن السيولة الجيدة للبنك تسهم في زيادة ثقة العملاء في البنك وعملياته، هناك علاقة طردية بين كفاءة إدارة مخاطر الائتمان وانخفاض حجم وعدد القروض المتعثرة وتحسن سيولة البنك وتحسن ربحية البنك.

(١) منذر مرهج، نورا الخير (٢٠١٣): «دور إدارة مخاطر الائتمان في تحسين الأداء المصرفي: دراسة مسحية في المصرف التجاري السوري بمدينة اللاذقية»، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (٣٥)، العدد (٦)، جامعة تشرين، سوريا، ص ص ٢٣٣ - ٢٥٧.

٦- دراسة (البقار، ٢٠١٣)^(١):

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة الوقوف على أسلوب علمي لإدارة المخاطر المالية في المصارف التجارية الليبية، حيث تمثلت عينة الدراسة في ضوء المحددات التي تم وضعها من قبل الباحث في (٧) سبعة مصارف تجارية من إجمالي (١٥) خمسة عشر مصرفاً تجارياً عاملاً في ليبيا وبذلك تمثل عدد مفرداتها (٤٧٪) من عدد مفردات مجتمع الدراسة، كما تستحوذ العينة على ما نسبته ٩٨,٩٪ من مجموع أصول القطاع المصرفي الليبي- ٧٦,٩٪ من الأموال الخاصة بالقطاع المصرفي الليبي - ٧٩٪ من عدد الفروع والوكالات المنتشرة جغرافياً على جل المناطق الليبية، لتُغطي الدراسة فترة زمنية لمدة (١٠) عشر سنوات من سنة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٩)، وذلك من خلال معرفة:

أثر إدارة مخاطر الائتمان، وإدارة مخاطر السيولة، وتخفيض تكلفة رأس المال، وكفاءة استخدام الأموال، على أداء المصارف التجارية محل الدراسة.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

وجود تباين كبير بين نتائج المؤشرات على مستوى قطاع المصرف الواحد، وجود تباين كبير بين نتائج المؤشرات على مستوى المؤشر نفسه في القطاع الواحد وفي القطاعين، وجود فروق دالة إحصائياً بين القطاعين العام، والخاص للمصارف التجارية محل الدراسة حول أساليب (مؤشرات) إدارة المخاطر على مستوى العديد من المؤشرات، كما أسفرت نتائج النموذج المقدر لأساليب إدارة المخاطر المالية، ومتغيرات إدارة مخاطر الائتمان، ومتغيرات إدارة مخاطر السيولة، ومتغيرات

(١) مصطفى سالم محمد البقار (٢٠١٣): «إطار مقترح لإدارة المخاطر المالية في المصارف التجارية بالتطبيق على المصارف التجارية الليبية»، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة قناة السويس.

تخفيض تكلفة رأس المال، ومتغيرات كفاءة استخدام الأموال، للمصارف التجارية العامة والخاصة محل الدراسة عن وجود العديد من المتغيرات المُفسرة ذات أثر كبير على أداء تلك المصارف.

ومن أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

رفع كفاءة إدارة المخاطر المالية بالمصارف التجارية محل الدراسة، العمل على إيجاد هيكل رقابي قوي وسليم، تدعيم رقابة المصرف المركزي على المصارف التجارية، الاستعانة بالنماذج المساعدة لزيادة الفاعلية والقدرة التنبؤية.

٧- دراسة (أبو كمال، ٢٠٠٧) (١):

دراسة بعنوان: «الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية (بازل ٢): دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين».

هدفت هذه الدراسة إلى تطوير منهجية إدارة مخاطر الائتمان في المصارف العاملة في فلسطين وفق الإدارة الحديثة للمخاطر المصرفية مما يشجع على استخدام الأساليب الحديثة في تحديد المخاطر الائتمانية وقياسها.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

اعتماد مجلس الإدارة بالمصارف إستراتيجية معينة لإدارة المخاطر، كما يتابع مجلس الإدارة قدرة الإدارة التنفيذية على إدارة أنشطة الائتمان بفاعلية وكفاءة، وبشكل يمكن له تحديد هذه المخاطر وقياسها ومراقبتها والسيطرة عليها من خلال فعالية الضوابط الرقابية على الائتمان.

(١) مرفت علي أبو كمال (٢٠٠٧): «الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية (بازل ٢): دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين»، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

ثانيًا: الدراسات باللغة الأجنبية:

١- دراسة (Kabir et al., ٢٠١٥)^(١)، بعنوان:

Comparative Credit Risk in Islamic and Conventional Banks.

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار ما إذا كانت البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية لديهم مستويات مختلفة من المخاطر الائتمانية، وباستخدام نموذج «ميرتون»، وهو مقياس مخاطر الائتمان القائم على السوق، تم تقييم مخاطر الائتمان لـ (١٥٦) بنكًا تقليديًا و(٣٧) بنكًا في (١٣) دولة بين عامي (٢٠٠٠ - ٢٠١٢).

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية أقل بكثير من البنوك التقليدية عند قياس مخاطر الائتمان بنموذج ميرتون، المصارف الإسلامية تتحمل مخاطر ائتمان أعلى بكثير عند استخدام مقياس (Z) وبشكل عام تشير النتائج إلى أن المنهجية المستخدمة تلعب دورًا هامًا في تقييم مخاطر الائتمان للمصارف الإسلامية.

(١) Kabir, Md. Nurul; Worthington, Andrew C. and Gupta, Rakesh (٢٠١٥): **Comparative Credit Risk in Islamic and Conventional Banks**, Pacific-Basin Finance Journal, Vol. ٣٤, PP.٣٢٧-٣٥٣.

٢- دراسة (Ogbol and Unuafe, ٢٠١٣)^(١)، بعنوان:

Impact of credit risk management and capital adequacy on the financial performance of commercial banks in Nigeria.

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى أثر إدارة المخاطر الائتمانية وكفاية رأس المال في الأداء المالي للبنوك العاملة في نيجيريا، وذلك بواسطة اختبار أثر كل من المخاطر الائتمانية وكفاية رأس المال في ربحية البنوك النيجيرية، باستخدام نموذج لوحة البيانات (Panel Mode Data)، قام الباحثان بالتعرف على طبيعة العلاقة القائمة بين كل من خسائر الإقراض والديون المعدومة وكفاية رأس المال والعائد على الأصول.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

يوجد أثر إيجابي للمخاطر الائتمانية وكفاية رأس المال على الأداء المالي للبنوك محل الدراسة، يوجد أثر سلبي للديون المعدومة على ربحية البنوك محل الدراسة.

ومن أهم التوصيات التي أوصت بها الدراسة:

العمل على تحسين كفاية رأس مال البنوك العاملة في نيجيريا، كما يجب أيضاً على إدارة البنوك عينة الدراسة تقييم العملية الائتمانية بشكل دقيق.

^{١)} Ogbol, Charles and Unuafe, O. Kenneth (٢٠١٢): **Impact of Credit Risk Management and Capital Adequacy on the Financial Performance of Commercial Banks in Nigeria**, Journal of Emerging Issues in Economic, Finance and Banking (JEIEFB), Vol., ٢, No. ٣, PP. ٧٠٣-٧١٣.

٣- دراسة (Siddiqui, et al. ٢٠١٢)^(١)، بعنوان:

Credit Risk and the Performance of Nigerian Banks.

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر المخاطر الائتمانية في ربحية البنوك النيجيرية، بعد عملية جمع البيانات الخاصة في البنوك عينة البحث للفترة الممتدة من (٢٠٠٤ - ٢٠٠٨)، قام الباحثون بتطبيق النسب المالية الخاصة بقياس أداء البنوك والمخاطر الائتمانية، وبعد التحليل الإحصائي لبيانات البحث.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمخاطر الائتمانية على ربحية البنوك النيجيرية.

ومن أهم التوصيات التي أوصت بها الدراسة:

يجب على إدارة البنك أن تكون حذرة عند عملية ضبط السياسة الائتمانية، كما يجب عليها أيضاً إدراك كيفية تأثير المخاطر الائتمانية في أنشطة البنوك وذلك بهدف ضمان سالمها.

(١) Siddiqui, A. Shahid, Tahseen Ul-Ahad, Muhammad Asif, and Muhammad Ateeq (٢٠١٢): **Credit Risk and the Performance of Nigerian Banks**, Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business, Vol. ٤, No. ٠٧, PP. ٤٩-٦٣.

٤- دراسة (Omar et al., ٢٠١٢)^(١)، بعنوان:

Credit risk management: a case differentiating Islamic and non-Islamic banks in UAE.

هدفت هذه الدراسة إلى المقارنة بين البنوك الإسلامية وغير الإسلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة في إدارة مخاطر الائتمان، وقد استخدمت الدراسة منهجية مستندة على الدراسة الميدانية لجمع البيانات، وتكونت عينة الدراسة من ستة بنوك تجارية من دولة الإمارات العربية المتحدة مع ثلاثة غير إسلامية وثلاثة مصارف إسلامية وبلغت (١٤٨) مديرًا للمخاطر الائتمانية، كما هدفت الدراسة إلى استقصاء العوامل التي تميز بين البنوك الإسلامية وغير الإسلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

المديرين في البنوك الإسلامية الآن لا يعتمدون فقط على التجارب الشخصية والتحليل البسيط لمخاطر الائتمان فحسب، وإنما تعمل على تطوير وممارسة التقنيات الحديثة بالإضافة إلى الطرق التقليدية لإدارة مخاطر الائتمان في الإمارات العربية المتحدة مقارنة بالبنوك غير الإسلامية، وهو ما يشير إلى احتمال مزيد من التحسن في إدارة المخاطر الائتمانية.

(١) Omar Masood, Hasan Al Suwaidi and Priya Thapa (٢٠١٢): **Credit risk management: a case differentiating Islamic and non-Islamic banks in UAE**, Qualitative Research in Financial Markets, Vol. ٤, Issue ٢/٣, PP.١٩٧-٢٠٥.

٥- دراسة (Adarkwa, ٢٠١١)^(١)، بعنوان:

Risk Management and Bank Performance: A Case Study of First Atlantic Merchant Bank Ghana Limited (FAMBL)

هدفت الدراسة إلى تقويم المخاطر المالية المصرفية، وإطار إدارتها للتأكد من تطبيق أفضل الممارسات الدولية، إضافة إلى دراسة إدارة المخاطر الفعالة. ولتحقيق أهداف الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تطبيق مجموعة من المؤشرات خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٠) لتحديد مدى **ملائمة** رأس المال خلال هذه الفترة، ومستوى الربحية، وحجم مخاطر الائتمان والسيولة ومخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر سعر الصرف للعمليات الأجنبية.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

أن المصرف لديه هيكل جيد لإدارة المخاطر يكفي إلى حد ما لضمان الإدارة السليمة للمخاطر المالية والتشغيلية أيضاً، كما أن هناك بيئة مناسبة لإدارة المخاطر.

(١) Opoku-Adarkwa, Ruth (٢٠١١): **Risk Management and Bank Performance: A Case Study of First Atlantic Merchant Bank Ghana Limited (FAMBL)**, Master Thesis, Institute of Distant learning, Kwame Nkrumah University of Science and Technology, Ghana.

٦- دراسة (Liyuqi, ٢٠٠٧) ^(١)، بعنوان:

Determinants of banks profitability and its implication on risk management practices.

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى أهم محددات ربحية البنوك وتطبيقاتها على سياسات إدارة المخاطر الائتمانية في المملكة المتحدة، عمدت الدراسة إلى استخدام اختبار الانحدار وذلك لتحليل البيانات المالية الخاصة بالفترة الممتدة من (١٩٩٩ - ٢٠٠٦)، **وظفت** الدراسة ستة مقاييس لمحددات ربحية البنوك، حيث كانت ثلاثة محددات منها ما هو عبارة عن محددات داخلية لربحية البنوك، وهي: السيولة، المخاطر الائتمانية، رأس المال، وثلاثة محددات خارجية، وهي: معدل الناتج الإجمالي، معدل الفائدة ومعدل التضخم. كما وظفت أيضًا نسبة العائد على الأصول كمؤشر لقياس أداء البنوك.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: أن كلا من السيولة والمخاطر الائتمانية يؤثران وبشكل سلبي في ربحية البنوك عينة الدراسة.

• **التعقيب على الدراسات السابقة:**

من خلال المراجعة المتأنية من قبل الباحث للدراسات السابقة يتضح أنها تتشابه مع الدراسة الحالية في تناول موضوع تحليل وتأثير المخاطر الائتمانية على الأداء المصرفي، حيث أشارت غالبية الدراسات السابقة إلى أن المخاطر الائتمانية لها نتائج إيجابية على الأداء المصرفي.

^١(Li, Yuqi (٢٠٠٧): **Determinants of Banks' Profitability and its Implication on Risk Management Practices: Panel Evidence from the UK in the Period ١٩٩٩-٢٠٠٦**, MA thesis, University of Nottingham, UK.

• أوجه التميز للدراسة الحالية:

تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بما يلي:

- ١- أنها تبحث في جانب هام وحيوي وهو دور إدارة المعرفة، والمتطلبات الضرورية لهذا المنهج والأثر المحتمل له على الأداء المصرفي.
- ٢- أنها تناولت دور تحليل وتأثير المخاطر الائتمانية على الأداء المصرفي في مصر.
- ٣- أن الدراسة دراسة مقارنة بين البنوك الوطنية والبنوك الخاصة في مصر.

• أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

تدل الدراسات السابقة على أهمية الدراسة وموضوعها، وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في العديد من الجوانب منها:

- ١- صياغة الإطار النظري للدراسة.
- ٢- المساعدة في تحديد مشكلة الدراسة، وبيان أهمية الدراسة ومبررات إجرائها.
- ٣- مساعدة الباحث في تحديد منهج الدراسة.
- ٤- توجيه الباحث في تحديد متغيرات الدراسة.
- ٥- توجيه الباحث نحو العديد من مصادر المعلومات المفيدة ذات العلاقة بمشكلة الدراسة.
- ٦- الاستفادة من نتائج الدراسات السابقة في مناقشة نتائج الدراسة الحالية.

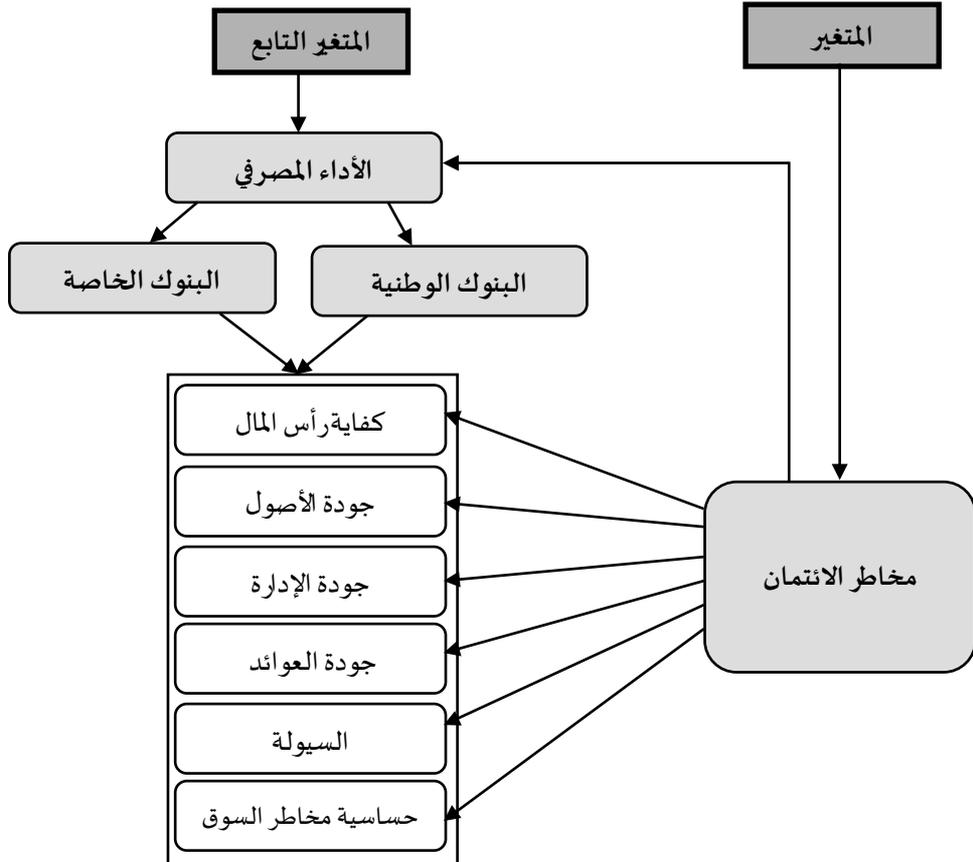
هيكل متغيرات الدراسة:

(أ) المتغير المستقل: المخاطر الائتمانية.

(ب) المتغير التابع: الأداء المصرفي (للبنوك الوطنية والخاصة)، ويشمل: كفاية رأس المال، جودة الأصول، جودة الإدارة، جودة العوائد، جودة السيولة، حساسية مخاطر السوق.

لتحقيق الغرض من هذه الدراسة والوصول إلى أهدافها في تحديد أثر المتغير المستقل على المتغير التابع، فقد قام الباحث بتطوير نموذج خاص بهذه الدراسة، والشكل التالي يوضح نموذج الدراسة ومتغيراته.

ويمكن توضيح هذه العلاقات من خلال النموذج التالي:



شكل رقم (١): نموذج الدراسة.

المصدر: من إعداد الباحث.

✍️ فروض الدراسة:

- **الفرض الرئيسي الأول:** «لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر الائتمان على أداء البنوك».
- **الفرض الفرعي الأولي:** «لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر الائتمان على أداء البنوك الوطنية».
- **الفرض الفرعي الثاني:** «لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر الائتمان على البنوك الخاصة في مصر».
- **الفرض الرئيسي الثاني:** «لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين البنوك الوطنية والبنوك الخاصة في تأثير مخاطر الائتمان على أدائها».

✍️ أهمية الدراسة:

تتضح أهمية الدراسة فيما يلي:

- ١- توضيح الدور المهم الذي حظيت به إدارة مخاطر الائتمان في البنوك خاصة مع تطور الصناعة المصرفية.
- ٢- التعرف على تحليل وتأثير المخاطر الائتمانية على الأداء المصرفي للبنوك في مصر.
- ٣- تقييم الإستراتيجيات التي تتبناها البنوك الوطنية والخاصة في مصر لإدارة مخاطر الائتمان والتي تهدف لتحسين الأداء المصرفي.
- ٤- مقارنة تأثير مخاطر الائتمان على أداء البنوك الوطنية بأداء البنوك الخاصة في مصر.
- ٥- بيان الإجراءات الواجب اتخاذها لتطوير منهجية إدارة مخاطر الائتمان في البنوك الوطنية والخاصة في مصر وفق الإدارة الحديثة للمخاطر المصرفية لما لها من أهمية واضحة على الأداء المصرفي.

٦- تقديم التوصيات التي ستقدمها لإدارة البنوك الوطنية والخاصة في مجال مخاطر الائتمان لتحسين أدائها، والتي يأمل الباحث في أن تساعد إدارات هذه البنوك على توجيه القرارات التنفيذية نحو أداء مصرفي أفضل.

✍ أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- ١- مقارنة عملية فهم وإدراك إدارات الائتمان لمخاطر الائتمان في البنوك الوطنية والخاصة في مصر.
- ٢- مقارنة عملية تقييم وتحليل إدارات الائتمان لمخاطر الائتمان في البنوك الوطنية والخاصة في مصر.
- ٣- التعرف على مدى التزام البنوك الوطنية والخاصة في مصر بمعايير بازل (٢).
- ٤- إظهار التأثيرات التي تحدثها إدارة مخاطر الائتمان في البنوك الوطنية والخاصة في مصر.
- ٥- مقارنة أثر ممارسات إدارات مخاطر الائتمان على أداء البنوك الوطنية والخاصة في مصر.

✍ أسلوب الدراسة:

اعتمدت الدراسة الحالية على التحليل المالي للبيانات المالية المتعلقة بالبنوك عينة الدراسة، كما تم اتباع المنهج التحليلي لاختبار تأثير المخاطر الائتمانية على الأداء المصرفي للبنوك الوطنية والخاصة في مصر. وتم الاعتماد على مصادر جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة لغرض تغطية الجانب النظري من الدراسة، وتم الاعتماد على المصادر الثانوية، المتمثلة في الكتب والدوريات، والشبكة

العنكبوتية، والأدبيات السابقة التي تبحث في صلب الموضوع، كما تم اعتماد التقارير والبيانات المالية السنوية المفصح عنها والمنشورة على مواقع البنوك الإلكترونية كمصادر أولية.

• مجتمع الدراسة:

اشتمل مجتمع الدراسة على جميع البنوك الوطنية والخاصة العاملة في مصر، حيث بلغ عدد البنوك الوطنية والخاصة في فترة الدراسة (٤٠) بنكاً.

• عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من عدد (٦) بنوك منها ثلاث بنوك وطنية هي: البنك الأهلي المصري، بنك مصر، بنك القاهرة. وثلاث بنوك أجنبية وهي: بنك الإسكندرية، بنك CIB، بنك HSCB.

تم الاعتماد على التقارير والبيانات المالية السنوية المفصح عنها والمنشورة على مواقع البنوك الإلكترونية، في المدة الزمنية (٢٠١٠_٢٠١٥)

• هيكل محتويات الدراسة:

قام الباحث بتقسيم الدراسة على النحو التالي:

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة:

ويشمل مقدمة الدراسة، مشكلة الدراسة، أهداف الدراسة، فروض الدراسة، متغيرات الدراسة، الدراسات السابقة، أهمية الدراسة، منهج الدراسة، حدود الدراسة، مجتمع وعينة الدراسة، وخطة الدراسة.

الفصل الثاني: مخاطر الائتمان في البنوك:

قام الباحث بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، حيث تناول في المبحث الأول المخاطر المصرفية من حيث: مفهومها، وتصنيفها، وتناول في المبحث الثاني المخاطر الائتمانية من حيث: تعريفها ومفهومها وأشكالها وأساليب السيطرة عليها.

الفصل الثالث: إدارة المخاطر الائتمانية في ظل اتفاقية بازل:

تناول المبحث الأول من هذا الفصل إدارة المخاطر الائتمانية من حيث مفهومها، وأهدافها، وأهميتها، ووظائفها، ومقوماتها، وكيفية إدارتها وأدواتها. بينما تناول المبحث الثاني إدارة المخاطر وفق متطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية، وتناول الباحث نشأة وتطور لجنة بازل، وتعريفها، وسياسات إدارة المخاطر وفق متطلبات لجنة بازل (الأولى، والثانية، والثالثة).

الفصل الرابع: الأداء المصرفي:

وتناول فيه الباحث الأداء المصرفي من حيث: مفهومه، وأساليب قياسه، والعوامل المؤثرة فيه، والأركان الأساسية لتقييم الأداء المصرفي، وأهمية هذا التقييم، ثم تناول الباحث بالشرح نموذج قياس الأداء المصرفي.

الفصل الخامس: الدراسة المقارنة:

تناول الباحث في هذا الفصل مجتمع وعينة الدراسة، والوسائل والأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة المقارنة، والتحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة ثم اختبار الفروض ونتائجها.

وأخيرًا قائمة المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها الدراسة.

الفصل الثاني

مخاطر الائتمان في البنوك

المبحث الأول: المخاطر المصرفية

تمهيد:

تتعرض البنوك في العصر الحالي إلى مخاطر عديدة ناتجة عن التطورات المتسارعة في مختلف الأنشطة لاسيما من حيث ظهور منتجات جديدة، وإنشاء خدمات استثمارية جديدة، والتوسع في مجال المحافظ الائتمانية إضافة إلى التطورات التكنولوجية الهائلة وتطور أنظمة الاتصال والمعلومات، لذلك أصبح لزاماً على البنوك أن تتخذ الإجراءات اللازمة للتعرف على هذه المخاطر ووضع الإجراءات المناسبة للحد من آثارها.

لذا يتناول هذا المبحث الخلفية النظرية للمخاطر المصرفية، حيث يعرض ما جاء في البحوث والدراسات السابقة حول المخاطر في البنوك.

أولاً: مفهوم المخاطر:

السمة الأساسية التي تحكم نشاط البنك هي كيفية إدارة المخاطر وليس تجنبها، وهنا يأتي دور الفكر المحاسبي والمالي المعاصر من خلال توصيف تلك المخاطر، وقياسها، والإفصاح عنها بالشكل الذي يمكن مستخدمي القوائم المالية من الحكم على مدى قدرة البنك على إدارة المخاطر والسيطرة عليها، ومن ثم تمكين هؤلاء المستخدمين من التنبؤ بالمخاطر الكمية والنوعية التي يمكن أن يتعرض لها البنك مستقبلاً واتخاذ القرارات الاستثمارية والقرارات الأخرى المتعلقة بمعاملاتهم مع البنك.

وبافتراض حالة التأكد التام وهو أمر غير واقعي يؤدي إلى نتائج مضللة وغير دقيقة في مجال اتخاذ القرارات المالية والبنكية، لأن أي مشروع خاضع إلى ظروف المستقبل غير الأكيد، مما يؤدي إلى تباين في عوائده، ولاتخاذ قرارات في ظل ظروف تتميز بعدم كفاية المعلومات وعدم وجود رؤية واضحة للمستقبل، لا بد من الأخذ في الحسبان عنصر المخاطر عند تعيين الاقتراحات.

لقد تعرض الكثير من المهتمين إلى تعريف المخاطر، واختلفت تعاريفهم طبقاً للبيئة التي ينتمي إليها كل باحث، والهدف الذي يسعى إلى تحقيقه، وللزاوية التي ينظر منها إلى الظاهرة محل الدراسة، وعلى الرغم من اختلاف الآراء الرامية لتحديد مفهوم المخاطر فإننا سنتعرض لبعض هذه التعاريف كما يلي:

المخاطر لفظة مشتقة من خطر، والخطر يعني عند أهل اللغة: «الإشراف على هلك وخاطر بنفسه يخاطر اشقي بها هلك»^(١).

المخاطر تأتي دائماً من عدم معرفة النتيجة التي تقع بين عدة نتائج مختلفة^(٢).

وتعرف المخاطر بأنها «ظاهرة أو حالة معنوية أو نفسية تلازم الشخص عند اتخاذ القرارات أثناء حياته اليومي، وما يترتب عليها من ظهور حالات الشك أو الخوف أو عدم التأكد من نتائج تلك القرارات التي يتخذها هذا الشخص بالنسبة لموضوع معين»^(٣).

(١) محمد محمود المكاوي (٢٠١١): «إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية»، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، ص ١٩.

(٢) محمد الفاتح محمود المغربي (٢٠١٥): «إدارة المنشآت المالية المتخصصة»، الدار العالمية للنشر والتوزيع، القاهرة، ص ٣٦٨.

(٣) سامي عفيفي حاتم (١٩٩٤): «التأمين الدولي»، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ص ٢٤.

ويعرفها (Webster) المخاطر «على أنها فرصة تكبد أذى أو ضرر أو خسارة»^(١)، وحسب هذا التعريف فإن ظاهرة المخاطر هي الفرصة التي يمكن من خلالها تفادي الخسارة الناتجة عن حالة عدم التأكد الذي يحيط بنتائج القرارات المستقبلية، وهذا التعريف لا يصلح للتحليل لأنه لا يمكن قياسه.

كما عرف (Betty) وزملائه المخاطر بأنها «مقياس نسبي لمدى تقلب عائد التدفقات النقدية الذي سيتم الحصول عليه مستقبلاً»^(٢).

ويعرفها آخر على أنها «هي درجة الاختلافات في التدفق النقدي للاقتراح الاستثماري عن التدفق النقدي المقدر أو المتوقع له»^(٣).

كما تعرف المخاطر بأنها: «درجة التغير أو التقلب في العائد كنتيجة للخطر، وهو يمثل حالة من عدم التأكد بشأن عوائد المحفظة، ويقاس التباين بالانحراف المعياري، والعلاقة بينهما طردية حيث إنه كلما زاد التباين زاد الخطر»^(٤).

مما سبق يمكن الوصول إلى تحديد مفهوم المخاطر البنكية بأنها: «احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين».

(١) طارق عبد العال حماد (٢٠٠٠): «دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية»، المكتب العربي، الإسكندرية، ص ٢٦٠.

(٢) منير إبراهيم الهندي (١٩٩٩): «الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر»، الطبعة الرابعة، المكتب العربي الحديث، القاهرة، ص ٤٤٠.

(٣) محمد صالح الحناوي (١٩٩٩): «الإدارة المالية والتمويل»، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، ص ٢٣٠.

(٤) Bodie, Z., Kane, A., Marcus, A.J. and Mohanty, P. (٢٠٠٥): **Investments**, ٦th Edition, Tata McGraw-Hill Publishing Company, New Delhi, P. ١.

ثانياً: تصنيف المخاطر:

تقسم المخاطر إلى صنفين أساسيين هما:

١- التصنيف الأول:

يتضمن هذا التصنيف نوعين من المخاطر وهما:

(أ) المخاطر النظامية «العامة».

(ب) المخاطرة غير النظامية «الخاصة».

(أ) **المخاطر النظامية:** هناك عدة تعريفات لهذا النوع من المخاطر:

«هي تلك المخاطر التي تؤدي إلى تقلب العائد المتوقع لكافة الاستثمارات القائمة أو المقترحة في كافة المؤسسات»^(١).

تعتبر التغيرات التي تطرأ على البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتي تؤثر على السوق مصدر المخاطر النظامية حيث لا يتم القضاء على المخاطر النظامية بالتنوع، لأنها تمس الاقتصاد الوطني ككل.

(ب) المخاطر غير النظامية:

وهي عبارة عن المخاطر المتبقية التي تنفرد بها مؤسسة بنكية أو صناعة ما، أو هي ذلك الجزء من المخاطر الكلية التي تنفرد بها ورقة مالية معينة، فالتغيرات مثل إضراب العمال والأخطاء الإدارية والحملات الإعلانية وتغير أذواق المستهلكين والدعاوى القضائية، تسبب قابلية عوائد مؤسسة ما للتباين، ويكون هذا التباين غير مستقل عن العوامل المؤثرة على الصناعات و الأسواق والأوراق المالية الأخرى.

(١) محمد صالح الحناوي، مرجع سابق، ص ٣٢٢.

ونظرًا لأن المخاطر غير نظامية، تحدث نتيجة لعوامل مؤثرة على مؤسسة ما أو عدد قليل من المؤسسات، لذلك يجب التنبؤ بها على نحو مستقل لكل مؤسسة على حدة، والتي يمكن كتابتها في شكل معادلة على النحو التالي:

$$\text{المخاطر الكلية} = \text{المخاطر النظامية} + \text{المخاطر غير نظامية}$$

ويعتبر النصيب الأكبر من المخاطر الكلية، يعود إلى المخاطر النظامية؛ لأن هذه الأخيرة تمس حركة السوق ككل ويصعب التنبؤ بها ومواجهتها.

يمكن التقليل من المخاطر غير النظامية وذلك عن طريق التنويع، ولكن لا يمكن تجنب ما يسمى بالمخاطر النظامية، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

العائد المتوقع



شكل رقم (٢): أنواع المخاطر وحالات التنويع وعدم التنويع.

٢- التصنيف الثاني:

تتعرض البنوك إلى نوعين رئيسيين من المخاطر هما: المخاطر المالية، ومخاطر العمليات (التشغيل).

(أ) المخاطر المالية:

وتتضمن جميع المخاطر المرتبطة بإدارة الأصول والخصوم المتعلقة بالبنك، وهذا النوع من المخاطر يتطلب رقابة وإشراف مستمرين من قبل إدارة البنك ووفقاً لتوجه حركة السوق والأسعار والعمولات والأوضاع الاقتصادية والعلاقة بالأطراف الأخرى ذات العلاقة، وتحقق البنوك عن طريق أسلوب إدارة هذه المخاطر ربحاً أو خسارة، ولعل المخاطر التي تواجه الصناعة المصرفية تعد أكثر من أي مخاطر تواجهها الأنشطة الاقتصادية الأخرى، فالمخاطر المصرفية تؤثر سلباً على ربحية البنك، وقدرته على تحقيق أهدافه، ومقدرته على مواصلة العمل بالصورة المطلوبة، وقد تؤدي إلى انهياره إذا تجاوزت الحد المسموح به، ومن ثم خروجه من السوق عند تفاقم المشكلة، والمخاطر المصرفية هي كل ما يتعرض له البنك ويؤدي إلى نتائج سلبية في أدائه، وقد عرفت لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية، المخاطر بأنها «احتمال حدوث الخسارة إما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال أو خسائر في رأس المال، أو بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة البنك على تحقيق أهدافه، فهذه القيود تؤدي إلى إضعاف قدرة البنك على الاستمرار في تقديم أعماله وممارسة نشاطاته من جهة، وتحد من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل المصرفي بالصورة المطلوبة من جهة أخرى»^(١).

(١) جعفر حسن البشير آدم ، إبراهيم فضل المولى (٢٠١٥): «معييار كفاية رأس المال المكيف حسب معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية ودوره في الحد

وتعرف المخاطر المالية بأنها «مخاطر مصدرها الخسائر المحتملة في الأسواق المالية نتيجة تقلبات المتغيرات المالية، وتكون هذه المخاطر في العادة مصاحبة لنظام الاقتراض (الرافعة المالية)، حيث إن المؤسسة المالية تكون في وضع مالي لا تستطيع معه مقابلة التزاماتها من أصولها الجارية»^(١).

كما تعرف المخاطر المالية بأنها «احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها، أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين، وهذا يشير إلى وجهة نظر المراجعين والمدراء للتعبير عن قلقهم إزاء الآثار المصرفية الناجمة عن أحداث مستقبلية محتملة الوقوع لها قدرة على التأثير على تحقيق أهداف البنك المعتمدة وتنفيذ إستراتيجياته. فالمخاطرة المالية هي الآثار غير المواتية الناشئة عن أحداث مستقبلية متوقعة أو غير متوقعة تؤثر على ربحية البنك ورأسماله»^(٢)، ومن أهم أنواع المخاطر المالية ما يلي:

أولاً: المخاطر الائتمانية (Credit Risk):

تسمى المخاطر الائتمانية بخطر عدم السداد، أو عدم القدرة على التحصيل، ويعد أهم خطر يتعرض له البنك، ينعكس عليه في شكل ضياع أمواله، وذلك بسبب عدم قدرة المقرض على الوفاء برد أصل الدين وفوائده وفقاً للتواريخ المحددة، وهو ما سيتناولها الباحث بشيء من التفصيل في المبحث التالي.

من آثار مخاطر الائتمان المصرفي»، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، المجلد (١٦)، العدد (١)، الخرطوم، ص ٩٦-٩٧.
(١) بلعوز بن علي (٢٠١٠): «إستراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية»، مجلة الباحث، جامعة الشلف، العدد (٧)، الجزائر، ص ٣٣٢.
(٢) شعبان فرج (٢٠١٤): «العمليات المصرفية وإدارة المخاطر»، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر، ص ٦٠.

ثانيًا: مخاطر السوق (Market Risk):

وتعرف مخاطر السوق بأنها «مخاطر تعرض المراكز المحمولة داخل ميزانية البنك وخارجها للخسائر نتيجة تقلب الأسعار في السوق، وهي تشمل المخاطر الناجمة عن تقلب أسعار الفائدة، وأسعار الأسهم في الأدوات المالية المصنفة ضمن محفظة المتاجرة، والمخاطر الناجمة عن تقلب أسعار السلع في مجمل حسابات البنك، كمحفظة المتاجرة، ومحفظة البنك»^(١).

كما أنها تعرف بأنها «درجات التغير التي تحدث على أسعار الفائدة، وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأصول المالية، والتي يمكن أن تؤثر سلبيًا على أرباح المؤسسة وعوائدها»^(٢).

ويمكن تقسيم مخاطر السوق إلى: مخاطر أسعار الأسهم، ومخاطر أسعار الصرف، ومخاطر أسعار السلع، ومخاطر أسعار الفائدة. ومن ثم، فإن أهم ما تنطوي عليه مخاطر السوق هو مخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر أسعار الصرف، وفيما يلي تفصيل ذلك:

• مخاطر سعر الفائدة (Interest Rate Risk):

وهي المخاطر الناتجة عن تعرض المنشأة للخسائر نتيجة تحركات معاكسة في أسعار الفوائد في السوق، والتي قد يكون لها الأثر على عائداتها والقيمة الاقتصادية لأصوله. إن ارتفاع أو انخفاض سعر الفائدة له تأثير معاكس على أسعار الأوراق المالية. فارتفاع سعر الفائدة يؤدي

(١) مولود رمضان أبو خريص، محمد أحمد تلالوة (٢٠١٤): «أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي»، مجلة الأبحاث المالية والمصرفية، المجلد (١)، العدد الأول، المعهد العلمي المصرفي الفلسطيني، فلسطين، ص ٩٩.

(٢) سهام عيساوي، لخضر مرغاد (٢٠١٤): «استخدام المشتقات المالية في إدارة المخاطر المالية»، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد (١٥)، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص ١٥٣.

إلى انخفاض أسعار الأسهم والسندات لأن المستثمر العادي في هذه الحالة سوف يفضل بيع الأوراق المالية التي يملكها ووضع ثمنها كوديعة في البنك مثلاً تدر عليه عائداً أكبر. وأن أي تغيير في أسعار الفائدة سوف يكون له تأثيراً على أسعار الأوراق المالية طويلة الأجل بشكل أكبر من تأثيره على أسعار الأوراق المالية قصيرة الأجل^(١).

ويعزى وجود هذه المخاطر إلى أن قيم الأصول وعوائدها مختلفة مقارنة بتكلفة الخصوم وقيمها، حيث يحدث تفاوتاً في هذه القيم نتيجة التغير في أسعار الفائدة في السوق^(٢).

● مخاطر أسعار الصرف (Exchange Rates Risks):

مخاطر سعر الصرف هي المخاطر الحالية والمستقبلية التي قد تتأثر بها إيرادات البنك ورأسماله نتيجة للتقلبات المغايرة في حركة سعر الصرف. وينتج عن عملية سعر الصرف العديد من المخاطر تؤثر على البنك وعلى المستثمرين على السواء كما يلي^(٣):

(أ) مخاطر سعر الصرف المتعلقة بالبنك:

في مجال التعامل بالنقد الأجنبي نجد عدة مخاطر يتحملها البنك بالدرجة الأولى ومسؤولية التعامل مع بعض المخاطر ومحاولة تجنبها أو التقليل من حدتها ومنها: مخاطر الائتمان بالعملة الصعبة، كخطر وقوع الدولة في مشكلات مع الخارج. ومخاطر السعر، كالتغير المحتمل في أسعار العملات خلال الفترة المحتفظ بها. ومخاطر السيولة، وتكمن

(١) بن علي بلعوز (٢٠١٢): «إدارة المخاطر بالصناعة المالية الإسلامية مدخل الهندسة المالية»، ورقة عمل، ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية، النسخة الرابعة، ٦-٥ أبريل، الخرطوم، ص ٤.

(٢) علي عبدالله شاهين، بهية مصباح صباح (٢٠١١): «أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني»، مجلة جامعة الأقصى، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد (١٥)، العدد (١)، فلسطين، ص ١٧.

(٣) شعبان فرج: مرجع سابق، ص ٧١.

الخطورة هنا في صعوبة التسويق للسيولة أو صعوبة بيعها من أجل الحصول على عملات مطلوبة، مما يساوي إقراض هذه العملات في السوق إذا توافرت. وخطر عدم فهم المتعاملين للدور المفوض لهم داخل البنك وتطوير الاستثمار بالعملات الأجنبية.

(ب) مخاطر سعر الصرف المرتبطة بالعميل:

إن خطر سعر الصرف مرتبط بتقلب أو تدهور قيمة أرصدة المصارف من العملات الأجنبية من جهة، وكذا تقلب قيمة العملات التي تم بواسطتها تقديم القروض، وهذا ما يؤثر سلبًا على القيمة الحقيقية للقروض عند حلول آجاله. كما يمكن أن ينتج هذا الخطر عن بعض السياسات والتدابير التي تستخدمها السلطات النقدية والتي تؤثر على القيمة الحقيقية للقروض الممنوحة كتخفيض قيمة العملة. وهذا الذي يمثل خطرًا حقيقياً بالنسبة للمصرف على اعتبار أنه يؤدي إلى فقدان القيمة الحقيقية بسبب انهيار قيم الوحدة النقدية التي هي أداة تقويم القروض. وهنا نجد أن العميل هو الذي يتحمل بالدرجة الأولى مسؤولية التعامل مع هذه المخاطر ومحاولة تجنبها أو التقليل منها.

ثالثاً: مخاطر السيولة (Liquidity Risk):

تقوم البنوك بدور الوساطة بين المودعين الذين يشكلون جانب عرض الأموال في النظام المصرفي، والمقترضين الذين يشكلون جانب الطلب على هذه الأموال، وقد ساعد هذا الدور المهم على فصل قرار الادخار عن قرار الاستثمار على المستوى الجزئي، وإلى جانب دور الوساطة هذا، تقوم المصارف التجارية بدور آخر لا يقل أهمية عن الدور الأول، وهو دور تحويل الاستحقاق، حيث يتم تحويل ودائع العملاء قصيرة الأجل إلى قروض طويلة الأجل، موفقة بذلك بين رغبات المدخرين في حق سحب ودائعهم عند الحاجة إليها، ورغبات المقترضين

في أن يحصلوا على قروض تتزامن مواعيد ردها ومواعيد تحقق العوائد من المشروع الممول. هذه الأدوار المتناقضة في أهدافها، لا يمكن القيام بها إلا بترسيخ قناعة لدى أطرافها بقدرة البنوك على القيام بها فعلاً، ومن هنا جاء دور السيولة، وأهميتها للجهاز المصرفي^(١).

وتعد مخاطر السيولة غالباً أهم أنواع المخاطر المالية بالنسبة للمؤسسات المالية، فمن الممكن لهذه المؤسسات ألا تحقق الربح في أي ربع من السنة، ولكنها ستظل مستمرة في مزاوله أعمالها، إلا أنه لا يمكنها الاستمرار إذا ما واجهت عجزاً في السيولة. وتقع المؤسسات المالية دائماً في خطأ التفكير في أن الإدارة الجيدة للسيولة تعني استخدام أكبر قدر ممكن من السيولة لتمويل محفظة القروض (الأصل الأعلى عائداً) بأسرع وقت ممكن، وتتجنب بهذا حدوث ما يسمى «النقود المعطلة»، ولا يعد هذا جانباً من جوانب إدارة السيولة بقدر ما يعد تعظيماً للربح. حيث تعمل إدارة السيولة على موازنة أهداف الربح لدى المؤسسات المالية مع احتياجاتها الدائم لوجود بعض احتياطي السيولة أو هوامش الوقاية النقدية لمواجهة حالات مثل التأخيرات الزمنية في عمليات إعادة التمويل، أو تزايد المحافظ المعرضة للمخاطر، أو أي أحداث أخرى غير متوقعة.

وتنشأ مخاطر السيولة عن عدم قدرة البنك على مواجهة النقص في الالتزامات أو على تمويل الزيادة في الموجودات وعندما تكون سيولة البنك غير كافية يتعذر عليه الحصول على أموال كافية سواءً عن طريق زيادة التزاماته أو تحمل تكلفة معقولة بتحويل موجوداته بسرعة إلى موجودات سائلة، مما يؤثر في أرباحه، وفي الحالات القصوى من الممكن

(١) انظر: معهد الدراسات المصرفية بالكويت (٢٠١٢): «إدارة السيولة في المصرف التجاري»، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد (٥)، العدد (٢)، معهد الدراسات المصرفية، الكويت، سبتمبر.

أن يؤدي عدم كفاية السيولة إلى انعدام الملاءة المالية للمصرف ولإدارة هذه المخاطر يتطلب الأمر ما يلي^(١):

- تطبيق نظم معلومات إدارية ومالية تعكس تطورات أوضاع السيولة.
- تحليل احتياجات التمويل والاستحقاقات الالتزامات والتخطيط للحالات الطارئة.
- الإدارة الجيدة للموجودات والالتزامات بما في ذلك الترتيبات التي تقع خارج الميزانية.
- المحافظة على مستوى كافٍ من الموجودات السائلة.
- وجود قاعدة تمويل متنوعة من حيث مصادر الأموال وآجال استحقاقها.

رابعاً: مخاطر التشغيل (Operational Risk):

تعرف لجنة بازل المخاطر التشغيلية على أنها «مخاطر الخسارة الناتجة عن العمليات الداخلية غير الكافية أو الفاشلة، والأنظمة، والعنصر البشري، أو نتيجة أحداث خارجية»^(٢).

وتحدث نتيجة لفشل النظم والعمليات الداخلية أو فشل الموظفين، فتنشأ مخاطر التشغيل عندما لا تتوافر للمصرف الموارد البشرية الكافية والمدرّبة للقيام بالعمليات المالية، عمدًا أو خطأً، مما يؤثر سلبًا على مستوى الأرباح المحققة^(٣).

(١) نضال رؤوف أحمد (٢٠١٣): «دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي: دراسة تطبيقية على مصرف الرافدين»، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد (٣٦)، جامعة بغداد، بغداد، ص ٣٠٦.

(٢) مولود رمضان أبو خريص، محمد أحمد تلالوة (٢٠١٤): مرجع سابق، ص ١٠٠.

(٣) جعفر حسن البشير آدم، إبراهيم فضل المولى (٢٠١٥): مرجع سابق، ص ٩٧.

خامساً: مخاطر رأس المال (Capital Risk):

من المعلوم أن رأس المال الممتلك ينبغي أن يكون متيناً وكافياً لمواجهة المخاطر، ولكن من الصعب من الناحية العلمية تحديد مدى كفاية رأس المال للمصرف التجاري الواحد أو حتى الجهاز المصرفي ككل، وذلك لعدم معرفة سلوك المودعين والمقترضين في المستقبل بدقة، فرأس المال الممتلك ضروري لسلامة البنك وتدعيم الثقة فيه والمحافظة على مستوى الأمان المناسب، ولكنه لا يضمن تلك السلامة وحده، وإنما يجب أن تتوافر إلى جانبه عوامل أخرى لتحقيق تلك السلامة. ترتبط مخاطر رأس المال بجودة الأصول وجميع مخاطر البنك التي سبق الإشارة إليها، وكلما زادت المخاطر التي يتحملها البنك كلما زاد مقدار رأس المال المطلوب لكي يتمكن من مزاولة نشاطه. كما تتأثر مخاطر رأس المال بسياسة توزيع الأرباح التي يتبعها البنك، أي بمقدار الأرباح التي يوزعها ومقدار الأرباح المحتجزة.

سادساً: المخاطر القانونية ومخاطر السمعة (Legal and Reputation Risk):

وتعني المخاطر القانونية، مخاطر تحقيق خسائر نتيجة الفشل في العمليات القانونية والتعاقدات^(١)، وتقع هذه المخاطر في حالة انتهاك القوانين أو القواعد أو الضوابط المقررة خاصة تلك المتعلقة بمكافحة عمليات غسيل الأموال، أو نتيجة عدم التحديد الواضح للحقوق والالتزامات القانونية الناتجة عن العمليات المصرفية الإلكترونية، ومن ذلك عدم وضوح مدى توافر قواعد لحماية المستهلكين في بعض الدول

(١) بلعزوز بن علي (٢٠١٠): مرجع سابق، ص ٣٣٤.

أو لعدم المعرفة القانونية لبعض الاتفاقيات المبرمة باستخدام وسائل الوساطة الإلكترونية^(١).

وتنشأ مخاطر السمعة في حال توافر رأى عام سلبي تجاه البنك نتيجة عدم قدرته على تقديم خدماته المصرفية وفق معايير الأمان والسرية والدقة مع الاستمرارية والاستجابة الفورية لاحتياجات ومتطلبات العملاء، وهو أمر لا يمكن تجنبه وذلك بتكثيف اهتمام البنك بتطوير ورقابة ومتابعة معايير الأداء بالنسبة للنشاطات المصرفية^(٢).

سابعاً: المخاطر الإستراتيجية (Strategic Risks):

وهي تلك المخاطر التي تنشأ نتيجة لغياب تخطيط إستراتيجي في البنك، والإستراتيجية هي المسار الرئيسي الذي يتخذه البنك لنفسه لتحقيق أهدافه في الأجلين القصير والطويل في ضوء الظروف البيئية العامة وظروف المنافسة واعتمادًا على تحليل القوة الذاتية^(٣).

(ب) مخاطر العمليات:

يشمل هذا النوع من المخاطر العملية الناتجة من العمليات اليومية للبنك، ولا يتضمن عادة فرصة للربح، فالبنوك إما أن تحقق خسارة وإما لا تحققها، وعدم ظهور أية خسارة للعمليات لا يعني عدم وجود أي تغيير، ومن المهم للإدارة العليا التأكد من وجود برنامج لتقويم تحليل مخاطر العمليات، ويشمل هذا النوع من المخاطر ما يلي:

-
- (١) شعبان فرج (٢٠١٤): مرجع سابق، ص ٧٦.
 - (٢) عمر محمد أحمد إبراهيم كرار، إبراهيم فضل المولي البشير (٢٠١٦): «دور المخاطر في العلاقة بين عناصر منح التمويل والأداء المالي للمصارف: دراسة ميدانية على عينة من المصارف التجارية السودانية»، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد (١٧)، العدد (١)، كلية الدراسات التجارية، عمادة البحث العلمي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ص ٢٤.
 - (٣) عمر محمد أحمد إبراهيم كرار، إبراهيم فضل المولي البشير (٢٠١٦): المرجع السابق، ص ٢٤.

أولاً: الاحتيال المالي والاختلاس:

في دراسة شملت (٦) دول فإن حوالي ٦٠% من متوسط حالات الاختلاس في أي بنك قام بها موظفون و ٢٠% قام بها مديرون، وتشير الدراسة إلى أن حوالي ٨٥% تقريباً من خسائر العمليات في البنوك خلال السنوات الخمس كانت لخلل في أمانة الموظفين، وفي دراسة أخرى أن الخسائر الناتجة عن عمليات التزوير ما بين ١٠% إلى ١٨% في البنوك؛ نظراً لتزايد استخدام التقنية في العمليات البنكية، وهو ما أدى إلى تطور الفرص للأعمال الإجرامية، التي تطورت أساليبها وأصبح من الصعب اكتشافها من خلال الوسائل العالية التقنية.

ثانياً: الجرائم الإلكترونية:

تعتبر هذه الجرائم من أكثر الجرائم شيوعاً، وتتمثل في المجالات التالية: أجهزة الصرف الآلي، بطاقات الائتمان، نقاط البيع، عمليات الاختلاس الداخلي من خلال التواطؤ مع الموظفين، تبادل البيانات آلياً، وغيرها.

ثالثاً: المخاطر المهنية:

تتعرض البنوك عمومًا إلى نقص في مخصصاتها للخدمات والمنتجات المالية لأكبر أشكال مخاطر العمليات انتشارًا في القطاع البنكي، وتندرج تحتها: الأخطاء المهنية، والإهمال، والمخاطر المرتبطة بالمسؤولية القانونية التي يجب التفريق فيها بين المخاطر المهنية التي تؤثر على مجلس الإدارة، عن تلك المؤثرة على ذات البنك، علماً بأن الالتزامات تنشأ من مصادر أخرى منها: ممارسات موظفي البنك، الخدمات المقدمة للعملاء، الالتزامات البيئية، دعاوى المساهمين، متطلبات التزامات المقترضين وغيرها.

المبحث الثاني: المخاطر الائتمانية

تمهيد:

تنشأ مخاطر الائتمان بسبب التغير في الظروف الاقتصادية ومناخ التشغيل بالمؤسسة بحيث تؤثر على التدفقات النقدية المتاحة لخدمة القرض، ونجد أنه من الصعب على البنك التنبؤ بهذه الظروف والتغيرات التي تطرأ على المؤسسة. لهذا السبب فإن البنوك تقوم بتحليل كل قرض على حدة لتقويم قدرة المقرض على رد القرض. ولكن لسوء الحظ فإن القدرة على سداد القروض تنهار لدى المقرض قبل أن تظهر المعلومات المحاسبية بوقت طويل^(١).

وحيث إن وظيفة البنوك كوسيط يخلق أنواع مختلفة من المخاطر وبأحجام مختلفة تنعكس على مستوى أداء تلك البنوك^(٢)، وتعد مخاطر الائتمان أهم عنصر في المخاطر المصرفية^(٣)، والتي تساهم بأكثر من ٥٠٪ من مجموع عناصر المخاطر المصرفية، يضاف إلى ذلك أن أكثر من ٨٠٪ من بنود الميزانية ترتبط بتلك المخاطر، ومن المرجح أن تؤدي هذه المخاطر إلى الخسائر المصرفية، بل إن العديد من الباحثين يعتقدون

(١) سهام حرفوش، إيمان صحراوي (٢٠٠٩): «دور الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر الائتمانية للبنوك في التخفيف من حدة الأزمة المالية الحالية»، ورقة عمل، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، في الفترة من ٢٠ إلى ٢١ أكتوبر، الجزائر، ص ٥.

(٢) See: Gestel, T.V. and Baesens, B. (٢٠٠٩): **Credit Risk Management Basic Concepts: Financial Risk Components, Rating Analysis, Models, Economic and Regulatory Capital**, Oxford University Press, New York.

(٣) Hussain, H.A. and Al-Ajmi, J. (٢٠١٢): **Risk Management Practices of Conventional and Islamic Banks in Bahrain**, The Journal of Risk Finance, ١٣ (٣): ٢١٥-٢٣٩.

بأنها السبب الرئيسي للأزمات المصرفية التي عانت وتعاني منها الدول المتقدمة والنامية في الأزمات الاقتصادية الأخيرة^(١).

أولاً: مفهوم الائتمان:

بصورة عامة فإن الائتمان يعرف على أنه سماح المنشأة لربائنها بتسديد قيمة السلع والخدمات التي تقوم بإنتاجها أو بتقديمها بعد مدة زمنية يتم الاتفاق عليها بين الطرفين تعقب استلامهم للسلع أو استفادتهم من الخدمات^(٢)، وأن كلمة الائتمان مأخوذة من الأمان فالبنك عندما يقرض الزبون قرضاً فهو يَأْتَمَنُه عليه وعلى الزبون أن يعيد القرض في موعده^(٣)، وكذلك يعرف على أنه منح دائن لمدين مهلة من الوقت يلتزم المدين بانتهائها دفع الدين^(٤). ويعرف أيضاً بأنه عبارة عن مبادلة قيمة حاضرة بقيمة آجلة ويتمثل في تقديم طرف لآخر مقدار من المال الحاضر مقابل الحصول على مقدار من المال وغالباً ما يزيد عن الأول في المستقبل^(٥). ويعرف الائتمان المصرفي على أنه علاقة مديونية تقوم على أساس الثقة بين الدائن (البنك) والمدين (المقترض) يتمكن من خلالها

(١) GAO. (٢٠١٣): **Financial Institution-Causes and Consequents of Recent Bank Failure**, Report to Congressional Committee, United States Government Accountability Office, January. Available at: <http://www.gao.gov/assets/٦٦٠/٦٥١١٥٤.pdf>.

(٢) أسامة عزمي سلام، سعدون مهدي الساقى، شقيري نوري موسى، عدنان تايه النعيمي (٢٠٠٩): «الإدارة المالية: النظرية والتطبيق»، دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان، الأردن، ص ٢٩٣.

(٣) السنوسي محمد الزوام، مختار محمد إبراهيم (٢٠٠٩): «إدارة مخاطر الائتمان في ظل الأزمة المالية العالمية»، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع، تداعيات الأزمة المالية العالمية على منظمات الأعمال (التحديات، الفرص، الآفاق)، المنعقد بجامعة الزرقاء الخاصة، في الفترة من ١٠-١١ نوفمبر، الأردن، ص ٥.

(٤) عمر سليمان الأشقر (٢٠٠٩): «دراسة شرعية في بطاقات الائتمان»، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص ١٨.

(٥) عبد الوهاب يوسف أحمد (٢٠٠٨): «التمويل وإدارة المؤسسات المالية»، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص ١٢٣.

المدين في الحصول على مبلغ معين أو ضمانات يوفرها البنك للعملاء وفقاً لشروط معينة أو لتحقيق أغراض محددة مقابل تعهد المدين بإرجاع المبلغ الأصلي أو الأصل مع الفائدة والمتفق عليها في الموعد المحدد^(١)، ويعرف أيضاً بأنه الثقة التي يوليها المصرف التجاري لشخص ما حين يضع تحت تصرفه مبلغ من النقود لفترة محددة يتفق عليها ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزامه وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه المصرف من المقترض يتمثل في الفوائد والعمولات والمصاريف^(٢).

من التعاريف أعلاه يمكن صياغة التعريف الإجرائي للائتمان على أن الائتمان المصرفي يعرف على «أنه عبارة عن منح قرض أو تقديم تسهيل لزيون أو منشأة مقابل تسديده في المستقبل إضافة إلى الفوائد المترتبة عليه».

ثانياً: أشكال الائتمان المصرفي:

أشارت الكثير من الدراسات والأبحاث في الفكر المالي والمصرفي أن للائتمان المصرفي عدة أشكال منها:

(أ) الائتمان النقدي:

هو الائتمان الذي يقدم بصورة مباشرة إلى الزبون ويسمى أيضاً بالائتمان أو بالتسهيلات الائتمانية المباشرة ويشمل:

١- القروض: إن القروض تعتبر من المكونات الرئيسية للائتمان المصرفي الذي يقدم بصورة مباشرة للزبون ويعرف القرض بصورة عامة على أنه إمكانية شراء مادة أو استئانة مبلغ بموجب وعد

(١) نائل رسول سعيد الجزائري (٢٠٠٨): «السياسة النقدية وأثرها في الائتمان المصرفي»، رسالة ماجستير، الكلية التقنية الإدارية، بغداد، العراق، ص ٦٩.

(٢) صلاح الدين حسن السيسى (١٩٩٨): «التسهيلات المصرفية للمؤسسات والأفراد»، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت، ص ٤٤.

بالسداد^(١). إن القروض تعتبر من أهم النشاطات الائتمانية التي تحقق أرباحًا للمصارف، وإن منح القروض يعتبر أهم ما تقوم به البنوك لتمويل الإنتاج والاستهلاك والتوزيع^(٢).

٢- **السلف:** هي عبارة عن مبالغ نقدية تقدمها البنوك التجارية إلى موظفيها وعملائها الدائمين لأغراض تجارية أو اجتماعية مقابل تعهد المستفيد بإرجاع السلفة مع مبلغ الفائدة دفعة واحدة^(٣).

٣- **عمليات الخصم:** الخصم هو عملية ائتمانية يضع البنك بمقتضاها تحت تصرف عميله قيمة الورقة التجارية (كمبيالة أو سند إذني) ودون انتظار أجل السداد، ويقوم البنك بتحمل أجل الدين وتحصيل الورقة التجارية من المدين بقيمتها في موعدها.

٤- **الدفع من تحت الحساب:** يسمح البنك لعميله أن يصبح حسابه مدينة في حدود مبلغ معين أي أن يغطي الحساب في حدود معينة^(٤).

(ب) الائتمان التعهدي:

هو الائتمان الذي يقدم بصورة غير مباشرة إلى العميل، ويسمى أيضًا بالائتمان أو بالتسهيلات الائتمانية الغير المباشرة ويشمل:

١- **الاعتماد المستندي:** هو عبارة عن خطاب أو كتاب يتعهد بموجبه البنك بأداء الالتزامات التي تترتب على المتعامل والمتصلة بالاعتمادات المستندية. أي أن المصرف يضم ذمته إلى ذمة العميل

(١) أمل عمر بسيم الرفاعي (٢٠٠٨): «معجم مصطلحات إدارة الأعمال»، شعاع للنشر والعلوم، حلب، سوريا، ص ١٤٦.

(٢) جعفر الجزار (١٩٩٣): «البنوك في العالم: أنواعها، وكيف نتعامل معها؟»، دار النفائس للنشر والتوزيع، بيروت، ص ٧٢.

(٣) نائل رسول سعيد الجزائري (٢٠٠٨): مرجع سابق، ص ٧١.

(٤) زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي (٢٠٠٣): «أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي»، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ص ١٠٧.

في أداء الالتزامات التي تنجم عن هذا الاعتماد ويستخدم الاعتماد المستندي في المعاملات الخارجية الخاصة بالاستيراد والتصدير^(١).

٢- **خطاب الضمان:** تعتبر من أهم الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك لعملائها لتسهيل أعمالهم مع الحكومات والشركات ويعرف بأنه «تعهد كتابي يتعهد البنك بكفالة أحد زبائنه في حدود مبلغ معين تجاه طرف ثالث»^(٢).

٣- **بطاقة الائتمان:** هي البطاقة التي تصدرها البنوك تمكن حاملها الحصول على احتياجاته من البضائع ديناً^(٣).

(ج) الائتمان الإيجاري:

يتضمن هذا النوع من الائتمان قيام الشركات بتقديم طلب إلى البنك يتضمن عدد الأصل ونوعه ثم يقوم البنك بشراء هذا الأصل ثم تأجيله إلى المستفيد منه، و في نهاية مدة الإيجار يحق للمستفيد من الأصل تملكه^(٤).

ثالثاً: تعريف المخاطر الائتمانية:

تعتبر المخاطر الائتمانية هي تلك المخاطر المتعلقة بعجز المقرض عن الوفاء برد أصل الدين وفوائده وفقاً للتواريخ المحددة لذلك، ويكون خطر الائتمان هو المتغير الأساسي المؤثر على صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية عن عدم السداد، أو تأجيل السداد. وهناك أنواعاً مختلفة من الأصول التي تتميز باحتمال العجز عن السداد بها، وتمثل القروض أكبر هذه الأنواع، فالتغيرات في الظروف الاقتصادية العامة،

(١) فليح حسن خلف (٢٠٠٦): «البنوك الإسلامية»، عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن، ص ١٠٨.

(٢) وفاء الشريف (٢٠١٠): «نظام الديون بين الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية»، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص ٣٧٨.

(٣) عمر سليمان الأشقر (٢٠٠٩): مرجع سابق، ص ١٩.

(٤) نائل رسول سعيد الجزائري (٢٠٠٨): مرجع سابق، ص ٧٢.

ومناخ التشغيل في البنك يؤثر على التدفقات النقدية المتاحة لخدمة الدين، فمن الصعب التنبؤ بهذه الظروف، لذلك فإن قدرة الفرد على رد الدين تختلف وفقاً للتغيرات التي تطرأ على التوظيف وصافي ثروة الفرد^(١).

وأجمع المختصون على أن مخاطر التمويل على وجه التحديد تمثل أكثر من ٦٠٪ من جملة المخاطر المالية في القطاع المصرفي في المتوسط في معظم البلدان، لذا كان لزاماً على القائمين على أمر المؤسسات المالية والمصرفية إيجاد الحلول الناجعة للتقليل من تلك المخاطر، وذلك بالبحث عن بدائل فعالة تسهم إيجاباً في زيادة العائد على التمويل المصرفي وتقليل الفاقد إلى أقل حد ممكن^(٢).

وتعرف المخاطر الائتمانية بأنها «احتمالية إخفاق عملاء البنك المقترضين بالوفاء بالتزامهم تجاه البنك، وذلك عند استحقاق هذه الالتزامات أو بعد ذلك أو عدم السداد حسب الشروط المتفق عليها، أي أن هذه المخاطر مرتبطة بالطرف المقابل في العقد من حيث قدرته على سداد التزاماته تجاه البنك في الموعد المحدد والمتفق عليه»^(٣).

كما تعرف المخاطر الائتمانية أيضاً بأنها عبارة عن «احتمال تعثر المقترضين في سداد أصل القرض مع إضافة الفوائد المترتبة عليه»، وهناك عوامل تؤدي لمخاطر الائتمان وتعثر القروض، منها: عوامل خارجية خاصة بالظروف العامة الاقتصادية، وعوامل خاصة بالبنك مثل

(١) عمر محمد أحمد إبراهيم كرار، إبراهيم فضل المولي البشير (٢٠١٦): مرجع سابق، ص ٢٥.

(٢) الفاتح الشريف يوسف الطاهر، محمدين، نور الهدى محمدين (٢٠١٣): «الترميز الائتماني ودوره في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي في السودان»، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد (١٤)، العدد (١)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، ص ٥٤.

(٣) تركي مجحم الفواز، حسام علي داود، ياسر أحمد عربيات (٢٠١٦): مرجع سابق، ص ٢٩١.

عدم دراسة وضع العميل بشكل جيد، أو عدم متابعة القرض، أو وجود إدارة فاشلة، أو أسباب تتعلق بالعميل، وغيرها من أسباب التعثر، وتقاس بقسمة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض^(١).

مما سبق، يرى الباحث أن مخاطر الائتمان هي عبارة عن خسائر محتملة يتضرر من جرائها البنك في حال عجز المقترض عن الوفاء برد الدين وفوائده في المواعيد المحددة مسبقاً، مما يترتب عليه خسارة كلية أو جزئية يتحملها البنك.

رابعاً: أشكال المخاطر الائتمانية:

هناك وجهات نظر كثيرة في تفسير المخاطر الائتمانية وتحديد مصادرها، ولقد أدرك القارئ من أن المخاطر الائتمانية، إنما ينشأ بسبب حالات العسر المالي، التي يتعرض لها العميل والتي تحد من قدرته على السداد، سواء لأصل الائتمان أو فوائد أو الاثنين معاً.

إن عدم قدرة العميل على السداد أو التعذر عن ذلك إنما هو وليد عدة أسباب، فقد ترجع إلى العميل ذاته أو إلى نشاطه أو بسبب العملية التي تمنح من أجلها الائتمان أو نتيجة الظروف العامة التي تحيط بالعميل والبنك أو بسبب البنك الذي يمنح الائتمان ولربما تعود أيضاً إلى الغير.

ومن أشكال المخاطر الائتمانية المخاطر المتعلقة بالعميل، والمخاطر المرتبطة بالقطاع الذي ينتمي إليه العميل، والمخاطر المرتبطة بالنشاط الذي يتم تمويله، والمخاطر المتعلقة بالظروف العامة، والمخاطر المتصلة بأخطار البنك، والمخاطر المتصلة بالغير، ومخاطر التركيز

(١) Maria, Carapeto, Scott Moeller, Anna Faelten, Valeriya Vitkova, Leonardo Bortolotto (٢٠١٠): **Distress Classification Measures in the Banking Sector**, Mergers and Acquisitions Research Centre, Cass Business School, City University of London, PP. ١- ٤٣.

الائتماني. وترتبط المخاطرة الائتمانية بالعديد من مناطق الفحص في البنك، ومن بينها مخاطر محفظة القروض والسلفيات، التي قد تتحقق نتيجة لعوامل خارجية وتشمل التغيرات في الأوضاع الاقتصادية، واتجاه الاقتصاد القومي نحو الركود أو الكساد، أو انهيار غير متوقع في أسواق المال، وأخرى داخلية، ويأتي على رأسها ضعف إدارة الائتمان، وعدم كفاية جهاز التسليف سواءً لعدم الخبرة أو لعدم التدريب الكافي أو عدم توافر سياسة رشيدة، سواءً لمنح الائتمان أو متابعته^(١).

وما يجب أن نؤكد عليه، أنه رغم اهتمام إدارة الائتمان بالمخاطر الائتمانية كحالة فإنها تهتم أيضاً بـ صور هذه المخاطر، والتي يمكن تحديدها فيما يلي وفقاً لمصادرها:

١- **المخاطر المتعلقة بالعمل:** إن هذا النوع من المخاطر، ينشأ بسبب السعة الائتمانية للعمل ومدى ملاءته المالية وسمعته الاجتماعية ووضعه المالي، وبسبب حاجته إلى الائتمان والغرض من هذا الائتمان.

٢- **المخاطر المرتبطة بالقطاع الذي ينتمي إليه العميل:** إذ ترتبط هذه المخاطر بطبيعة النشاط الذي يعمل فيه العميل إذ المعروف أن لكل قطاع اقتصادي درجة من المخاطر تختلف باختلاف الظروف التشغيلية والاجتماعية والتنافسية لوحدات هذا القطاع.

٣- **المخاطر المرتبطة بالنشاط الذي يتم تحويله:** تتعدد وتتنوع هذه المخاطر في ضوء الظروف المحيطة بالائتمان المطلوب، والضمانات المقدمة، والتطورات المستقبلية المتوقعة، والمرتبطة بأبعاد العمليات

(١) عبدالواحد سعيد عمران (٢٠١٥): «أثر إدارة مخاطر السيولة والائتمان ورأس المال على درجة الأمان المصرفي: دراسة تطبيقية على المصرف التجاري الوطني الليبي»، مجلة كلية الاقتصاد، المجلد (٣٠)، ليبيا، ص ٦.

المطلوب تمويلها في المستقبل. فمثلاً مخاطر الائتمان بضمان أوراق مالية يختلف عنه بضمانات عقارية، كما أن هناك عدة عوامل داخل الضمانات ذاتها تزيد من المخاطر أو تقلل منها.

٤- **المخاطر المتعلقة بالظروف العامة:** ترتبط هذه المخاطر عادة بالمخاطر المرتبطة بالظروف الاقتصادية والتطورات السياسية والاجتماعية وغيرها.

٥- **المخاطر المتصلة بأخطاء البنك:** ترتبط هذه المخاطر بمدى قدرة إدارة الائتمان في البنك من متابعة الائتمان المقدم للعميل ومتابعة التحقق من قيام العميل بالمتطلبات المطلوبة، ومن الأخطاء التي تحصل والتي تسبب درجة من المخاطر وتزيد المخاطر الائتمانية هي عدم قيام البنك بحجز ودائع العميل والتي تم وضعها كضمان للتسهيلات الائتمانية وقيام العميل بسحب هذه الوديعة.

٦- **المخاطر المتصلة بالغير:** وهي المخاطر التي ترتبط بمدى تأثير العميل طالب الائتمان وكذلك للبنك الذي قدم الائتمان بأية أحداث أو أمور خارجة عن إرادتهم مثل إفلاس أحد العملاء البنك ذات المديونية العالمية.

خامساً: أساليب السيطرة على المخاطر الائتمانية:

في ضوء المخاطر التي يتعرض لها الائتمان المصرفي، فإن من أهداف البنك الرئيسية كغيره من الوحدات الاقتصادية هي تعظيم تحقيق الأرباح واستمراريتها على المدى الطويل، الأمر الذي يتطلب البحث عن وسائل وأساليب للسيطرة على المخاطر التي تعترض تحقيق تلك الأرباح،

وتتمثل في وضع وتطبيق آليات مناسبة للتحكم في كل من المخاطر الخاصة والمخاطر العامة، ومنها^(١):

١- وضع قيود على تصرفات إدارة المنشأ يحق بموجبها للبنك متابعة القرض من خلال الخطة الاستثمارية للمنشأة وأسلوب استخدامها للقرض، وعدم تراجع ودائع العميل.

٢- الاتفاق مع العميل المقترض على سعر فائدة متحرك وفقاً للسعر السوقي لها.

٣- سداد قيمة الفائدة مقدماً والالتزام بجول زمني لسداد القرض.

٤- تقديم الرهونات العقارية بالإضافة إلى الضمانات الشخصية.

هذا ويمكن توضيح أساليب السيطرة على مخاطر الائتمان من خلال مراحل العملية الائتمانية كما يلي:

١- تقييم المخاطرة:

ويتم التقييم الدقيق لقدرة العميل الائتمانية من خلال دراسة عناصر تحديد المخاطرة بمراعاة المبادئ التالية:

• إجراء دراسة عميقة للمركز المالي للعميل ونتائج أعماله والغرض الممنوح من أجله القرض وطريقة وأسلوب السداد.

• المواءمة بين إجمالي التسهيلات المصرح بها للعميل وبين حجم موارده المالية المستثمرة في النشاط ونوعية ذلك النشاط.

• استيفاء الاستعلامات اللازمة عن العميل من خلال البنك المركزي والسوق والنشاط الذي يعمل في إطاره باعتبار أن المعلومات التي يتم الحصول عليها تكون على درجة كبيرة من الأهمية للوقوف على مخاطر الائتمان.

(١) علي عبد الله أحمد شاهين (٢٠١٠): «مدخل عملي لقياس مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية في فلسطين: دراسة تحليلية تطبيقية»، الجامعة الإسلامية، غزة، ص ٨.

٢- التنوع:

وهو يعني أن تتسم المحفظة الائتمانية بدرجة كبيرة من التنوع وعدم تركيز الائتمان في قطاعات معينة أو لدى عملاء معينين، ويمكن تطبيق هذا التنوع من خلال وضع حد أقصى للائتمان لكل نشاط أو عميل، والدخول في أسواق مصرفية جديدة.

٣- التغطية:

وتأخذ عدة صور أهمها: تجنب تحمل أعباء التقلبات في أسعار الفائدة من خلال نقل عبئها على المقترض بتطبيق أسعار فائدة معلومة، إلى جانب الموازنة بين مصادر الأموال واستخداماتها من حيث الحجم وأجال الاستحقاق، وأسعار الفائدة.

٤- التأمين:

ويتمثل في الطلب من العميل أن يقوم بالتأمين لصالح البنك ضد مخاطر عدم السداد لدى شركة تأمين، فإذا لم يسدد العميل في تاريخ الاستحقاق يحق للبنك الحصول على التعويض المناسب من شركة التأمين.

٥- الأرصدة التعويضية:

وهي الأرصدة التي يحتفظ بها البنك كودائع أو تأمينات إلى حين انتهاء السداد.

٦- الضمانات:

وهي الضمانات العينية التي يقدمها العميل لتأكيد جديته لسداد الائتمان ويجب أن تتوفر فيها الشروط التالية:

- القابلية للتصرف.
- ثبات القيمة وسهولة تحديدها.
- القابلية للنقل والتخزين.
- أن تكون ملكية الأصل للمقترض ولا توجد عليه التزامات للآخرين.

٧- المتابعة:

وهي تهدف إلى متابعة التحقق من مدى تنفيذ السياسة التي يضعها البنك للإقراض إلى جانب الاطمئنان إلى تنفيذ الشروط الموضوعية للتسهيلات المصرح بها ومدى انتظام عملية السداد وعدم تجاوز الحد الأقصى المسموح به.

٨- معالجة الحالات المتعثرة:

نتيجة العملية الائتمانية التي يقوم بها البنك تظهر بعض الحالات المتعثرة التي تعود بشكل طبيعي إلى وجود قصور في تطبيق بعض أساليب السيطرة على المخاطر، وفي هذه الحالة يتوجب على البنك أن يتخذ الإجراءات اللازمة لتقليل الخسائر المحتملة من خلال:

- السير في الإجراءات الرسمية المنصوص عليها في عقد منح التمويل لتصفية القرض.
- عمل ترتيبات لاسترداد جزء من القرض.
- عمل ترتيبات لإعادة جدولة القرض.

- إعطاء جزء من الأموال للمقترض للتغلب على أزمته الحالية والناجمة عن أسباب خارجة عن إرادته.

سادساً: أهم مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية:

- إن تحديد المخاطر الائتمانية بدقة ووضع مؤشرات وبيانات تساعد على قياسها هي من الأمور المساعدة على إدارة تلك المخاطر والتحكم فيها ومن ثم تقليل المخاطر إلى أدنى مستوياتها.

وتتمثل أهم مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية على النحو التالي:

- بيانات عن توزيع محفظة القروض على قطاعات النشاط الاقتصادي بصورة ربع سنوية.
- بيانات عن توزيع المحفظة إلى تسهيلات بضمان عيني مع تحديد قيمة الضمان عند آخر تقييم بصورة ربع سنوية وتسهيلات بدون ضمان عيني.
- مؤشرات جودة الأصول المعتمدة داخل البنك وفق نظام الإنذار الذي يتم احتسابه بصفة شهرية، على النحو التالي:
 - نسبة المحفظة الائتمانية إلى إجمالي الودائع.
 - توزيع المحفظة على قطاعات النشاط الاقتصادي.
 - نسبة القروض الغير المضمونة إلى إجمالي المحفظة.
 - بيان عن التركيزات التي تصل إلى ٢٥% فأكثر من قاعدة رأسمال البنك سواء كانت في صورة توظيفات البنك لدى العميل على شكل: أسهم، رأس مال، وتسهيلات ائتمانية، أو في صور تمويل مختلفة.
- بيانات إجمالية عن التركيزات التي تزيد ١٠% من القاعدة الرأسمالي للبنك (مع تحديد حد أقصى).

- نسبة المخصصات إلى إجمالي التسهيلات الغير المنتظمة المتمثلة في القروض والتسهيلات المستحقة.
 - نسبة التسهيلات الغير المنتظمة/ إجمالي المحفظة الائتمانية.
 - نسبة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها/ إجمالي المحفظة الائتمانية.
 - نسبة العائد المتوقع على إجمالي القروض.
 - إجمالي صافي العائد على إجمالي القروض.
 - بيانات عن مدى توافق الضمانات القائمة مع التسهيلات الممنوحة، لتحديد مقدار المخصصات، ويتم احتسابها بقسمة القيمة الحالية للضمانات على إجمالي التسهيلات الممنوحة.
 - تقارير عن بعض الحالات الائتمانية التي تستلزم تحديد وضعيتها لضمان انتظام سدادها، وتحديد أسباب تعثر الديون الغير المنتظمة.
- وفيما يلي عرض لأهم مؤشرات قياس المخاطر بما فيها المخاطر الائتمانية^(١):**

$$\begin{aligned} \text{المخاطر الائتمانية} &= \text{صافي أعباء القروض/ إجمالي القروض.} \\ &= \text{مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها/} \\ &\quad \text{إجمالي القروض.} \\ &= \text{مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها/} \\ &\quad \text{القروض المستحقة.} \end{aligned}$$

(١) طارق عبد العال حماد (٢٠٠٣): «إدارة المخاطر: أفراد، إدارات، شركات، بنوك»، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص ٢٣٩.

الفصل الثالث

إدارة المخاطر الائتمانية في ظل اتفاقية بازل

المبحث الأول: إدارة المخاطر الائتمانية

مفهوم إدارة المخاطر المصرفية وأهدافها تركز الصناعة المصرفية في مضمونها على فن إدارة المخاطر، وبدون المخاطر تقل الأرباح أو تنعدم، فكلما قبل البنك أن يتعرض لقدر أكبر من المخاطر، نجح في تحقيق جانب أكبر من الأرباح، ومن هنا تتضح أهمية اكتشاف المصرفيين لمخاطر عملهم، ليس لتجنبها بل للعمل على احتوائها بذكاء لتعظيم العائد على الاستثمارات الذي هو في النهاية المقياس الحقيقي للنجاح^(١).

١- مفهوم إدارة المخاطر:

هي العملية التي يتم بموجبها تحديد وتقييم المخاطر وقياسها، ووضع إستراتيجيات لإدارتها واتخاذ الإجراءات المناسبة لتخفيف هذه المخاطر والتقليل من آثارها، وذلك في ضوء تحليل التكلفة والعائد والسعي لتحقيق التوازن بين درجة المخاطرة الممكن تحملها ومستوى الربحية ومراقبة هذه المخاطر بشكل مستمر من خلال تحليل المخاطر، ومراقبة المخاطر وضبطها من خلال تطبيق معايير السلامة.

(١) سمير عبد الحميد رضوان (٢٠٠٥): «المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها: دراسة مقارنة بين النظم الوضعية وأحكام الشريعة الإسلامية»، الطبعة الأولى، دار النشر للجامعات، القاهرة، ص ٣١٤.

ويقصد بإدارة المخاطر «عملية قياس أو تقييم خطر، وبعد ذلك يتم تطوير الإستراتيجيات لإدارة الخطر الذي تم قياسه»، وتستخدم الإستراتيجيات لتضمن تحويل الخطر إلى نقطة أخرى، أو يتم تجنب الخطر، أي يتم تخفيض التأثير السلبي من الخطر، وفي بعض الحالات يمكن أن يقبل البعض أو كل النتائج لخطر معين.

كما يقصد بها أيضاً «عملية تحديد وتقويم المخاطر، واختيار وإدارة التقنيات للتكيف مع المخاطر التي يمكن التعرض لها»، وتجدر الإشارة أن الخسارة المؤكدة لا تسمى مخاطرة؛ لأن المرتكز الأساسي بين الخطر والخسارة هو الشك وعدم اليقين، أمّا عند اليقين المسبق بأن النتيجة غير المرغوبة ستقع فليس هناك مخاطرة بل هي حالة خسارة أكيدة.

ويتضح مما سبق أن إدارة المخاطر هي العمليات التي يقوم البنك بها لتهيئة بيئة العمل المناسبة بغرض تحديد المخاطر التي من المحتمل التعرض لها، وقياسها بطريقة تمكن من تقليل أثرها السيئ على عملية اتخاذ القرارات والتحوط لها ثم كيفية علاج الخسائر التي يمكن أن تحدث بسببها.

٢- أهداف إدارة المخاطر:

يمكن القول أن أي نظام لإدارة المخاطر يجب أن يعمل على تحقيق الأهداف التالية^(١):

- إعطاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين فكرة كلية عن جميع المخاطر التي يواجهها البنك.

(١) سمير الخطيب (٢٠٠٥): «قياس وإدارة المخاطر بالبنوك: منهج علمي وتطبيق عملي»، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص ٢١.

- وضع نظام للرقابة الداخلية، وذلك لإدارة مختلف أنواع المخاطر في جميع وحدات البنك.
 - الحيلولة دون وقوع الخسائر المحتملة.
 - التأكد من حصول البنك على عائد مناسب للمخاطر التي قد يواجهها.
 - استخدام إدارة المخاطر كسلاح تنافس.
 - وتهدف إدارة المخاطر بشكل رئيسي إلى التأكد من:
 - استنفاء كافة المتطلبات القانونية وفي كل الأوقات.
 - حصر إجمالي التعرض للمخاطر.
 - تحديد تركيز المخاطر.
- ٣- أهمية إدارة المخاطر:**

وتتمثل أهمية إدارة المخاطر في البنوك فيما يلي^(١):

- تقدير المخاطر والتحوط ضدها بما لا يؤثر على ربحية البنك.
- المساعدة في تشكيل رؤية واضحة يتم البناء عليها وتحديد خطة وسياسة العمل.
- المساعدة في اتخاذ قرارات التسعير.
- المعرفة المتزايدة وفهم التعرض للمخاطر، وأن المنهج النظامي والقائم من المعلومات الكاملة والدقيقة لاتخاذ القرار، يقلل من إحداث الفوضى.
- تنمية و تطوير ميزة تنافسية للمصرف عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية.
- مساعدة البنك على احتساب معدل كفاية رأس المال وفقاً للمقترحات الجديدة للجنة بازل، بما يتفق والطبيعة المميزة للبنوك.

(١) أسامة صبحي الفاعوري (٢٠٠٧): «إدارة المخاطر ودور مشغلي القطاع السياحي في وقت الأزمات»، المؤتمر العلمي السنوي الدولي السابع، إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة الأردنية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الأردن، ص ٢١.

٤- وظائف إدارة المخاطر المصرفية ومقوماتها:

(أ) وظائف إدارة المخاطر:

تتمركز مهام إدارة المخاطر في التنسيق بين كافة الإدارات بالبنك لضمان توفير كافة البيانات حول المخاطر، وخاصة في مجال مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق بشكل دوري منتظم وفي الوقت المناسب وفي صورة تقرير شامل مختصر، ويتم إعداد هذا التقرير بصفة دورية ويرفع إلى الإدارة العليا لمناقشته.

ومن الوظائف الأخرى الرئيسية لإدارة المخاطر التأكد من صحة البيانات والمعلومات، واستمرار تدفقها للمساعدة في إعداد تقرير للمخاطر بشكل دوري ودقيق، ويتضمن هذا التقرير توصيات بتخفيض مستويات العرض سواء لبعض الأنشطة ذات المخاطر المرتفعة أو بعض المناطق الجغرافية أو المجموعات ذات العلاقة المترابطة والتي يشكل الحجم الكلي لالتزاماتها نسبة عالية من أصول البنك أو في علاقة بعض المخاطر بالعائد المتحقق من ورائها، وكذا التوصية بتحويل بعض الأنشطة التي تدار يدويًا إلى أنظمة إلكترونية لضمان توحيد تقارير المخاطر على كافة مستويات البنك مع إجراء بعض التدقيق العشوائي.

إن استحداث هذه الإدارة المركزية للمخاطر من شأنه أن يمكن من التقليل من المخاطر وحسن مراقبتها والتحكم فيها على كافة المستويات بدقة وفعالية.

إن الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر هو دعم الإدارة العامة لتتمكن من تحديد المخاطر تحديدًا صحيحًا وبالتالي قياسها، ومن ثم الحد منها ومراقبتها بشكل صحيح على مستوى البنك ككل^(١).

(١) طارق عبد العال حماد (٢٠٠٣): «إدارة المخاطر: أفراد، إدارات، شركات، بنوك»، مرجع سابق، ص ٣٢.

وتتلخص المسؤوليات والوظائف الرئيسية لإدارة المخاطر كالتالي^(١):

- ضمان توافق الإطار العام لإدارة المخاطر مع المتطلبات القانونية.
- القيام بالمراجعة الدورية وتحديث سياسة الائتمان في البنك.
- تحديد مخاطر كل نشاط من أنشطة المؤسسة وضمان حسن تحديدها وتبويبها وتوجيهها لجهات الاختصاص.
- مراقبة تطورات مخاطر الائتمان والتوصية بحدود تركز هذه المخاطر مع الأخذ بعين الاعتبار إجمالي المخاطر لمنتجات معينة، مخاطر الطرف الآخر.
- مراقبة استخدام الحدود والاتجاهات في السوق، ومخاطر السيولة، والتوصية بالحدود المناسبة لأنشطة التداول والاستثمار.
- مراجعة المنتجات المستحدثة، على أساس معايير قبول المخاطر، والمنافع، ورفع تقارير بهذا الشأن للإدارة العامة.
- تطبيق النماذج التي تعتمد عليها المؤسسة في تحديد المخاطر رقمياً، والإشراف عليها، وتحليل السيناريوهات المطروحة.
- المراجعة المستمرة لعمليات التحكم بالمخاطر في المؤسسة واقتراح التحسينات في الأنظمة المختلفة وعملية تدفق المعلومات.
- نشر الوعي بالمخاطر بوجه عام على مستوى المؤسسة ككل.

(١) سمير الخطيب (٢٠٠٥): مرجع سابق، ص ٢١.

(ب) مقومات نظام إدارة المخاطر:

إن العناصر الأساسية لإدارة المخاطر تضم تعيين مختلف حالات التعرض للمخاطر وقياسها ومتابعتها، إلا أن جميع هذه الخطوات لا يمكن أن تنفذ بفاعلية وكفاءة إلا إذا تمت في إطار **نظام شامل يتكون من عدد من العناصر:**

١- تحديد الهدف من إدارة المخاطر:

إن الهدف الإستراتيجي من إدارة المخاطر هو السيطرة عليها، من خلال تحديد أنواع المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المنشأة ككل، وتلك التي يمكن أن يتعرض لها كل موجود من الموجودات والقدرة على التنبؤ بوقوع هذه المخاطر قبل حدوثها بوقت كاف، وبمراعاة خصوصية مصارف المشاركة في هذا المجال.

٢- الوضع التنظيمي لإدارة المخاطر:

تقع على مسؤولية إدارة المخاطر في النهاية بشكل أساسي على عاتق مجلس الإدارة الذي يعتبر المسؤول أمام المساهمين على أعمال البنك، لذا يتوجب عليه فهم المخاطر التي يواجهها البنك، وفي هذا السياق يجب على مجلس الإدارة إقرار إستراتيجية وسياسات إدارة ومواجهة المخاطر وتشجيع القائمين على قبول وأخذ المخاطر بعقلانية وتجنب المخاطر التي يصعب عليهم فهمه، وتكون الإدارة التنفيذية مسؤولة أمام إدارة البنك ومجلس الإدارة عن تطبيق إستراتيجيات وسياسات البنك المتعلقة بإدارة المخاطر.

٣- وجود نظام سليم للمعلومات والرقابة:

إن اتخاذ قرارات إدارة المخاطر في البنوك لا يمكن أن يتم ما لم تتوفر معلومات صادقة وكافية عن كل البدائل ثم متابعة التنفيذ للتأكد من حسن التنفيذ وسلامة القرارات، وذلك من خلال الاعتماد على المعايير

المحاسبية الدولية والمعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية، كما يجب الإفصاح الكافي عن المعلومات اللازمة لإدارة المخاطر الأساسية وإعداد تقارير دورية عن المخاطر وأنواعها وكيفية تجنبها وقياسها وأسبابها وأدوات التخلص منها، ولا بد من توفر نظام رقابة داخلية فعال يعمل على تحديد وتقييم الأنواع المختلفة للمخاطر، ويجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا من تطبيقها، وأن يتم العمل على كافة المستويات ومن قبل جميع العاملين بالبنك.

٤- معايير لقياس المخاطر ورصدها:

لا بد أن يكون لدى البنوك نظم المعلومات المعتادة لقياس التعرض للمخاطر المتعددة ومراقبتها وتسجيلها والسيطرة عليها.

ويمكن للبنك أن يستخدم المصادر الخارجية لتقييم المخاطر مثل أساليب الجدارة المالية ومعايير الرقابة المصرفية مثل: معيار كفاية رأس المال، وجودة الأصول، وكفاءة الإدارة، وحجم العوائد، وسيولة الأصول، والملاءة، وتحويرها بما يتناسب مع البنوك.

* إدارة المخاطر الائتمانية:

تتوقف إدارة المخاطر الائتمانية على ما يلي^(١):

- **معايير منح الائتمان وعمليات المتابعة الائتمانية:** من العناصر الأساسية لأي نظام رقابي وجود تقييم مستقل لسياسات البنك وممارساته وإجراءاته المتعلقة بمنح القروض والاستثمارات.

(١) عبد الحميد محمد الشواربي (٢٠٠٢): «إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية»، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص ٧٥.

● **تقدير وجودة الموجودات وكفاية الاعتمادات والاحتياطات المخصصة لتغطية خسائر القروض:** على المراقبين المصرفيين أن يتأكدوا من أن البنوك تتبع سياسات وممارسات وإجراءات ملائمة بشأن جودة الموجودات وكفاية الاعتمادات والاحتياطات المخصصة لتغطية خسائر القروض.

● **تكثيف المخاطر والتعرض لها على نطاق واسع:** على المراقبين المصرفيين التأكد من أن لدى البنوك نُظْمًا للمعلومات الخاصة بالإدارة لتحديد المخاطر المركزة القائمة على حافظة القروض والاستثمارات.

● **الإقراض لذوي الصلة:** على المراقبين المصرفيين منع التجاوزات التي تنشأ عن الإقراض لذوي الصلة، أن يشترطوا على البنوك إقراض الشركات ذات الصلة والأفراد ذات الصلة على أساس تجاري محض، والتأكد من وجود رقابة فعالة على منح القروض والسيطرة على المخاطر.

● **بالإضافة إلى:**

● تطبيق وتنفيذ قرارات مجلس النقد والتسليف الخاص بإدارة المخاطر.

● استعمال تكنولوجيا متطورة لإدارة مخاطر الائتمان وتطبيق أنظمة لتقييم وقياس هذه المخاطر.

● العمل على إيجاد الكادر المؤهل والمدرّب للقيام بالمهام الموكلة إلى إدارة المخاطر، والعمل بشكل دائم على المشاركة بالدورات والبرامج ذات العلاقة بالموضوع.

● فحص تصنيف مخاطر الديون وتقييمها وتقرير المؤنات اللازمة لها.

- الالتزام بالسياسة الائتمانية الموضوعية والتي تأخذ بعين الاعتبار تجنب العمليات التي تحمل مخاطرة كبيرة، من خلال دراستها، وتحليلها، والتأكد من عدم تجاوزها للقرارات والنسب المعمول بها.
- المتابعة والرقابة الائتمانية لإجراءات مراحل منح الائتمان حسب التعليمات التطبيقية لنظام عمليات البنك.
- متابعة صلاحيات ومسؤوليات مسؤولي الائتمان في الإدارة العليا وفي الفروع ومراقبة الالتزام بهذه الصلاحيات.
- دراسة محفظة الائتمان بشكل مستمر لضبط ومتابعة المنتجات الائتمانية من حيث الصرف والأجل وحجم التسليف ونوعه.
- الإسهام في وضع معايير إقراض مناسبة تتوافق مع القوانين والأنظمة وإجراء الاختبارات الدورية لمحفظة الائتمان من خلال توثيق سليم للضمانات، والتأكيد على إجراء تقييم دوري للضمانات العينية.
- إعداد التقارير التي تحدد المخاطر الموجودة من خلال تحليل تركيز المخاطر وطرائق الحد منها، وذلك حسب القطاعات والعملاء الرئيسيين وموظفي الإقراض وتقديم المقترحات اللازمة للتخفيف من هذه المخاطر.
- التأكد من الحصول على الضمانات الكافية.
- مراجعة التقارير الدورية المتعلقة بإدارة المخاطر المرسله من الفروع إلى الإدارة العامة من أهمها تقرير شهري يبين حجم التسهيلات الممنوحة إلى المجموعات المترابطة، تقرير ربع سنوي يبين تصنيفات الديون المنتجة والديون غير المنتجة لدى الفرع.
- تدار مخاطر الائتمان على مستوى المحفظة عن طريق فهم التقارير الناتجة من تصنيف الديون وتركز الائتمان.

- المشاركة بدراسة المنتجات الجديدة المقترحة ودراستها من حيث: الأجل، حجم الإقراض، مستوى المخاطر التي يمكن أن ترافقها، المسؤولية، التكلفة، الأرباح الممكن تحقيقها، الوضع التنافسي في السوق، وذلك من أجل الاحتياط للمخاطر التي يمكن أن ترافقها.
- تقديم نظام إنذار مبكر لهبوط جودة الائتمان وإدارة الديون المتعثرة، بحيث يتضمن هذا النظام طرق مراجعة الائتمان وتقييمه لتحديد القروض غير المنتجة أو الديون المتعثرة.
- مراقبة عمليات التحصيل والإجراءات القضائية لاسترداد أموال البنك.
- مراقبة حالات العملاء المعسرين والديون الخطرة التي تتجاوز الحدود القصوى للقرض.
- تزويد إدارة التخطيط والإحصاء بكل الإفصاحات المتعلقة بمخاطر الائتمان لإدراجها ضمن التقرير السنوي
- المتابعة مع إدارة المخاطر المصرفية للبنك، وتزويدهم شهرياً ببيانات التسهيلات الائتمانية الخاصة بالعملاء.

* أدوات إدارة المخاطر:

تصميم وتنفيذ الإجراءات من شأنها تقليل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي المترتب على الخسارة المتكبدة إلى الحد الأدنى يعد جزءاً جوهرياً من إدارة المخاطر؛ لذلك سنستعرض اثنتين من التقنيات العريضة المستخدمة في إدارة المخاطر، وذلك على النحو التالي:

(أ) **التحكم في المخاطرة:** بالتعريف العريض يقصد بتقنيات التحكم بالمخاطرة أن تقلل بأدنى تكاليف ممكنة تلك المخاطر التي يتعرض لها البنك، وتشمل أساليب تجنب المخاطرة والمداخل المختلفة لتقليل المخاطرة من خلال منع حدوث الخسائر ومجهودات الرقابة والتحكم.

(ب) تمويل المخاطر: يركز تمويل المخاطر بعكس التحكم بالمخاطرة على ضمان إتاحة الأموال لتعويض الخسائر التي تحدث ويأخذ تمويل المخاطر بشكل أساسي شكلي الاحتفاظ والتحويل، حيث في حالة المخاطر التي لا يمكن تفاديها أو خفضها، يمكن الاحتفاظ بها أو تحويلها لطرف آخر أو يمكن الاحتفاظ بجزء منها وتحويل الجزء الآخر.

والشكل الذي يمكن أن تتخذه تقنيات تمويل المخاطر قد يتفاوت بدرجة كبيرة، فالاحتفاظ على سبيل المثال قد يكون مصحوبًا بتخفيضات في الميزانية أو قد يتضمن مراكمة مبلغ ما من المال، أو تشكيل صندوق معين لمواجهة الخسائر المتوقعة من هذه المخاطر.

أمَّا التحويل فقد يأخذ صورة ترتيبات تعاقدية أو مستندات الضمان أو الكفالة كعقود التسليم الآجل وعقود مبادلة الفائدة وغيرها من المشتقات، وبالطبع فإن تحويل المخاطرة عن طريق شراء عقود التأمين يعد مدخل أساسي لتمويل المخاطر.

المبحث الثاني: إدارة المخاطر وفق متطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية

لقد أدى انتشار العولمة المالية والأزمات المالية والبنكية، وكذلك ظهور منتجات مالية عالية المخاطرة، إلى التفكير في ضرورة إنشاء منظمة عالمية تختص في وضع المعايير والقواعد الاحترازية التي تضمن ملاءة وسلامة وضمن استقرار النظام المالي للبنوك و تعزز قدرتها على تجاوز الأزمات، ويتمثل الهدف من وضع قواعد احترازية للبنوك في حماية ودائع الزبائن.

نشأة وتطور لجنة بازل:

يعتقد البعض أن الاهتمام بموضوع كفاية رأس المال يعود إلى أزمة الديون العالمية في بداية الثمانينات من القرن الماضي، حيث يعتبره السبب الحقيقي والوحيد لصدور مقررات بازل المعروفة باسم «بازل I» والواقع أن الاهتمام بكفاية رأس المال يعود إلى فترة طويلة قبل ذلك.

ففي منتصف القرن التاسع عشر، صدر قانون لبنوك الولايات المتحدة الأمريكية يحدد الحد الأدنى لرأس مال كل بنك وفقاً لعدد السكان في المنطقة التي يعمل فيها. وفي منتصف القرن العشرين زاد اهتمام السلطات الرقابية عن طريق وضع نسب مالية تقليدية، مثل: حجم الودائع إلى رأس المال، وحجم رأس المال إلى إجمالي الأصول، ولكن هذه الطرق فشلت في إثبات جدواها خاصة في ظل اتجاه البنوك نحو زيادة عملياتها الخارجية، وعلى وجه التحديد البنوك الأمريكية واليابانية، وهو ما دفع بجمعيات المصرفيين في ولايتي «نيويورك و إلينوي» بصفة خاصة سنة ١٩٥٢ إلى البحث عن أسلوب مناسب لتقدير كفاية رأس المال عن طريق قياس حجم الأصول الخطرة ونسبتها إلى رأس المال.

وتعتبر الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٨٠ فترة مخاض حقيقي للتفكير العلمي في إيجاد صيغة عالمية لكفاية رأس المال، فما حدث من انهيار لبعض البنوك خلال هذه السنوات أظهر مخاطر جديدة لم تكن معروفة في السابق (مثل: مخاطر التسوية ومخاطر الإحلال) بل وعمق المخاطر الائتمانية بشكل غير مسبوق، وهو ما أثبت بأن البنوك الأمريكية الكبيرة ليست بمنأى عن خطر الإفلاس والانهيار، ففي يوليو ١٩٧٤ أعلنت السلطات الألمانية إغلاق «هيرث ستات بنك» والذي كانت له معاملات ضخمة في سوق الصرف الأجنبية وسوق ما بين البنوك مما تسبب في خسائر بالغة للبنوك الأمريكية والأوروبية المتعاملة معه، وفي نفس السنة أفلس «فرانكيل ناشيونال بنك» وهو من البنوك الأمريكية الكبيرة ثم تبعه بعد عدة سنوات «فرست بنسلفانيا بنك» بأصوله التي بلغت حوالي (٨) بلايين دولار، مما دفع بالسلطات للتدخل لإنقاذه بعد أن بلغت مشكلة عدم توافق آجال الاستحقاق بين أصوله وخصومه وثبات سعر الفائدة على قروضه مداها، خاصة مع الارتفاع الشديد في أسعار الفائدة على الدولار عام ١٩٨٠ والتي بلغت ٢٠٪.

وفي ظل هذه المعطيات بدأ التفكير في البحث عن آليات لمواجهة تلك المخاطر، وإيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول العالم المختلفة يقوم على التنسيق بين تلك السلطات الرقابية للتقليل من المخاطر التي تتعرض لها البنوك، ونتيجة لذلك تشكلت لجنة «بازل» أو «بال» للرقابة المصرفية من مجموعة الدول الصناعية العشر في نهاية ١٩٧٤ تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا، وذلك في ضوء تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول التي منحتها البنوك العالمية وتعثر هذه البنوك.

والأهم أن لجنة بازل قد أقرت عام ١٩٨٨ معيارًا موحدًا لكفاية رأس المال ليكون ملزمًا لكافة البنوك العاملة في النشاط المصرفي كمعيار دولي أو عالمي للدلالة على مكانة المركز المالي للبنك ويقوي ثقة المودعين فيه من منظور تعميق ملاءة البنك، وأقرت اللجنة في هذا الصدد اتفاقية بازل التي بمقتضاها أصبح يتعين على كافة البنوك العاملة أن تلتزم بأن تصل نسبة رأسمالها إلى مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطرة الائتمانية إلى ٨٪ كحد أدنى، وعلى الجميع أن يوفقوا أوضاعهم مع هذه النسبة نهاية عام ١٩٩٢.

وقد كانت هذه التوصيات مبنية على مقترحات تقدم بها Peter Cooke الذي أصبح بعد ذلك رئيسًا لهذه اللجنة، لذلك سميت تلك النسبة السابقة لكفاية رأس المال بنسبة «كوك» أو «بال» أو كما يسميها الفرنسيون أيضًا بمعدل الملاءة الأوروبي.

* تعريف لجنة بازل:

يكمن القول أن لجنة بازل للرقابة المصرفية هي اللجنة التي تأسست وتكونت من مجموعة الدول الصناعية العشرة وذلك مع نهاية عام ١٩٧٤ تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا، وقد حدث ذلك بعد أن تفاقمت أزمة الديون الخارجية للدول النامية وتزايد حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها التي منحتها البنوك العالمية وتعثر بعض هذه البنوك، ويضاف إلى ذلك المنافسة القوية من جانب البنوك اليابانية للبنوك الأمريكية والأوروبية بسبب نقص رؤوس أموال تلك البنوك، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه في ظل العولمة فإن تلك البنوك الأمريكية والأوروبية يزداد انتشار فروعها في أنحاء العالم خارج الدولة الأم.

وقد تشكلت لجنة بازل تحت مسمى «لجنة التنظيمات والإشراف والرقابة المصرفية»، وقد تكونت من مجموعة العشرة وهي: بلجيكا،

كندا، فرنسا، ألمانيا الاتحادية، إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، سويسرا ولوكسمبورج.

وتجدر الإشارة أن لجنة بازل هي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقية دولية وإنما أنشأت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية وتجتمع هذه اللجنة أربع مرات سنوياً و يساعدها عدد من فرق العمل من الفنيين لدراسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك، ولذلك فإن قرارات أو توصيات هذه اللجنة لا تتمتع بأي صفة قانونية أو إلزامية رغم أنها أصبحت مع مرور الوقت ذات قيمة «فعلية» كبيرة وتتضمن قرارات وتوصيات اللجنة وضع المبادئ والمعايير المناسبة للرقابة على البنوك مع الإشارة إلى نماذج الممارسات الجيدة في مختلف البلدان بغرض تحفيز الدول على إتباع تلك المبادئ والمعايير والاستفادة من هذه الممارسات.

والغرض الأساسي هو تحسين مستوى الرقابة المصرفية في البنوك، وذلك في ثلاثة جانب وهي:

- ١- فتح مجال الحوار بين البنوك المركزية للتعامل مع مشكلات الرقابة المصرفية.
- ٢- التنسيق بين السلطات الرقابية المختلفة، ومشاركة تلك السلطات مسؤولية ومراقبة وتنظيم تعاملها مع المؤسسات المالية الأجنبية بما يحقق كفاءة وفعالية الرقابة المصرفية.
- ٣- تحفيز ومساعدة نظام رقابي معياري يحقق الأمان للمودعين المستثمرين والجهاز المصرفي، ويحقق الاستقرار في الأسواق المالية العالمية.

وعلى الرغم من أن توصيات اللجنة لا تتمتع بأي صفة قانونية أو إلزامية، إلا أنها أصبحت مع مرور الوقت ذات قيمة فعلية كبيرة، وتتضمن قرارات وتوصيات اللجنة وضع المبادئ والمعايير المناسبة للرقابة على والمعايير والاستفادة من هذه الممارسات. المصارف مع الإشارة إلى نماذج الممارسات الجيدة في مختلف البلدان بغرض تحفيز الدول على إتباع تلك المبادئ والمعايير والاستفادة من هذه الممارسات.

ونشير في هذا الصدد أن حسن إدارة المخاطر بالبنوك يستوجب الالتزام بالمبادئ الأساسية التالية:

- أن يكون لدى كل بنك لجنة مستقلة تسمى «لجنة إدارة المخاطر» تقوم بإعداد السياسة العامة، أمّا الإدارة المتخصصة لإدارة المخاطر فتتولى تنفيذ تلك السياسات، كما تقوم بمراقبة وقياس المخاطر بشكل دوري وتعيين «مسؤول مخاطر» لكل نوع من المخاطر الرئيسية تكون لديه خبرة كافية في المجال المصرفي.
- وضع نظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر في كل بنك وتحديد الأسقف الاحترازية للائتمان والسيولة.
- تقييم أصول كل بنك، وخاصة الاستثمارية، كمبدأ أساسي لقياس المخاطر والربحية.
- استخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر ووضع ضوابط أمان ملائمة لها.
- ضرورة وجود وحدة مراجعة داخلية مستقلة بالبنوك تتبع مجلس الإدارة بالبنك مباشرة، وتقوم بالمراجعة لجميع أعمال البنك بما فيها إدارة المخاطر.

سياسات إدارة المخاطر وفق متطلبات لجنة بازل (I) و (II) و (III):

أولاً: اتفاقية بازل الأولى (I):

في عام ١٩٨٦ اقترح منظمو البنوك الأمريكية أن يشترط على البنوك الأمريكية امتلاك حد أدنى من رأس المال يعكس مدى مخاطرة الأصول البنكية، وبحلول عام ١٩٨٨ اتسع نطاق الاقتراح ليشمل معايير رأس المال القائمة على المخاطرة لدى البنوك في (١٢) دولة صناعية^(١)، ليكون كتقرير نهائي يرفع للجنة، والذي استهدف تحقيق التوافق في الأنظمة والممارسات الرقابية فيما يتعلق بقياس كفاية رأس المال ومعاييرها، وذلك بالنسبة للبنوك التي تمارس الأعمال الدولية.

فمن المهم الإشارة إلى أن اتفاقية بازل الأولى استهدفت بالدرجة الأولى كبريات البنوك العالمية، كما أن تطبيق مبادئ الاتفاقية يقع تحت مسؤولية السلطات الوطنية، فاللجنة ليست لها صفة الإلزام، كما أن نتائجها لا تحمل أي قوة رسمية أو قانونية، ويمكن القول أن اتفاقية بازل الأولى ركزت على خمس جوانب أساسية:

- (أ) التركيز على المخاطر الائتمانية.
- (ب) تعميق الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها.
- (ج) تقسيم العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطرة الائتمانية^(*).
- (د) وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة الأصول.
- (هـ) وضع مكونات كفاية رأس المال المصرفي.

(١) طارق عبد العال حماد (٢٠٠١): «التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك»، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص ٥٣.

(*) المجموعة الأولى: ذات المخاطر الأقل من باقي الدول وتضم الدول كاملة العضوية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والدول التي لها ترتيبات خاصة مع صندوق النقد الدولي مثل فرنسا وألمانيا. والمجموعة الثانية: باقي دول العالم والتي تعتبر ذات مخاطر وبالتالي لا تتمتع بتخفيضات.

من أجل ضمان هذه الجوانب يجب مراعاة تطبيق القواعد الاحترافية، واحترام نسب الملاءة والسيولة، والتي سوف نتناولها على النحو التالي:

١- النظم الاحترافية:

النظم الاحترافية هي عبارة عن قواعد التسيير في الميدان المصرفي، التي يجب على المؤسسات التي تمارس الائتمان احترامها، من أجل ضمان سيولتها وملاءتها لكسب ثقة المودعين.

تهدف القواعد الاحترافية بشكل أساسي إلى ضمان سلامة النظام المالي والمصرفي على وجه الخصوص، بشكل يمكنه من تفادي الوقوع في الأزمات النقدية والمالية التي تؤثر على الاستقرار الاقتصادي الكلي للبلد.

إن القواعد الاحترافية تضمن تسويق الخدمات المصرفية واستقرار القطاع وحماية المودعين واستمرار ميكانيزمات الدفع وتستطيع تجميع هذه الأهداف في محورين:

• حماية المودعين.

• الحفاظ على استقرار النظام المالي.

ومن هذه النسب التي توصلت إليها اللجنة: نسب الملاءة، ونسب

السيولة.

١- نسب الملاءة:

تستخدم هذه النسبة لضمان قدرة البنك أو المؤسسة المالية على الوفاء بالتزاماتها، ونجد فيها نوعين من النسب هما:

(أ) **نسبة تغطية المخاطر:** وهي ما تعرف بنسبة «كوك»، وتتمثل في العلاقة بين الأموال الخاصة والأخطار المحتملة جراء القروض التي يقدمها، وقد حددت هذه النسبة بـ ٨٪.

(ب) **نسبة توزيع المخاطر:** وتسمح هذه النسبة بمعرفة مستوى التعهدات مع مستفيد واحد أو مع مجموعة من المستفيدين، والتي لا تتجاوز حد أقصى، مثلاً حدد بنك الجزائر النسبة التالية:

نسبة المخاطر الصافية المرجحة لكل مستفيد أقل أو تساوي ٢٥٪ من الأموال الصافية الخاصة بالبنك.

٢- نسبة السيولة:

هذه العلاقة تعرف بالعلاقة بين عناصر الأصول السائلة في الأجل القصير وعناصر الخصوم قصيرة الأجل، حيث تهدف من جهة إلى ضمان قدرة البنوك والمؤسسات المالية على الدفع لأصحاب الودائع في أي لحظة من اللحظات، ومن جهة أخرى إلى قياس ومتابعة خطر السيولة للبنوك والمؤسسات المالية، حيث تكون هذه البنوك مستعدة لتسديد ديونها في آجال استحقاقها، وضمان قدرتها على تقديم القروض للغير في الوقت نفسه وتقوم بتجنبها باللجوء إلى البنك المركزي من أجل تصحيح وضعيتها خزينتها، ويشترط في هذه النسبة أن تكون أكبر أو تساوي (١٠٠).

○ تقييم بازل الأولى:

انفردت اتفاقية بازل الأولى بعدد من المزايا منها:

- دعم واستقرار النظام المصرفي الدولي وإزالة التفاوت فيما بين قدرات البنوك على المنافسة وتحقيق نوع من العدالة في هذا الصدد.
- وضعت اللبنة الأولى لتوحيد معايير الرقابة البنكية بما يتفق مع تناهي ظاهرة العولمة المالية.
- توفير قاعدة معلوماتية حول البنوك بما يمكن المتعاملين من المقارنة والمفاضلة فيما بينها.
- سهولة التطبيق بما يوفر على البنوك الوقت والجهد.

رغم المزايا التي حققها تطبيق معيار كفاية رأس المال فقد وجهت إليه بعض الانتقادات، التي نجمت عن التطبيق العملي له في البنوك، كتشجيع البنوك على امتلاك الأصول السائلة وشبه السائلة ذات درجة المخاطرة المنخفضة، وإحجامها عن الاستثمار في المشروعات الضخمة ذات المخاطر المرتفعة، مما يتعارض مع تحقيق التنمية في الدول النامية، وافترض لجنة بازل أن انخفاض معيار كفاية رأس المال عن نسبة ٨% لأي بلد يعد دلالة على ضعف متطلبات رأس المال، كما أن ارتفاعه عن تلك النسبة يعني تمتع البنك بفائض من رؤوس الأموال.

ثانيًا: اتفاقية بازل الثانية II (٢٠٠٤):

نظرًا لارتفاع نسبة المخاطر وظهور أزمات مالية حادة وكاسحة في التسعينيات من القرن الماضي، فقد اختلفت بازل الأولى عن بازل الثانية، ففي حين ركزت اتفاقية بازل الأولى على أهمية تحقيق المصارف لمعدل كفاية رأس المال، ولم تركز إلا على مخاطر الائتمان، وذلك

بموجب اتفاق ١٩٨٨م، وبعد ذلك أوزان مخاطر السوق في عام ١٩٩٦، ولم تتطرق إلى إدارة المخاطر المصرفية بأنواعها المختلفة، فإن اتفاقية بازل الثانية ركزت في محورها الأول على أساليب القياس المختلفة لمخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل، وأعطت المصارف الحرية في استخدام أساليبها ونماذجها الداخلية، وهو مالا يتوفر في الوقت الحالي لدى المصارف على المستوى العالمي، كما ركزت في محورها الثاني على أهمية إدارة المخاطر المصرفية، حيث إن العبرة ليست في تحقيق معدل مناسب لكفاية رأس المال فقط، ولكن أيضًا بكيفية إدارة المصارف بصورة سليمة تجعله في أمان من الأزمات المصرفية بقدر من الإمكان.

○ أهداف اتفاقية بازل الثانية (II):

لاشك أن نجاح الإطار الجديد لكفاية رأس المال مرهون بدرجة تماشيه مع التطورات الحاصلة في السوق المصرفية العاملة، لذلك سعت لجنة بازل إلى وضع إطار جديد لكفاية رأي المال، بحيث يركز على الأهداف الرقابية التالية:

- الاستمرار في تعزيز وسلامة النظام المالي.
- الاستمرار في دعم المساواة التنافسية.
- تكوين وسيلة شاملة للتعامل مع المخاطر.
- التركيز على المصارف الناشطة عالمياً.

كما أن مبادئه الأساسية يجب أن تكون مناسبة للتطبيق في كل المصارف على اختلاف درجة تطورها، فالنظرة التي أتت بها اتفاقية بازل الثانية فيما يخص كفاية رأس المال ينتظر أن تشكل حجر الأساس في عملية الهندسة المالية الجارية حاليًا، من حيث الغايات المرجوة هو تعزيز وسلامة النظام المالي العالمي، وذلك بالارتكاز على تكوين رأس مال كافي لمواجهة المخاطر المالية المتنوعة والمتزايدة^(١).

○ الدعائم الأساسية لاتفاقية بازل الثانية (II):

تعتمد لجنة بازل لتحقيق الأهداف المرجوة في إطارها الجديد على ثلاث دعائم، كمتطلبات دنيا لرأس المال كما هو محدد في إطار ١٩٨٨م ومتابعة من قبل السلطات الرقابية لكفاية رأس المال والانضباطية السوقية، وكل من هذه الدعائم مطلوبة من أجل الرقابة والإشراف على صحة النظام المالي وأيضًا صحة المؤسسات المصرفية.

(أ) الركيزة الأولى من مقرر بازل الثانية (II):

«الحد الأدنى من كفاية رأس المال»:

١ - المخاطر التي تغطيها نسبة الملاءة بازل الثانية:

يعتبر مقرر بازل الثانية أكثر تعقيدًا من بازل الأولى، بتطوير ممارسات إدارة المخاطر وإدراج أساليب قياس جديدة تأخذ بعين الاعتبار

(١) عبد الرزاق خليل وأحلام بوعبدل (٢٠٠٦): «الصناعة المصرفية العربية وتحديات اتفاقية بازل II»، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد (١٥)، سبتمبر، ص ص ١٢٨-١٢٩.

ثلاث مخاطر كبرى تتعرض لها البنوك: مخاطر الائتمان (ما زالت تنال الأهمية الكبرى في الدالة الجديدة)، مخاطر السوق (تؤخذ في الحسابات منذ إصلاحات ١٩٩٦ لنسبة كوك)، والمخاطر التشغيلية (وهي التي تشكل المستحدث الرئيسي في الاتفاقية).

٢ - تشكيلة الأموال الخاصة وفق مقرر بازل الثانية (II):

قامت اللجنة في مقررها بازل الثانية بالاستشهاد بالعناصر ذات الأهمية العظمى من الأموال الخاصة لميزانية بنك، كما هو وارد في الجدول أدناه، بحيث يحث توجيه الاتحاد الأوروبي (CAC) على أن الأموال الخاصة للأساس يجب أن تمثل ٥٠% على الأقل من إجمالي الأموال الخاصة المطلوبة لأجل تغطية مخاطر الائتمان، أمّا الباقي لا يؤمن إلا بشريحة الأموال الخاصة التكميلية، بخصوص مخاطر السوق تجابه بـ ٧/٢ من مستلزمات الأموال الخاصة ويمكن تدارك الباقي من فئة الأموال الخاصة الإضافية وفق الجدول رقم (١).

الجدول (١) : تركيبة الأموال الخاصة الصافية وفق معايير بازل
الثانية (II).

العناصر المستبعدة	العناصر المقبولة	الشرائح
تملك أسهم خاصة. الجزء غير المحرر (غير المسدد) من رأس المال.	رأس المال الجماعي ونحوه نتائج قيد التخصيص. احتياطات موحدة.	الشريحة الأولى: الأموال الخاصة الأساسية
خصم ٢٠% من رأس المال المقبوض مدة استحقاقه تساوي أو تقل عن (٥) سنوات وذلك على كل سنة منصرمة. يعترف فقط بما يقابل أو يساوي ١٠٠% من الأموال الخاصة الأساسية والباقي يضم إلى شريحة الأموال الخاصة الإضافية.	المستوى الأول: أوراق مالية مختلطة مقدمة تحت شروط معينة وذات أجل غير مسمى. المستوى الثاني: أدوات دين مدتها أقل أو تساوي (٥) سنوات.	الشريحة الثانية: الأموال الخاصة التكميلية
	الديون المساندة ذات أجل أصلي يتجاوز سنتان ولا يتضمن أي شرط تفضيلي في التسديد. الفائض من الأموال الخاصة التكميلية من المستوى الأول وكذا من المستوى الثاني بعد استبعاد العناصر المخصصة.	الشريحة الثالثة: الأموال الخاصة الإضافية

(ب) الركيزة الثانية: مراقبة إشرافية عالية المستوى:

أكدت لجنة بازل الثانية على أن إشراف المصارف ليس مجرد الالتزام بعدة معدلات كمية بسيطة، لكنه أيضًا القيام بتقديرات نوعية حول كفاءة إدارة المصرف، وقوة أنظمته ورقابته، وسلامة إستراتيجيته العملية، وعوائده المحتملة، فوجود معدل مقرر رسميًا للحد الأدنى لرأس المال قد يعطى رجال البنوك والأسواق والمنظمون شعورًا مصطنعًا بالأمان.

وفقًا لعملية المراقبة الإشرافية فإن هناك أربع مبادئ يلزم توفرها^(١):

- ١- يجب أن تكون لدى البنك الوسائل اللازمة لتقييم الكفاية الكلية من أموالها الخاصة بدلالة الشكل العام للمخاطر، والإستراتيجية الهادفة للحفاظ على المستوى الكافي كحد أدنى.
- ٢- يجب أن تتخذ سلطة الرقابة الإجراءات اللازمة لمعالجة القصور الملاحظ في التزام البنك بنسب الأموال الخاصة الرقابية ومتطلباتها في ضوء عملية التقييم لأداء البنك (اتجاه المخاطر، الأموال الخاصة).
- ٣- يجب على سلطة الرقابة تشجيع تطلع البنوك إلى مستويات أعلى من الأموال الخاصة الرقابية (الحد الأدنى نسبة ٨٪).
- ٤- تتدخل سلطة الرقابة - في وقت مبكر - لتجنب هبوط الأموال الخاصة عن المستويات الدنيا، كما تطالب هنا البنك باتخاذ العمل العلاجي الضروري لإعادته إلى حالته السابقة أو المحافظة على المستوى الحالي على الأقل.

(١) أحمد شعبان محمد علي (٢٠٠٧): «انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية: دراسة تحليلية تطبيقية لحالات مختارة من البلدان العربية»، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص ص ٢٥٣-٢٤.

(ج) الركيزة الثالثة: انضباط السوق:

النظام الفاعل لانضباط السوق والسعي لاستقراره يتطلب الشفافية على رأس مال ومدى التعرض للمخاطر من طرف كل بنك أو مؤسسة مالية، ومختلف الطرق المتبعة لقياس المخاطر حتى يكون للعملاء والدائنون علماً بها، وبالنسبة لكفاية رأس المال سمحت الخطة الجديدة للبنوك بوضع نماذج داخلية لتحديد رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر السوق، كما منحت لها المرونة في التطبيق، إذ تعطي هذه الاتفاقية المصارف حرية اختيار المناهج، فكل واحد حسب حجمه وكذا قدرته على التعامل مع المخاطر.

عند حساب نسبة رأس المال الإجمالي للبنك يتم إيجاد صلة رقمية بين مخاطر الائتمان ومخاطر السوق عن طريق ضرب مقياس المخاطرة السوقية في ١٢,٥، ثم إضافة الناتج إلى مجموع الأصول المرجحة لأوزان المخاطرة، وبما أن المخاطرة السوقية تختلف من بنك لآخر فقد تضمنت مقترحات اللجنة طرقاً إحصائية نمطية لقياس هذه المخاطرة.

تصبح العلاقة المعدلة لحساب كفاية رأس المال كما يلي:

(شريحة ١ + شريحة ٢ + شريحة ٣)

$$\text{إجمالي رأس المال} = ١٢,٥ \text{ (الأوزان المرجحة بأوزان المخاطرة)} + \leq ٨\%$$

مقياس المخاطرة السوقية)

وبناءً على تقييم الجهات الرقابية لقدرات البنوك في إدارة مخاطرها، فإن الاتفاق الجديد المقترح (بازل II) يمنح الخيار للبنوك في اعتماد إحدى النتائج الثلاثة لتحديد رأس المال لمواجهة المخاطر وهي:

- النموذج الموحد الذي يعتمد على التقييم الخارجي للانتمان.
 - نموذج التصنيف الداخلي (IRB)^(١).
 - نموذج IRB المتقدم أو المنهج القائم على النماذج.
- كما نذكر في الأخير بأنه بالرغم من حرص الكثير من دول العالم على تطبيق مقررات لجنة بازل (لكونها معايير مصادق عليها دولياً)، إلا أن هذه اللجنة لا تملك صلاحيات قانونية (طابع استشاري في)، وبالتالي فإن الأمر يتطلب اعتماد محافظي البنوك المركزية في الدول للتوصيات الصادرة عن تلك اللجنة.

ثالثاً: الجوانب الأساسية لمقررات لجنة بازل الثالثة (III):

أعلنت الجهة الرقابية للجنة بازل للرقابة البنكية، وهي مجموعة مكونة من محافظي البنوك المركزية، ومديري الإشراف فيها، عن إصلاحات للقطاع البنكي بتاريخ ١٢ سبتمبر ٢٠١٠، وذلك بعد اجتماعها في مقر اللجنة في بنك التسويات الدولية في مدينة بازل السويسرية، وتم المصادقة عليها من زعماء مجموعة العشرين في اجتماعهم في سيئول العاصمة الكورية الجنوبية في ١٢ نوفمبر ٢٠١٠، وتلزم قواعد اتفاقية «بازل الثالثة» البنوك بتحسين أنفسها جيداً ضد الأزمات المالية في المستقبل، وبالتغلب بمفردها على الاضطرابات المالية التي من الممكن أن تتعرض لها من دون مساعدة أو تدخل البنك المركزي أو الحكومة قدر ما أمكن^(٢)، وتهدف الإصلاحات المقترحة بموجب اتفاقية بازل (الثالثة) إلى زيادة متطلبات رأس المال وإلى تعزيز جودة رأس المال للقطاع البنكي حتى يتسنى له تحمل الخسائر خلال فترات التقلبات الاقتصادية الدورية، حيث إن الانتقال إلى نظام بازل الجديد يبدو عملياً إذ أنه سوف

(١) IRB: Internal Rating Board.

(٢) أحمد حميد الطاير (٢٠١١): «نظرة مستقبلية للمشهد الاقتصادي في دبي»، حلقة نقاشية، بتاريخ ٣٠/٣/٢٠١١، دبي، ص ١٤.

يسمح للبنوك بزيادة رؤوس أموالها خلال فترة ثماني سنوات على مراحل، إذ أن تبني المعايير المقترحة سوف يتطلب من البنوك الاحتفاظ بنسب عالية من رأس المال وكذلك برأسمال ذي نوعية جيدة^(١).

الإصلاحات الواردة في اتفاقية بازل الثالثة:

- إلزام البنوك بالاحتفاظ بقدر من رأس المال الممتاز يعرف باسم (رأس مال أساسي)، وهو من المستوى الأول ويتألف من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها ويعادل ٤,٥٪ على الأقل من أصولها التي تكتنفها المخاطر بزيادة عن النسبة الحالية والمقدرة بـ ٢٪ وفق اتفاقية بازل الثانية.
- تكوين احتياطي جديد منفصل يتألف من أسهم عادية ويعادل ٢,٥٪ من الأصول، أي أن البنوك يجب أن تزيد كمية رأس المال الممتاز الذي تحتفظ به لمواجهة الصدمات المستقبلية إلى ثلاث أضعاف ليبلغ نسبة ٧٪ وفي حالة انخفاض نسبة الأموال الاحتياطية عن ٧٪ يمكن للسلطات المالية أن تفرض قيودًا على توزيع البنوك للأرباح على المساهمين أو منح المكافآت المالية لموظفيهم، ورغم الصرامة في المعايير الجديدة إلا أن المدة الزمنية لتطبيق هذه المعايير والتي قد تصل إلى عام ٢٠١٩ جعلت البنوك تتنفس الصعداء.
- بموجب الاتفاقية الجديدة ستحتفظ البنوك بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين صفر و ٢,٥٪ من رأس المال الأساسي (حقوق المساهمين)، مع توافر حد أدنى من مصادر التمويل المستقرة لدى البنوك وذلك لضمان عدم تأثرها بأداء دورها في منح الائتمان والاستثمار جنبًا إلى جنب،

(١) مؤسسة الراجحي المالية (٢٠١٠): «اتفاقية بازل نهج علمي»، أبحاث اقتصادية، أكتوبر، المملكة العربية السعودية، ص ١.

مع توافر نسب محددة من السيولة لضمان قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها تجاه العملاء.

● رفع معدل المستوى الأول من رأس المال الإجمالي الحالي من ٤% إلى ٦% وعدم احتساب الشريحة الثالثة في معدل كفاية رأس المال، ومن المفترض أن يبدأ العمل تدريجيًا بهذه الإجراءات اعتبارًا من يناير عام ٢٠١٣ وصولاً إلى بداية العمل بها في عام ٢٠١٥ وتنفيذها بشكل نهائي في عام ٢٠١٩^(١).

● متطلبات أعلى من رأس المال وجودة رأس المال: إن النقطة المحورية للإصلاح المقترح هي زيادة نسبة كفاية رأس المال من ٨٪ حاليًا إلى ١٠,٥٪، وتركز الإصلاحات المقترحة أيضًا على جودة رأس المال إذ أنها تتطلب قدرًا أكبر من رأس المال المكون من حقوق المساهمين في إجمالي رأس مال البنك^(٢).

● تشمل هذه الحزمة من الإصلاحات أيضًا اعتماد مقاييس جديدة بخصوص السيولة لا زالت تستوجب الحصول على الموافقة من طرف قادة دول مجموعة العشرين، حيث سيتعين على البنوك تقديم أدوات أكبر للسيولة، مكونة بشكل أساسي من أصول عالية السيولة مثل السندات^(٣).

(١) معهد الدراسات المصرفية (٢٠١٢): «نشرة توعوية»، إضاءات، السلسلة

الخامسة، العدد (٥)، الكويت، ديسمبر، ص ٣.

(٢) مؤسسة الراجحي المالية (٢٠١٠): مرجع سابق، ص ١.

(٣) معهد الدراسات المصرفية (٢٠١٢): مرجع سابق، ص ٣.

وقد اقترحت الاتفاقية الجديدة اعتماد نسبتي في الوفاء بمتطلبات السيولة^(١):

○ **الأولى: للمدى القصير:**

وتُعرف بنسبة تغطية السيولة (Liquidity Coverage Ratio)، وتُحسب بنسبة الأصول ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها البنك إلى حجم (٣٠) يوماً من التدفقات النقدية لديه، ويجب أن لا تقل عن ١٠٠%، وذلك لمواجهة احتياجاته من السيولة ذاتياً.

○ **الثانية: نسبة صافي التمويل المستقر:**

وتعرف بنسبة صافي التمويل المستقر (Net Stable Funding Ratio)

لقياس السيولة البنوية في المدى المتوسط والطويل، والهدف منها توفير موارد سيولة مستقرة للبنك، وتحسب بنسبة مصادر التمويل لدى البنك (المطلوبات وحقوق الملكية) إلى استخدامات هذه المصادر (الأصول)، ويجب أن لا تقل عن ١٠٠%.

- وقد أضافت بازل الثالثة معيار جديد وهو الرافعة المالية Leverage Ratio، ويمثل الأصول داخل وخارج الميزانية بدون أخذ المخاطر بعين الاعتبار إلى رأس المال من الشريحة الأولى، وهذه النسبة يجب أن لا تقل عن ٣%^(٢).

(١) محمد بن بوزيان، بن حدو فؤاد، عبد الحق بن عمر (٢٠١١): «البنوك الإسلامية والنظم والمعايير الاحترازية الجديدة: واقع وأفاق تطبيق لمقررات بازل (III)»، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي: للنمو المستدام والتنمية الإسلامية الشاملة من منظور إسلامي، الدوحة، قطر، ديسمبر.

(٢) فلاح كوكش (٢٠١٢): «أثر اتفاقية بازل III على البنوك الأردنية»، معهد الدراسات المصرفية، الأردن، يناير ٢٠١٢، ص ٢.

الجدول رقم (٢): متطلبات رأس المال ورأس مال التحوط

وفق مقررات بازل الثالثة

إجمالي رأس المال	رأسمال الشريحة الأولى	حقوق المساهمين (الشريحة ١)	
%٨	%٦	%٤,٥	الحد الأدنى
%٢,٥			رأسمال التحوط
%٢,٥ - %٠			حدود رأسمال التحوط للتقلبات الدورية
%١٠,٥	%٨,٥	%٧	الحد الأدنى + رأسمال التحوط (بازل ٣)
%٨	%٤	%٢	بازل (٢)

المصدر: من إعداد الباحث^(١).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه تم رفع الحد الأدنى لنسبة رأس المال الأولي من ٢% - وفق اتفاقية بازل الثانية - إلى ٤,٥% مضافاً إليه هامش احتياطي آخر يتكون من أسهم عادية نسبته ٢,٥% من الأصول والتعهدات لاستخدامه في مواجهة الأزمات مما يجعل المجموع يصل إلى ٧%، وقد تم كذلك رفع معدل ملائمة رأس المال إلى ١٠,٥% بدلاً عن ٨%، وهذا يعني أن البنوك ملزمة بتدبير رؤوس أموال إضافية للوفاء بهذه المتطلبات.

(١) اعتماداً على:

- Basel Committee on Banking Supervision Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems, Bank for International Settlements, Basel, Switzerland, June ٢٠١١, P. ٦٤.
- Prudential Financial Policy Department Islamic Banking and Takaful Department, Implementation of Basel III, BNM/RH/NT ٠٠٧-٢٥, P. ٤.

وخلص القول أن بازل الثالثة أدخلت مفاهيم جديدة على معيار بازل الثانية، يمكن تلخيصها في النقاط التالية^(١):

١- تعديل مكونات رأس المال التنظيمي لتشمل أدوات أكثر استقرارًا وتقسّم إلى ما يلي:

• الشريحة الأولى للأسهم العادية (Common Equity Tier ١): وتتكون بشكل رئيسي من رأس المال المدفوع والاحتياطيات والأرباح المدورة.

• الشريحة الأولى الإضافية (Additional Tier ١).

• الشريحة الثانية (Tier ٢).

• وقامت اتفاقية بازل الثالثة بإلغاء الشريحة الثالثة من رأس المال.

٢- قامت اتفاقية بازل الثالثة بتعديل حدود نسبة كفاية رأس المال ابتداءً من عام ٢٠١٣، وحتى نهاية عام ٢٠١٨، وذلك وفقاً لما يلي:

• رفع نسبة الأصول الموزونة بالمخاطر RWA إلى الشريحة الأولى للأسهم العادية من ٢% إلى ٤,٥% وهذا سيؤدي إلى رفع نسبة الأصول الموزونة بالمخاطر إلى الشريحة الأولى (للأسهم العادية والإضافية) من ٤,٥% إلى ٦%.

• إضافة رأس مال لغايات التحوط (Conservation Buffer) إلى نسبة كفاية رأس المال بنسبة ٢,٥% وبذلك يصبح الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال بالإضافة إلى رأس المال لغايات التحوط ١٠,٥%، وسوف يستخدم لغايات الحد من توزيع الأرباح.

(١) فلاح كوكش (٢٠١٢): مرجع سابق، ص ١-٢.

- رأس المال الإضافي المعاكس (Countercyclical Buffer) لتغطية مخاطر الدورات الاقتصادية من ٠٪ إلى ٢,٥٪
- رأس المال الإضافي لمواجهة المخاطر النظامية Systematic Buffer.

- ٣- إضافة معايير جديد لإدارة ومراقبة مخاطر السيولة في البنوك: حيث أدخلت معيار خاص بالسيولة للتأكد من أن البنوك تملك موجودات يمكن أن تسيلها لتغطية احتياجاتها وودائع أكثر استقراراً.
- ٤- أضافت بازل الثالثة معيار جديد وهو الرافعة المالية.

محاور اتفاقية بازل الثالثة:

- تتكون اتفاقية بازل الثالثة من خمسة محاور هامة، وهي:
- ينص المحور الأول لمشروع الاتفاقية الجديدة على تحسين نوعية، وبنية، وشفافية قاعدة رأس مال البنوك، وتجعل مفهوم رأس المال الأساسي (Tier ١) مقتصرًا على رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة من جهة مضافًا إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد وغير المقيدة بتاريخ استحقاق، أي الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها.
- أما رأس المال المساند (Tier ٢) فقد يقتصر بدوره على أدوات رأس المال المقيدة لخمس سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع أو قبل أية مطلوبات للغير على المصرف، وأسقطت بازل الثالثة كل ما عدا ذلك من مكونات رأس المال التي كانت مقبولة عملاً بالاتفاقات السابقة.

- تشدد مقترحات لجنة بازل في المحور الثاني على تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات في المشتقات وتمويل سندات الدين وعمليات الريبو من خلال فرض متطلبات رأس مال إضافية للمخاطر المذكورة، وكذلك لتغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق.
- تُدخل لجنة بازل في المحور الثالث نسبة جديدة هي نسبة الرفع المالي (Leverage Ratio)، وهي تهدف لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي، وهي نسبة بسيطة، كما أن المخاطر التي لا تستند إلى نسبة الرفع المالي تستكمل متطلبات رأس المال على أساس المخاطر، وهي تقدم ضمانات إضافية في وجه نماذج المخاطر ومعايير الخطأ، وتعمل كمعيار إضافي موثوق لمتطلبات المخاطر الأساسية.
- يهدف المحور الرابع إلى الحؤول دون إتباع البنوك سياسات إقراض مواكبة أكثر مما يجب فتزيد التمويل المفرط للأنشطة الاقتصادية في مرحلة النمو والازدهار، وتمتنع أيام الركود عن الإقراض فتعمق الركود الاقتصادي وتطيل مداه الزمني.
- يعود المحور الخامس لمسألة السيولة، والتي تبين أثناء الأزمة العالمية الأخيرة مدى أهميتها لعمل النظام المالي والأسواق بكاملها، ومن الواضح أن لجنة بازل ترغب في بلورة معيار عالمي للسيولة، وتقتراح اعتماد نسبتين، الأولى: هي نسبة تغطية السيولة (LCR) والتي تتطلب من البنوك الاحتفاظ بأصول ذات درجة سيولة عالية لتغطية التدفق النقدي لديها حتى (٣٠) يوماً، أما النسبة

الثانية: NSFR فهي لقياس السيولة المتوسطة والطويلة الأمد، والهدف منها أن يتوفر للبنوك مصادر تمويل مستقرة لأنشطتها^(١).

مراحل التحول إلى النظام الجديد (مراحل تنفيذ مقررات بازل الثالثة):

لكي تستطيع البنوك مواكبة هذه الزيادة الكبيرة، فعليها إما رفع رؤوس أموالها - عبر طرح أسهم جديدة للاكتتاب العام، أو إيجاد مصادر أخرى للتمويل - أو التقليل من حجم قروضها، وفي الحالتين، فإن الأمر يحتاج لبعض الوقت، لذا فقد منحت اتفاقية «بازل» الجديدة المصارف حتى عام ٢٠١٩ فرصة لتطبيق هذه القواعد كلية، على أن يبدأ التطبيق تدريجياً مع بداية عام ٢٠١٣، وبحلول عام ٢٠١٥ يجب على البنوك أن تكون قد رفعت أموال الاحتياط إلى نسبة ٤,٥ في المائة، وهو ما يعرف باسم «Core Tier - One Capital Ratio»، ثم ترفعها بنسبة إضافية تبلغ ٢,٥٪ بحلول عام ٢٠١٩، فيما يعرف باسم «Counter - Cyclical».

كما أن بعض الدول مارست ضغوطاً من أجل إقرار نسبة حماية إضافية بمعدل ٢,٥ ٪، ليصل الإجمالي إلى ٩,٥ ٪، بحيث يفرض هذا المطلب في أوقات الرخاء، غير أن مجموعة «بازل» أخفقت في الاتفاق على هذا الإجراء وتركت أمره للدول الفردية^(٢)، والجدول رقم (٣) يوضح بالتفصيل مراحل تنفيذ مقررات اتفاقية بازل الثالثة.

(١) معهد الدراسات المصرفية (٢٠١٢): مرجع سابق، ص ٣-٤.
(٢) محمد أبو حسبو: «هل تمنع قوانين بازل الثالثة للإصلاح المصرفي وقوع أزمة مالية جديدة»، بتاريخ ١٧/٩/٢٠١٠، متاح على الرابط:

<https://archive.aawsat.com/details.asp?issueno=١١٧٠٠&article=٥٨٧١٠٦#.YBZ-IvkVves>

جدول رقم (٣): مراحل تنفيذ مقررات اتفاقية بازل الثالثة.

٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	
%٤,٥	%٤,٥	%٤,٥	%٤,٥	٤,٥%	٤,٥%	٣,٥%			الحد الأدنى لنسبة رأس المال من حقوق المساهمين
٢,٥%	١,٨%	١,٢%	٠,٦%						رأس مال التحوط
%٧,٠	٦,٣%	٥,٧%	٥,١%	٤,٥%	٤,٥%	٣,٥%			الحد الأدنى لحقوق المساهمين + رأس مال التحوط
%٦,٠	%٦,٠	%٦,٠	%٦,٠	٦,٥%	٥,٥%	٤,٥%			الحد الأدنى لرأس مال الفئة (١)
%٨,٠	%٨,٠	%٨,٠	%٨,٠	٨,٥%	٨,٥%	٨,٥%			الحد الأدنى من إجمالي رأس المال
١٠,٥%	٩,٨%	٩,٢%	٨,٦%	٨,٥%	٨,٥%	٨,٥%			الحد الأدنى لإجمالي رأس المال + رأس مال التحوط

المصدر:

- Rustom Barua, Fabio Battaglia, Ravindran Jagannathan, Jivantha Mendis and Mario Onorato, basel٣: What's New? Business and Technological Challenges, Algorithmics, an IBM Company, ٢٠١٠, P.٣٢.

الفصل الرابع

الأداء المصرفي

تمهيد:

شهد العالم تطورًا كبيرًا بالأسواق المالية والمؤسسات المالية وعلى رأسها البنوك، التي أصبحت تلعب دورًا كبيرًا في عصرنا هذا فهي تمثل حلقة وصل بين المستثمرين والشركات من خلال تحويل مدخراتهم إلى استثمارات بالأوراق المالية التي تتداول بالأسواق المالية من جهة، والمؤسسات المالية من جهة أخرى^(١)، وتعتبر البنوك من أكثر المؤسسات المالية والقطاعات حيوية ومساهمة بالاقتصاد من حيث حجم الإيداعات، القروض، وحصتها السوقية.

لذا برز موضوع الأداء المصرفي ونال من الاهتمام الكبير ليس فقط من قبل الباحثين والأكاديميين، وإنما من قبل مختلف الأطراف الذين تربطهم بالبنك علاقات كالإدارة والمساهمين والمتعاملين معها، وقد برز هذا الاهتمام نتيجة الأحداث والمتغيرات التي شهدتها العالم وتحرير الأسواق المالية من القيود المفروضة وتطبيق آليات السوق الحديثة والتي شهدت تقدمًا ملحوظًا بفعل الابتكارات المالية والمصرفية، وقد كان التوجه نحو عولمة الأسواق المالية والمصرفية سببًا رئيسيًا في ظهور توتر وقلق من تأثر أداء البنوك بالاختلالات الناجمة عن الأزمات المصرفية المفاجئة محليًا وعالميًا.

(١) انظر: جون سي توهي (٢٠٠٨): «التنبؤ بسوق الأسهم للمستثمر»، ترجمة: محمد وحيد المنطأوي، الطبعة الأولى، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن.

ويعد تقييم الأداء المصرفي محور اهتمام العمل المصرفي، ذلك أنه يعكس واقع الأداء الذي تقوم به البنوك من خلال تحديد الأخطاء والانحرافات التي يواجهها العمل بمقارنة الأهداف المتحققة مع تلك التي خطط لها مسبقاً؛ لذلك فإن تقييم الأداء يعتبر مفتاح تحقيق البنك لأهدافه والمتمثلة في الربحية والسيولة والأمان المتحققة من خلال الاستخدام الأمثل لمواردها وتحقيق أكبر عائد ممكن بأدنى المخاطر وأقل تكلفة محتملة، وقد نبع الاهتمام بتقييم الأداء المصرفي، نظراً لاعتبار البنوك من أهم المؤسسات المالية التي تقدم العديد من الخدمات المصرفية والتي تلبي حاجات الأفراد كتقديمها للخدمات المالية والتسهيلات الائتمانية المتمثلة في القروض والودائع وغيرها، وقد تولد الدافع نحو إجراء هذا التقييم للتحقق من قدرة البنك على مجابهة الأحداث والتغيرات الحاصلة في بيئة العمل والتكيف مع ظروف المنافسة، بالإضافة إلى التحقق من قدرته على تلبية حاجات ورغبات العملاء وكسب رضاهم.

أولاً: مفهوم الأداء المصرفي:

يعد الأداء من المفاهيم الأساسية بالنسبة لمنظمات الأعمال على اختلاف وطبيعة المهام التي تقوم بها، إذ أن النتائج التي تتمخض عنه ذات أهمية بالغة في استمرار المؤسسة، وقد يترتب عليها آثار ضارة بها مما يجعل منه مؤشراً مهماً يمكن من خلاله قياس مدى نجاح المؤسسة في استغلال الموارد المتاحة لها وبما يضمن تحقيق أهدافها^(١).

اختلف الباحثون والمهتمين بالقطاع الإداري في وضع مفهوم محدد للأداء بشكل عام، ذلك أنهم نظروا إليه من جهتين مختلفتين، تمثلت الجهة

(١) Hase, C. A. (٢٠٠٧): **First Line Leadership Development: Its Impact On Organizational Performance Aboard U.S. Navy Ships**, PhD., Dissertation, Capella University, P. ٢٣.

الأولى بربط مصطلح الأداء بالنتائج، والخطط، والأهداف المتحققة، ومقارنتها بتلك المحددة مسبقاً، أما الجهة الثانية فقد تمثلت في قدرة المؤسسة على استغلال مواردها وإمكاناتها بكفاءة وفاعلية، وأياً كانت وجهة النظر التي قدم على أساسها مفهوم الأداء، ففي كلتا الحالتين يعتبر الأداء نشاطاً شاملاً ومستمرًا باستمرار المؤسسة.

وتمخض عن الاختلاف في عرض مفهوم الأداء بشكل عام اختلاف في عرض مفهوم الأداء المصرفي، وقد نبع هذا الاختلاف من تعدد الآراء حول المقاييس والمؤشرات التي يقوم عليها هذا الأداء، كما كان لتأثر مفهوم الأداء بما يحيط به من أحداث ومتغيرات سواء كانت داخلية أم خارجية مبررًا لوصف هذا المفهوم بالديناميكية وعدم وجود اتفاق حوله.

وبالرغم من الاختلاف في عرض مفهوم الأداء المصرفي، إلا أنه كان هناك شبه إجماع حول اعتباره مؤشرًا لقدرة البنك على تحقيق أهدافه وخطته الموضوعية مسبقًا وفق الأسس والمعايير التي تم اعتمادها وبما يتلاءم مع ما يمتلكه البنك من موارد وإمكانات مادية وبشرية وتمكنه من مجابهة الأحداث والتغيرات الحاصلة في البيئة المحيطة به.

وعلى ضوء ذلك، فقد عرف الأداء المصرفي بأنه: «قدرة البنك على استخدام موارده وإمكاناته بكفاءة وفاعلية لتحقيق الأهداف المرتبطة بمصالح الأفراد والجهات ذات العلاقة به»، وعرف أيضًا بأنه: «النتائج التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها»، كما عرف بأنه: «النتائج التي حققها المصرف على ضوء خطته وأهدافه المحددة مسبقًا وبما يتلاءم مع موارده وإمكاناته المتاحة».

ثانياً: تقييم الأداء المصرفي والمالي للبنوك:

١- تقييم الأداء المصرفي:

تعتبر عملية تقييم الأداء إحدى الوسائل الإدارية التي تستخدمها المنظمات-ومن بينها المؤسسات المصرفية- في عمليات الرقابة والمتابعة على الأداء بهدف الوصول إلى النتائج التي تسعى تلك المنظمات إليها، وتتمثل هذه العملية في مجموعة من الخطوات والإجراءات التي تقوم بها الإدارة لغاية قياس الأهداف والأعمال التي المحققة مقارنة بالمخطط لها وفي فترة زمنية محددة وتحليل النتائج والتحقق من مطابقتها للأهداف الموضوعية ووضع الحلول للمشاكل والانحرافات^(١)، وتعرف بأنها «سلسلة من الخطوات والإجراءات المنظمة التي تهدف إلى مقارنة النتائج الفعلية لمقاييس الأداء التي تم اختيارها مع ما يقابلها من مقاييس ومؤشرات مستهدفة»^(٢)، من أجل ملاحظة وقياس وتعديل الأداء، لتحقيق رضا وتوقعات المساهمين والمالكين، فعملية تقييم الأداء ما هي إلا إصدار حكم ما على المرتبة التي وصلت إليها المنظمة في تحقيق أهدافها، ويعد هذا الحكم الصادر الذي تعتمد عليه الإدارة في الحصول على المعلومات المتعلقة بأنشطتها المختلفة، والملهم لها في اتخاذ القرارات المناسبة لأنشطتها وخطتها الحالية والمستقبلية.

ولعملية تقييم أداء المؤسسات المالية أهمية كبيرة، نظراً للدور الذي تقوم به هذه المؤسسات في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال جذب الأموال واستثمارها في المشاريع المدرة للأرباح، وقد ازداد في الآونة الأخيرة اهتمام إدارة البنك وأصحاب العلاقة والاختصاص بهذه العملية

(١) فلاح حسن عداي الحسيني، مؤيد عبد الرحمن عبد الله الدوري (٢٠٠٨): «إدارة البنوك: مدخل كمي وإستراتيجي معاصر»، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ص ٢٣٢.

(٢) نصر حمود مزنان فهد (٢٠٠٩): «أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية»، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص ٢٤.

وذلك لطبيعة الأنشطة التي تقوم بها وضخامة الأموال التي تتعامل بها وسرعة دوران أموالها، الأمر الذي يحتم على أصحاب القرار التحقق من قدرة وكفاءة إدارة هذه المؤسسات في استغلال مواردها والوصول إلى النتائج المطلوبة وبأقل التكاليف.

وتسعى عملية تقييم الأداء المصرفي في المقام الأول إلى التحقق من أن النتائج التي تم الوصول إليها تتوافق مع الأهداف المخطط لها مسبقاً، والكشف عن مواطن الخلل والانحرافات وتقديم المقترحات اللازمة لحلها وإدخال التحسينات على العمل مما يعزز من أداء العمل المصرفي ويسهم في بقائه واستمراره.

ولا يكمن دور التقييم فقط في إيجاد الأخطاء وحسب، وإنما يساعد في تحديد مدى التقدم والتطور الذي حققه المصرف منذ فترة تأسيسه وحتى لحظة التقييم الأمر الذي يدفع المصرف ممثلاً بإدارته إلى تعزيز تلك الإيجابيات وتحفيزها^(١).

وتعتبر عملية تقييم الأداء المصرفي تلك الدعامة الأساسية التي يستند عليها مديرو المؤسسات المالية في تقييم مخرجات أعمالهم وأدائهم في العمل المصرفي وإبراز المستوى الذي وصل إليه البنك من التقدم والتطور مقارنةً بالبنوك الأخرى المماثلة له، وتحديد مدى قدرتهم على اتخاذ القرارات المناسبة.

ولعملية تقييم الأداء المصرفي دور في تحديد المركز التنافسي والإستراتيجي للبنك ضمن بيئة العمل التي ينتمي لها وتحديد الخطط والآليات والإستراتيجيات لتحسين مركزها التنافسي، وتسعى عملية تقييم الأداء إلى خلق جو من المنافسة بين الأفراد العاملين في أقسامه المختلفة

(١) فلاح حسن عداي الحسيني، مؤيد عبد الرحمن عبد الله الدوري (٢٠٠٨): مرجع سابق، ص ٢٣٢.

مما يدفع إلى تحقيق التميز والإبداع في العمل وتحقيق التناسق والانسجام بين أنشطة المصرف المختلفة، بالإضافة إلى جعل موارد ومقدرات البنك قيد المتابعة والمراقبة مما يسهم في زيادة المقدرات الاقتصادية وترشيد الإنفاق والحد من ضياعها. كما لعملية التقييم تلك دور في تحديد أثر العمل المصرفي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحقيق أكبر قدر من العوائد بأقل التكاليف والتقليل من معدلات الإسراف في الوقت والجهد والمال مما يحقق الفائدة للاقتصاد والمجتمع^(١).

وفي ضوء ما سبق، فإن عملية تقييم الأداء المصرفي تهدف إلى^(٢):

(أ) متابعة ومراقبة تنفيذ الأهداف المرسومة وفق الخطة المحددة مسبقاً لذلك بالاعتماد على البيانات والمعلومات المتوفرة عن الأداء.

(ب) إجراء عملية فحص وتحليل وتقييم لنشاط البنك وعمله من أجل تحديد مواطن القوة في العمل البنكي من أجل تعزيزها، وتحديد مواطن الضعف والخلل من أجل اتخاذ الإجراءات المناسبة لإصلاحها والحد من حدوثها مستقبلاً.

(ج) تحديد قدرة البنك على استخدام موارده وإمكاناته بكفاءة وفاعلية.

(د) إمداد إدارة البنك وأصحاب العلاقة والاختصاص بالبيانات والمعلومات اللازمة حول مخرجات عملية تقييم الأداء مما يسهل عليها متابعة إجراءات عمل البنك وتنفيذ أنشطته المختلفة.

(١) فلاح حسن عداي الحسيني، مؤيد عبد الرحمن عبد الله الدوري (٢٠٠٨): مرجع سابق، ص ٢٣٢.

(٢) نصر حمود مزنان فهد (٢٠٠٩): مرجع سابق، ص ٣٠.

٢- تقييم الأداء المالي للبنوك:

تعددت المفاهيم المقدمة للأداء المالي باعتباره أحد أنواع الأداء، وكون أن كل باحث ينظر إلى الأداء المالي من زاويته الخاصة، ونتيجة لذلك قدمت العديد من المفاهيم منها:

- يقصد بتقييم الأداء المالي تلك العمليات التي تقيس الأداء أو تقوده إلى أهداف معينة محددة مسبقاً، فهذه العملية تتطلب وجود أهداف محددة مسبقاً لقياس الأداء الفعلي، وأسلوب لمقارنة الأداء المحقق بالهدف المخطط، لأنه على أساس نتائج المقارنة يوجه الأداء بحيث يتفق مع الهدف أو المعيار المحدد لهذا الأداء من قبل^(١).
- كما يعرف تقييم الأداء المالي بأنه: «نظام متكامل يعمل على مقارنة النتائج الفعلية للمؤشرات المختارة أو المنتخبة بما يقابلها من مؤشرات مستهدفة، أو بتلك التي تعكس نتائج الأداء خلال مدد سابقة، أو نتائج الأداء في الوحدات الاقتصادية المماثلة مع مراعاة الظروف التاريخية والهيكلية، أو بالمؤشرات المستتبط معدلاتها وفقاً لمتوسط نتائج مجموعة من الوحدات الاقتصادية مع مراعاة تقارب حجوم هذه الوحدات»^(٢).
- الأداء المالي هو مدى بلوغ الأهداف المالية (تعظيم العوائد وتخفيض التكاليف) بالاستخدام الأمثل للموارد المالية^(٣).

(١) كريمة السخري (٢٠١٧): «تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية: دراسة مقارنة باستخدام النسب المالية لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٥)»، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص ١٢.

(٢) نصر حمود مزنان فهد (٢٠٠٩): مرجع سابق، ص ٢٧.

(٣) إلهام يحيوي، ليلي بوحديد (٢٠١٤): «الحوكمة ودورها في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية: حالة المؤسسة الجزائرية للتغليب (NCA)»، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة قاصدي مرباح، العدد (٥)، الجزائر، ص ٦٥.

- الأداء المالي هو تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على مجابهة المستقبل من خلال اعتمادها على الميزانيات^(١).
 - أما ميلتون فرديمان فيرى أن «الأداء المالي يتوقف على الاستغلال الأمثل لموارد المؤسسة وتحقيق أقصى عائد ممكن»^(٢).
 - كما يعبر الأداء المالي عن مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية^(٣).
 - كما ينظر بعض الخبراء الماليين والباحثين إلى الأداء المالي بأنه «وصف لوضع المنظمة الحالي، وتحديد دقيق للمجالات التي استخدمتها للوصول إلى الأهداف من خلال دراسة: المبيعات، الإيرادات، الموجودات، المطلوبات، وصافي الثروة»^(٤).
- ويعرف الأداء المالي بتسليط الضوء على العوامل التالية^(٥):**

- العوامل المؤثرة في المردود المالي.
- أثر السياسات المالية المتبناة من طرف الإدارة على مردود الأموال الخاصة.

(١) محمود الخطيب (٢٠١٠): «الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات»، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص ٤٨.

(٢) عبد الوهاب دادن، حفصي رشيد (٢٠١٤): «تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام التحليل العامي التمييزي (AFD) خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١١)»، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، المجلد (٧)، العدد (٢)، الجزائر، ص ٢٥.

(٣) عبد الوهاب دادن، حفصي رشيد (٢٠١٤)، المرجع السابق، ص ٢٤.

(٤) علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني (٢٠١١): «الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف»، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ص ٤٢.

(٥) عبد الغني دادن (٢٠٠٦): «قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية»، مجلة الباحث، العدد (٤)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص ٤١.

- مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في إنجاح السياسة المالية و تحقيق فوائض وأرباح.
- مدى تغطية مستوى النشاط للبنوك العامة.

أما بالنسبة للأداء المالي في البنوك فهو يعني استخدام المؤشرات المالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، والمساهمة في إتاحة الموارد المالية وتزويد البنك بفرص الاستثمار^(١)، ويعبر عنه من خلال تحقيق معدلات نمو مرتفعة وعوائد متحققة بعد خصم كلفة رأس المال من الأرباح بعد الضرائب، ومواجهة المخاطر المالية الناجمة عن استخدام الديون وأموال الغير في تمويل استخدامات البنك^(٢).

كما يعرف الأداء المالي بأنه انعكاس للمركز المالي للبنك المتمثل بفقرات كل من الميزانية العامة وحسابات النتائج والخسائر فضلاً عن قائمة التدفقات النقدية الذي يصور حالة حقيقية عن أعمال البنك لفترة زمنية معينة^(٣).

نتيجة لذلك فإن معظم الباحثين يرون أن الأداء المالي لا يكون فعالاً إلا من خلال تشخيص الصحة المالية للبنك، وذلك من خلال الوقوف على نقاط قوته وضعفه، ومدى قدرته على إنشاء القيمة من خلال القوائم، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة بالبنك.

(١) إبراهيم عبد الحليم عبادة (٢٠٠٨): «مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية»، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ص ١٦١.

(٢) يحيى سعدي، توفيق غفصي (٢٠١٣): «تقييم أداء البنوك العمومية الجزائرية باستخدام النسب المالية: دراسة حالة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط»، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، العدد (٩)، الجزائر، ص ٢٣٦.

(٣) علاء فرحان طالب، إيمان شبحان المشهداني (٢٠١١): مرجع سابق، ص ٦٨.

يحتل تقييم الأداء المالي مكانة بالغة الأهمية للمؤسسات لما له من تأثير مباشر وغير مباشر على كل الجوانب المتعلقة بحياة المؤسسة من استمرار ونمو وتطور، ولهذا فإن تقييم الأداء المالي يعد أحد العناصر الأساسية للعملية الإدارية، حيث يوفر للإدارة معلومات وبيانات تستخدم في مدى تحقيق أهداف المؤسسة، والتعرف على اتجاهات الأداء فيها، ولهذا يوفر أساس في تحديد مسيرة المؤسسة ونجاحها ومستقبلها^(١).

تقييم الأداء المالي للمؤسسة يعني تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتحدة (إدارة المؤسسة ومدى إشباع منافع ورغبات أطرافها المختلفة)، أي أن تقييم الأداء المالي هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفاً لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة. يهدف تقييم الأداء إلى الكشف عن مدى القدرة لتحقيق إيرادات وأرباح في المؤسسة، حيث إن الأولى تعني قدرة المؤسسة على توليد إيرادات سواء من أنشطتها الجارية أو الرأسمالية أو الاستثنائية، بينما تعني الثانية قدرة المؤسسة على تحقيق فائض من أنشطتها الموضحة سابقاً من أجل مكافئة عوامل الإنتاج^(٢).

تقييم الأداء المالي يعرف على أنه قياس العلاقة بين العناصر المكونة للمركز المالي للمؤسسة (الأصول، المطلوبات، حقوق

(١) حمزة محمود الزبيدي (٢٠١١): «التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل»، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، ص ٩٤.
(٢) عبد الغني دادن: مرجع سابق، ص ٤١.

المساهمين، النشاط التشغيلي) للوقوف على درجة التوازن بين هذه العناصر، وبالتالي تحديد مدى متانة المركز المالي للمؤسسة^(١).

كما نجد العديد من التعاريف لتقييم الأداء المالي للبنوك سنحاول ذكر أهمها فيما يلي:

● تقييم الأداء المالي هي عملية يتم من خلالها التعرف على الجوانب الإيجابية، والجوانب السلبية الخاصة بتحقيق الأهداف، وإنجاز معدلات الأداء المستهدفة. كما هو جميع العمليات والدراسات التي تقوم بها البنوك، لتحديد مستوى العلاقة التي تربط بين الموارد، وكفاءة استخدامها من طرف البنوك مع دراسة تطور العلاقة المذكورة خلال فترات زمنية متتالية أو فترة زمنية محددة عن طريق إجرائها المقارنات بين ما هو مستهدف وما هو محقق من أهداف بالاستناد إلى مقاييس ومعايير معينة^(٢).

● تقييم الأداء المالي هو عملية تمكن البنوك من التعرف على العلاقات الاقتصادية التي تربط بين الموارد الاقتصادية المتاحة، وكيفية استخدامها^(٣).

● ويعرف أيضا بأنه: «الحكم على مدى فاعلية القرارات المالية التي تم اتخاذها من حيث تأثيرها على المركز المالي للبنك وقدرته المالية، وتقييم مدى كفاءة وفاعلية الأنشطة والسياسات المختلفة المستخدمة

(١) محمود جلال أحمد، طلال الكسار (٢٠٠٩): «إستخدام مؤشرات النسب المالية في تقويم الأداء المالي والتنبؤ بالأزمات المالية للشركات (الفشل المالي)»، المؤتمر العلمي الدولي السابع، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، ص ٧.

(٢) مجيد الكرخي (٢٠٠٧): «تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية بإستخدام النسب المالية»، دار مناهج للنشر والتوزيع، الأردن، ص ٣١.

(٣) عقيل جاسم عبد الله (١٩٩٩): «تقييم المشروعات إطار نظري وتطبيقي»، دار مجدلاوي للنشر، الأردن، ص ١٩٠.

بالبنك في التأثير على ربحية البنك، ومركزه التنافسي، والاستفادة من كل ذلك في وضع خطط فاعلة للأداء المستقبلي في البنك»^(١).

وبصورة أدق فإن تقييم الأداء المالي للبنك هو «عملية شاملة تستخدم فيها جميع البيانات المحاسبية وغيرها، للوقوف على الحالة المالية للبنك، وتحديد الكيفية التي أديرت بها موارده خلال فترة زمنية معينة»^(٢).

تختلف الزوايا التي يمكن من خلالها تقييم الأداء المالي للبنوك، لذا يمكن القول أن عملية تقييم الأداء في البنك تتعلق بالكيفية التي يتم بها هذا التقييم، والتي تمثل مداخل لتقييم الأداء التي تعكس رغبات ووجهات النظر المختلفة إزاء عملية تقييم الأداء المالي في البنوك.

ثالثاً: مقاييس الأداء المصرفي:

نظراً لأهمية عملية تقييم الأداء المصرفي، فقد سعى الباحثون وأصحاب العلاقة والاختصاص بتطوير مقاييس لتقييم الأداء المصرفي يحقق من خلالها المصرف الأهداف المرجوة من عملية التقييم، وتمد المستثمر بالمعلومات التي تساعد على اتخاذ قراره الاستثماري، وتوظيف تلك الاستثمارات بما يحقق لها العوائد والأرباح، وترتبط مقاييس الأداء المصرفي بالأداء المالي للمصرف، ذلك أن هذا الأداء يمثل العملية التي يتم من خلالها اشتقاق واستنباط هذه المقاييس التي تستخدم لتقييم الأداء المالي، وتمثل هذه المقاييس مجموعة من المعايير والمؤشرات الكمية والنوعية التي تدور حول نشاط محدد لأي مشروع

(١) إلهام التجاني، محمد فوزي شعوبي (٢٠١٥): «تقييم الأداء المالي للبنوك الجزائرية: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري للفترة (٢٠٠٥-٢٠١١)»، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد

خضير، العدد (١٧)، بسكرة، الجزائر، ص ٣٢.

(٢) إلهام التجاني، محمد فوزي شعوبي: المرجع السابق، ص ٣٣.

اقتصادي، وتبحث في كافة الجوانب المتعلقة بالأنشطة التشغيلية والمالية لهذا المشروع بالاعتماد على بيانات ومعلومات تستخرج من مصادر مختلفة كالقوائم المالية لاستخدامها في عملية التقييم^(١).

وتؤثر مقاييس الأداء المالي المصرفي على أداء البنك بشكل كبير، فهي تبين الأداء الحقيقي للبنك، وتعتبر مؤشراً على قدرة البنك على تحقيق أهدافه^(٢).

ويعتمد على هذه المقاييس في تقييم الأداء المصرفي من خلال إجراء عملية مقارنة بين الأهداف التي تم إنجازها وبين تلك التي خطط لها مسبقاً وفي فترة زمنية محددة^(٣)، والوقوف على مواطن الخلل والضعف وتحديد مسبباتها وإجراءات علاجها، والتركيز على مواطن القوة في أداء العمل المصرفي.

رابعاً: العوامل المؤثرة في الأداء المصرفي:

يتأثر الأداء المصرفي بعوامل داخلية (العوامل التنظيمية)، وعوامل خارجية (العوامل البيئية)، وفيما يلي أهم هذه العوامل^(٤):

١- العوامل التنظيمية:

يقصد بالعوامل التنظيمية العوامل الداخلية والخاصة بالبنك ذاته، كحجم الأعمال أو الأنشطة في البنك، وكفاءة الإدارة.

(١) محمد مطر (٢٠٠٦): «الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني»، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ص ٣.

(٢) نصر حمود مزنان فهد (٢٠٠٩): مرجع سابق، ص ٥٧.

(٣) فلاح حسن عداي الحسيني، مؤيد عبد الرحمن عبد الله الدوري (٢٠٠٨): مرجع سابق، ص ٢٣٢.

(٤) فلاح حسن عداي الحسيني، مؤيد عبد الرحمن عبد الله الدوري (٢٠٠٨): مرجع سابق، ص ٢٢٩.

(أ) حجم الأعمال:

إن حجم الموارد التي يمتلكها البنك وطبيعة تراكيبها وحركتها تمثل عوامل هامة وذات تأثير كبير في تحديد كفاءة وإنتاجية الأنشطة البنكية، فكلما ازداد حجم هذه الموارد، وانخفضت التكاليف الإجمالية لها، وقلت كمية المسحوبات منها، ساعد ذلك على رفع الطاقة التشغيلية المتاحة في البنك، الأمر الذي يسهم في تحسين إنتاجية البنك وربحيته.

(ب) الكفاءة الإدارية:

وتعبر عن قدرة الإدارة على تحقيق الأهداف المحددة من خلال حشد الطاقات والمهارات الشخصية والإمكانات المتاحة وترشيد استغلالها بما يضمن الاستخدام الأمثل لكافة الموارد المتاحة وما يعكسه ذلك من جودة في الخدمات وسمعة حسنة للبنك.

٢- العوامل البيئية:

وهي العوامل التي تكون خارج نطاق السيطرة، ويمكن تقسيم تلك العوامل البيئية التي تؤثر في الأداء المصرفي إلى^(١):

(أ) الظروف الاقتصادية:

وتتمثل في العولمة ورفع القيود عن الأسعار والخصخصة والتقلبات الكبيرة التي تحدث في أوقات غير متوقعة، والتضخم وأسعار الفائدة . ومن الجدير بالذكر بأن مثل هذه الظروف الاقتصادية تضغط على البنوك لتحسين الأداء.

(١) Munir, et al., (٢٠١١): **An Analytical Framework to Examine Changes in Performance Measurement Systems within the Banking Sector**, Australasian Accounting Business and Finance Journal, Volume ٥, Issue ١, University of Wollongong, Australia, P. ٩٩.

(ب) الابتكارات التكنولوجية:

لقد ساهمت الابتكارات في مجال التكنولوجيا إلى حد كبير في التوسع في الصناعة المصرفية، حيث تلعب دورًا محوريًا في أداء البنوك وتتيح لها الفرصة لتحسين الخدمة، بالإضافة إلى توفير مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية.

من خلال ما سبق تبين بأن عملية تقييم الأداء للبنوك يمكن أن يتم تناولها من خلال المدخل المالي أو مدخل أصحاب المصالح أو من خلال مدخل قواعد المقارنة، ويبقى استخدام المدخل المناسب مرهونًا بطبيعة الهدف المطلوب تحقيقه من عملية التقييم، حيث تمر عملية التقييم بمراحل متتالية تبدأ بجمع البيانات والمعلومات وتنتهي بعمليات تصحيحية للانحرافات وبإجراء نقاط الضعف في الأداء، كما يتأثر الأداء المصرفي بطريقة أو بأخرى بعوامل داخلية وخارجية من شأن هذه العوامل أن تدفع البنوك إلى تحسين وتطوير أدائها بشكل مستمر.

☞ معايير الأداء المالي للبنوك:

إن التوصل إلى رقم معين لا يعني شيئًا للمحللين الماليين ما لم تتم مقارنته بغيره من الأرقام الأخرى بغرض المقارنة التفسير والحكم على هذه الأرقام لمعرفة الموقف المالي للبنك، وفي هذا الصدد نجد مجموعة من المعايير نذكر منها ما يلي^(١):

(أ) **المعايير التاريخية:** تعتمد على مؤشرات مالية تاريخية للبنك أي لسنوات سابقة، وأهمية هذا المعيار تستمد من فائدته في إعطاء فكرة

(١) محمد رمزي جودي (٢٠١٥): «أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على تقييم الأداء المالي في المؤسسات المالية (المعيار المحاسبي ١ - عرض القوائم المالية): دراسة حالة لمجموعة من المؤسسات»، رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص ٩٥. علاء فرحان طالب، إيمان شبحان المشهداني: مرجع سابق، ص ٧٣.

عن الاتجاه العام للبنك وبيان وضعه المالي الحالي مقارنة بالسنوات السابقة، ولكن يعاب على هذا المعيار عدم قدرته على المقارنة بين وضع البنك بالنسبة لبقية البنوك، ويؤخذ عليه أيضاً عدم دقته لاسيما في حالة توسع البنك أو إدخال خدمات جديدة ومبتكرة.

(ب) المعايير المستهدفة: تعني المعايير التي تعتمد عادة على الخطط المستقبلية للبنك المبنية على نتائج الماضي، وهذه المعايير تستفيد منها بالمجمل الإدارة للتحقق من مدى تطبيق الخطط الموضوعية، فالمحلل المالي يقوم بمقارنة المعايير المخططة مع المتحقق، وبالتالي يحدد فيما إذا كانت هناك انحرافات من أجل أن تستطيع البنوك بعد ذلك اتخاذ الإجراءات التصحيحية لها.

(ج) المعايير الصناعية (القطاعية): تشير هذه المعايير إلى معدل أداء مجموعة من المؤسسات المصرفية في القطاع الواحد، أي مقارنة المؤشرات المالية للبنك بالمؤشرات المالية لبقية البنوك الأخرى، لكن يؤخذ على هذه المعايير أنها تعطي مقاييس موحدة في هذا القطاع أو الصناعة، ولا تأخذ بالاعتبار الخصائص الخاصة بالمؤسسات بشكل فردي.

(د) المعايير المطلقة: ويقصد بها قيم أو معدلات متعارف عليها في مجال التحليل المالي، وبمعنى آخر يعني المعيار المطلق وجود خاصية مستأصلة تأخذ شكل قيمة ثابتة لنسبة معينة مشتركة بين جميع البنوك وتقاس بها التقلبات الواقعية، وهي أقل وأضعف من المعايير الأخرى من حيث الأهمية وذلك لضعف قبولها من قبل المالىين كمؤشر للمقارنة.

ومن خلال العناصر السابقة تبرز أهمية التحليل المالي بالنسبة للبنك، فالتحليل المالي يعتبر أداة للوصول إلى مؤشرات المالية ذات دلالة ومغزى للحكم على أداء البنك، من خلال تحليل بنود القوائم المالية، هذا الأمر يساعد الإدارة على معرفة المركز الحقيقي للبنك، لتحديد السياسات والإستراتيجيات التي يمكن اتخاذها انسجاماً مع إمكانيات البنك الداخلية ومدى توافقها مع البيئة الخارجية.

خامساً: الأركان الأساسية لتقييم الأداء:

إن عملية تقييم الأداء تركز على عدة أركان أساسية تتمثل بالآتي^(١):

١- وجود معايير محددة:

ترتبط عملية تقييم الأداء ارتباطاً وثيقاً بمعايير محددة، تستخدم كأساس للمقارنة مع نتائج الأداء الفعلي، وذلك للحكم على مدى ملاءمة هذه النتائج أو عدم ملاءمتها، حيث إن المعايير هي التي توضح ما إذا كانت قيمة هذه النتيجة مرتفعة أو منخفضة أو ضمن المعدل.

٢- قياس الأداء الفعلي:

يتم قياس أو تقدير الأداء الفعلي عادةً بالاعتماد على ما توفره النظم المحاسبية من بيانات ومعلومات من خلال القوائم المالية، وباستخدام الأساليب الإحصائية ومجموعة من أدوات القياس كالمؤشرات المالية والتحليل الرأسي والأفقي.

(١) زاهر صبحي بشناق (٢٠١١): «تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية: دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين»، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ص ٢٠.

٣- مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير:

يتم مقارنة الأداء المحقق بالمعايير لتحديد الانحرافات سواء أكانت إيجابية أم سلبية، ولتمكين الإدارة من التنبؤ بالنتائج المستقبلية، وجعلها قادرة على التعرف على طبيعة الأخطاء التي يمكن الوقوع بها، من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لتفاديها.

٤- اتخاذ القرارات المناسبة لتصحيح الانحرافات:

إن اتخاذ القرار لتصحيح انحراف ما يتوقف على البيانات والمعلومات المتاحة عن الأهداف المحددة مسبقاً أو المعايير المحددة وقياس الأداء الفعلي، ومقارنة الأداء المحقق بالهدف المخطط أو بمعيار معين، لذلك فإن تحليل الانحراف وبيان أسبابه يساعدان على تقدير الموقف واتخاذ القرار المناسب الذي يجب أن يكون في الوقت المناسب، وفقاً للظروف المحيطة بالقرار.

سادساً: أهمية تقييم الأداء المصرفي:

من الجدير بالذكر بأن عملية تقييم الأداء المصرفي تحظى بأهمية بارزة وكبيرة وفي جوانب ومستويات عدة مختلفة يمكن إبرازها في الآتي^(١):

١- يبين تقييم الأداء المصرفي قدرة البنك على تنفيذ الأهداف المخططة، من خلال مقارنة النتائج المتحققة مع المستهدف منها، والكشف عن الانحرافات واقتراح المعالجات اللازمة لها، مما يعزز أداء البنك بمواصلة البقاء والاستمرار في العمل.

(١) نصر حمود مزنان فهد (٢٠٠٩): مرجع سابق، ص ٢٨.

٢- يساعد تقييم الأداء المصرفي في الكشف عن التطور الذي حققه البنك في مسيرته، وذلك من خلال متابعة نتائج الأداء الفعلي زمنياً من مدة إلى أخرى، ومكانياً بالمقارنة مع البنوك المماثلة الأخرى.

٣- يظهر تقييم الأداء المصرفي المركز الإستراتيجي للبنك ضمن إطار البيئة القطاعية التي يعمل فيها، ومن ثم تحديد الأولويات وحالات التغيير المطلوبة لتحسين مركزه الإستراتيجي.

٤- تساعد عملية تقييم الأداء المصرفي في الإفصاح عن درجة المواءمة والانسجام بين الأهداف والإستراتيجيات المعتمدة وعلاقتها بالبيئة التنافسية للبنك.

٥- يقدم تقييم الأداء المصرفي صورة شاملة لمختلف المستويات عن أداء البنك وتحديد دوره في الاقتصاد الوطني وآليات تعزيزها.

٦- يوضح تقييم الأداء المصرفي كفاءة تخصيص، واستخدام الموارد المتاحة للبنك.

٧- يقدم تقييم الأداء المصرفي إيضاحاً للعاملين حول كيفية أداء مهامهم الوظيفية ويعمل على توجيه الجهود لتحقيق الأداء الناجح المستهدف الذي يمكن قياسه والحكم عليه.

سابعاً: نموذج قياس الأداء المصرفي:

يعتبر تقييم الأداء المصرفي من المواضيع المهمة في عصرنا هذا لأهميتها في بناء الاقتصاد الوطني وتدعيمه، ويمكن تقييم الأداء المصرفي من خلال ستة أبعاد والتي تعتبر مؤشر ناجح في تحديد الموقف المالي للبنك ومعرفة درجة تصنيفه بناءً على العناصر الستة، بحيث يتم تقييم المخاطر التي تتعرض لها البنوك أولاً بأول، ولا بد من فهم هذه المخاطر

وعلى رأسها المخاطر الائتمانية والتأكد من أن البنوك تقوم بإدارتها وقياسها بشكل كاف.

نموذج تقييم الأداء في البنوك، مكون من ستة أبعاد، حيث يهتم كل بعد من الأبعاد بقياس الأداء المالي للبنوك بشكل منفرد، وفيما يلي توضيح لتلك الأبعاد:

(١) كفاية رأس المال (Capital Adequacy Ratio):

تساعد هذه المؤشرات على بيان الوضع المالي للمؤسسات المالية وقدرتها على الوفاء بالالتزامات ومواجهة المخاطر التي قد تتعرض لها ومن أهم مؤشرات كفاية رأس المال ما يلي:

(أ) **نسب رأس المال التجميعية المعدلة بالمخاطر:** يتم قياس نسبة رأس المال إلى مجموعة الأصول المرجحة بالمخاطر، فإن انخفاض هذه النسبة يشير إلى تعرض بنود الميزانية إلى حدوث مشاكل ونقص في كفاية رأس المال.

(ب) **التوزيع التكراري لمعدلات رأس المال:** يتم استخدام هذه المقاييس للابتعاد والحد من المشاكل الناتجة من عملية التجميع، ويمكن الاستفادة من ذلك في النظر إلى معدلات رأس المال للمؤسسة المالية الواحدة.

تعود أسباب أهمية كفاية رأس المال للأسباب التالية^(١):

(أ) أنها تتيح قيمة للسلطات الرقابية للوقوف على حقيقة كفاية رأس المال في تحقيق السلامة المصرفية.

(١) للمزيد انظر: فهمي مصطفى الشيخ (٢٠٠٨): «التحليل المالي SME Financial»، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين.

(ب) يعطي هذا المعيار مؤشراً للمشاكل التي من الممكن أن تتعرض لها المؤسسات المالية، مما يساهم في اتخاذ الإجراءات اللازمة مبكراً.
(ج) يمكن أن يكشف هذا القياس الحاجة إلى النظر في الأسس الاحترازية المطبقة بشكل سليم.

وهي عبارة عن قدرة البنوك على الاحتفاظ بأموال تتناسب وطبيعة المخاطر التي يمكن لها أن تواجهها.

ويمكن قياس هذا العنصر باستخدام النسبة المالية الآتية^(١):

Capital Adequacy Ratio

$$= \frac{[(\text{Tier } 1 \text{ Capital} - \text{Goodwill}) + \text{Tier } 2 \text{ Capital}]}{\text{Risk} - \text{weighted Asset}} \geq 8\%$$

أي أن: كفاية رأس المال = (إجمالي رأس المال / المخاطر المرجحة) $\geq 8\%$.

(٢) جودة الأصول (Assets Quality):

تشكل جودة الأصول أهمية في نظام التقييم المصرفي، لأنها الجزء الحاسم في نشاط البنك الذي يقود عملياته نحو تحقيق الأرباح وزيادة قدرة توليد دخل أكثر وتقييم أفضل لكل من السيولة والإدارة ولرأس المال ويتم تصنيف جودة الأصول بالاستناد إلى دراسة القضايا التالية:

(١) MacDonald, S. Scott & Timothy W. Koch (٢٠٠٦): **Management of Banking**, ٢٠٠٦, Thomson South-Western Corporation, United States of America, P. ٩٤.

(٢) إسماعيل يونس يامين، محمد سامي الظهر اوي (٢٠١٦): «أثر عناصر نموذج تقييم أداء البنوك (CAMELS) في المخاطر الائتمانية التي تواجهها البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية»، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد (١٦)، العدد (٣)، جامعة الزرقاء، الأردن، ص، ٤ نقلاً عن هبال عادل (٢٠١٢): «إشكالية القروض المصرفية المتعثرة: دراسة حالة الجزائر»، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر.

- حجم وشدة الأصول المتعثرة بالنسبة لإجمالي رأس المال.
 - حجم واتجاهات آجال تسديد القروض التي فات موعد تسديدها، والإجراءات المتخذة لإعادة جدولتها.
 - التركيزات الائتمانية الكبيرة ومخاطر المقرض الوحيد أو المقرضين ذوي العلاقة.
 - حجم ومعاملة الإدارة لقروض الموظفين.
 - فعالية إدارة محفظة القروض بالنظر إلى الإستراتيجيات والسياسات والإجراءات والضوابط والتعليمات النافذة.
 - النشاطات القانونية المتعلقة بالائتمان (مطالبات، ملاحقة المقرضين ... إلخ).
 - مستوى المخصصات المكونة لمواجهة خسائر القروض والائتمان المتعثرة.
- وتعتمد مؤشرات جودة استخدام الأموال على درجة مصداقية مصادر الأموال، ويجب أن تأخذ هذه المؤشرات بعين الاعتبار مخاطر الائتمان المتضمنة في العمليات خارج الميزانية، وينظر إلى تقييم جودة الأصول من جهتين مختلفتين هما:

(أ) المؤشرات المتعلقة بالمؤسسات المقرضة:

- ١- التركيز الائتماني القطاعي: يقصد به التركيز على التسهيلات الائتمانية في قطاع اقتصادي معين، حيث تركز معظم القروض على القطاع العقاري، وأن هذا التركيز قد يؤدي إلى انكماش القطاع المصرفي مما قد يؤدي إلى أزمات.

٢- **الإقتراض بالعملة الأجنبية:** أدت العديد من الأزمات المصرفية إلى جعل الشركات معرضة بشكل أكبر لمخاطر أسعار الصرف وانتقالها إلى المؤسسات المصرفية المقرضة.

٣- **القروض غير العاملة:** تشير زيادة نسبة القروض غير العاملة إلى وجود ضعف محفظة الإقتراض، مما قد يؤثر على وضع التدفقات النقدية وصافي الدخل.

٤- **القروض للمؤسسات العامة الخاسرة:** والتي تشير إلى احتمال وجود مخاطر ائتمانية بالنسبة للمؤسسات المصرفية.

٥- **مخاطر الأصول:** يدل ارتفاع درجة الاستثمار في السندات الحكومية على سياسة استثمارية متحفظة، حيث تقوم المؤسسات المالية بالعمل على تحسين معدل كفاية رأس المال لديها من خلال الاستثمار في السندات الحكومية وفقاً لتصنيفات بازل.

٦- **الإقتراض المرتبط:** يشير ارتفاع نسبة القروض المرتبطة إلى إجمالي القروض إلى وجود نوع من مخاطر الائتمان، وتكمن خطورة هذا النوع في ارتباط الإقتراض لمؤسسة بالمؤسسة المالية المقرضة ويتم الموافقة عليه دون تدقيق في ملاءة المؤسسة المقرضة.

٧- **مؤشرات الرفع المالي:** يشير ارتفاع مؤشرات الرفع المالي إلى نمو الأصول بدرجة أكبر من نمو رأس المال.

(ب) المؤشرات المتعلقة بالمؤسسات المقرضة:

تعتمد جودة القروض في محفظة الإقتراض على سلامة المؤشرات المالية للمؤسسة المقرضة، وخصوصاً غير المصرفية، وذلك يعتمد على الربحية للمؤسسة المقرضة والتدفقات المالية لديها، على النحو التالي:

١- **نسبة الدين إلى حقوق الملكية:** إن ارتفاع مديونية الشركات يعتبر مؤشر على عدم قدرة الإدارة على استثمار الموارد بشكل فاعل.

٢- المؤشرات الأخرى لظروف الشركات غير المالية: ومنها مؤشر التدفقات النقدية، ومؤشرات التأخر في الدفع، ومتطلبات الشركات لحماية الدائنين.

٣- مديونية الشركات العائلية: يعبر هذا المؤشر عن مديونية الشركات العائلية، والتي ترتفع بها نسبة الديون الشخصية.

ويقصد بجودة الأصول قدرة الأصول على تحقيق الإيرادات اللازمة لمواجهة المخاطر المرتبطة بالقروض ومحافظ الاستثمار، وتعد جودة الأصول ذات أهمية خاصة في نموذج التقييم لكونها الجزء الحاسم في نشاط البنك التي تهدف أنشطته إلى تحقيق الإيرادات، وتقاس بنسبة القروض المتعثرة إلى القروض الكلية، ويمكن قياس هذا العنصر باستخدام النسب المالية الآتية^(١):

$$(١) \frac{NPLs}{Equity} = \frac{Equity NPLs}{Total Equity} \leq ١\%$$

$$(٢) \frac{NPLs}{Loans} = \frac{Equity NPLs}{Total Loans} \leq ١\%$$

(٣) جودة الإدارة :

إن نجاح الإدارة مرتبط إلى حد كبير بسلامة وفاعلية القرارات التي يتم إصدارها في البنوك، فيما يتعلق بـ:

(أ) معدلات الإنفاق: تواجه معظم البنوك مشاكل ترتبط بارتفاع نسبة النفقات مقارنة بنسبة الإيرادات وهذا مؤشر واضح في فشل الإدارة في تحقيق أهدافها.

(١) إسماعيل يونس يامين، محمد سامي الظهر اوي (٢٠١٦): مرجع سابق، ص٤،
- Haseeb Badar and Gul Zeb (٢٠١١): **Camels Rating System for Banking Industry in Pakistan**, Umea University, Master Thesis, Pakistan.

(ب) نسبة الإيرادات لكل موظف: يتم قياس الإيرادات بالنسبة إلى عدد الموظفين في المؤسسات المالية وفي حال انخفاض نسبة الإيرادات بالنسبة إلى كل موظف فهذا يؤشر على فشل الإدارة في تحقيق أهدافها.

(ج) التوسع في أعداد المؤسسات المالية: إن الزيادة الكبيرة في عدد المؤسسات المالية قد يرتبط بعدم التركيز على جودة الإدارة وسلامة وفاعلية الإدارة في تحقيق أهداف المؤسسة.

إن جودة الإدارة عنصر مهم من عناصر النموذج تقيس قدرة الإدارة والإجراءات الإدارية والمسؤولين الإداريين على تحديد المخاطر وقياسها والسيطرة عليها، وهي عبارة عن معدل النمو في الإيرادات، ويقاس هذا العنصر باستخدام النسبة المالية الآتية^(١):

Earnings growth = Average of historical earning growth rate $\geq 10\%$

٤- العوائد (Earnings Quality):

يمكن أن يكون انخفاض هذه النسبة إشارة إلى حدوث مشكلات في الربحية لدى الشركات أو المؤسسات المالية، في حين يمكن أن يعكس الارتفاع العالي سياسة استثمارية في محافظ مالية ذات مخاطر عالية، ومن أهم النسب المستخدمة في تقييم العوائد المالية للمؤسسات ما يلي:

(أ) العائد على الأصول (ROA): تقيس هذه النسبة مدى كفاءة الإدارة في استخدام الأصول الاستخدام الأمثل في تحقيق الأرباح في الأصول المختلفة، وتقرن هذه النسبة بالسنوات السابقة أو معيار الصناعة.

(١) Dang, Uyen (٢٠١١): **The Camels Rating System in Banking Supervision: A Case Study**, Arcada University of Applied Sciences, Helsinki, Finland, P. ٢٢.

(ب) **العائد على حقوق الملكية:** يتم قياسها من خلال صافي الأرباح إلى معدل رأس المال، حيث إن الارتفاع في هذه النسبة قد يتم تفسيره من خلال ارتفاع الأرباح أو انخفاض رأس المال، أما الانخفاض في هذه النسبة قد يتم تفسيره من خلال انخفاض الأرباح أو ارتفاع رأس المال، بشكل عام لا يمكن احتساب هذه النسبة حتى يتم التأكد من مدلولها، بأخذ رأس المال بتعريفاته المختلفة.

(ج) **معدلات الدخل والإنفاق:** يتم استخدام هذه النسب في توضيح مصادر العمليات المالية والمحاسبية والإدارية والاستثمارية التي تحقق أرباحًا للبنك.

(د) **المؤشرات الهيكلية:** على المؤسسة المصرفية أن تقوم بتوسيع نطاق عملها ليشمل قطاعًا أوسع من الشركات والقطاع العائلي وحتى القطاعات الاقتصادية، مما يؤثر ذلك على ربحية المؤسسة المالية. وجودة العوائد عبارة عن مقياس يقيس كمية العوائد واتجاهاتها، كما يحدد العوامل التي يمكن لها أن تؤثر في جودة العوائد، وتكون باحتساب العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، ويقاس هذا العنصر باستخدام النسب المالية الآتية^(١):

$$ROA = \frac{\text{Net Interest Income}}{\text{Asset growth Rate}} \geq 1\%$$

$$ROE = \frac{\text{Net Interest Income}}{\text{Shareholders' Equity growth Rate}} \geq 10\%$$

(١) See: Haseeb Badar and Gul Zeb (٢٠١١): **Op. Cit.**

٥- جودة السيولة (Liquidity):

قد يحدث في بعض الأحيان إفسار مالي في المؤسسات المالية نتيجة لسوء إدارة السيولة، وهذا يلزم البنوك بالتركيز على مصادر السيولة ومنها الاقتراض من البنك المركزي أو البنوك التجارية، وكذلك يجب التركيز على الاستحقاقات والقروض للمؤسسات المالية الأخرى، ولتغطية هذه الجوانب هناك مؤشرات يجب النظر إليها:

(أ) **التسهيلات المقدمة من البنك المركزي للبنوك التجارية:** يعكس ارتفاع نسبة التسهيلات المقدمة من البنك المركزي للبنوك كالتجارية مشكلات كبيرة ترتبط بالسيولة التي تحتاجها البنوك لإدارة عملياتها.

(ب) **التجزئة في معدلات الإقراض بين البنوك:** يعكس الاختلاف في نسب الفائدة التي تحددها البنوك التجارية قدرة البنوك على المخاطرة في تقديم ورفع نسبة القروض المقدمة للعملاء.

(ج) **نسبة الودائع إلى القروض:** يتم حسابها من خلال استثناء الاقتراض بين البنوك، حيث تعطي هذه النسبة معيار محدد لتقييم نجاح النظام المصرفي بتحويل الودائع لديه لتلبية حاجات المقترضين.

(د) **هيكل استحقاق الأصول والخصوم:** هناك مؤشرات توضح مدى التطابق في آجال الاستحقاق بين الأصول والخصوم، فهي تكشف عن مدى التطابق في آجال الاستحقاق، فإن التباين الكبير في آجال الاستحقاق يدل على معاناة المؤسسات المالية من مخاطر كبيرة في السيولة.

(هـ) **سيولة السوق الثانوية:** ينظر إلى تلك المؤشرات بشكل متارفق مع مقاييس الاتساع للأسواق المالية الثانوية كمؤشرات التداول وهامش الطلب والعرض.

تقيس هذه النسبة كفاية السيولة الحالية والمرتبقة للبنك، بالإضافة إلى دراسة النشاطات المتعلقة بالتمويل، وهي نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع، وتقاس هذه النسبة باستخدام النسبة المالية الآتية^(١):

$$\frac{T - Loan}{Cu - deposit} = \frac{Total Loans}{Total Customer} \leq 80\%$$

٦- حساسية مخاطر السوق:

تخضع الأدوات المالية والأسهم وغيرها لمخاطر مختلفة كمخاطر أسعار الصرف، وأسعار الأسهم، الفائدة، وأسعار السلع، ومن أهم المقاييس المعتمدة في هذا المجال مقياس (VAR)، والذي يعمل على قياس أقصى خسارة متوقعة في المحفظة الاستثمارية خلال فترة زمنية محددة، فيما يتعلق بالآتي:

(أ) **مخاطر أسعار الفائدة:** يتم حساب مخاطر أسعار الفائدة بالاعتماد على مفهوم «الأمد»، الذي يقوم بقياس العلاقة بين تذبذب أسعار السندات وأسعار الفائدة.

(ب) **مخاطر الصرف الأجنبي:** يتم حساب المخاطر المتعلقة بسندات الخزينة للحكومة الأجنبية من خلال استخدام أرقام قياسية خاصة لقياس مخاطر أسعار الصرف.

إجمالي الأصول Op. Cit. (٢٠٠٦)، MacDonal et al., (١)

(ج) مخاطر أسعار الأسهم: يمكن حساب هذه المخاطر من خلال «نموذج التسعير الرأسمالي للأصول».

تقيس هذه النسبة أثر التغير في درجات أسعار الفوائد وأسعار الصرف وأسعار السلع والأسهم في العوائد ورأس المال الاقتصادي، وكلما كانت أقل فذلك أفضل. ويقاس هذا العنصر باستخدام النسبة المالية الآتية:

العوائد من غير الفوائد

الفصل الخامس

الدراسة المقارنة

تمهيد:

تناول الباحث في الفصول السابقة الإطار العام للدراسة والإطار النظري، والدراسات السابقة المرتبطة بموضع الدراسة، أمّا في هذا الفصل من الدراسة فيتناول وصف الإجراءات المنهجية للدراسة للوصول إلى تحقيق أهداف الدراسة، حيث تناول هذا الفصل منهج الدراسة، ووصف مجتمع وعينة الدراسة، وبناء أدوات جمع البيانات، والوسائل الإحصائية المستخدمة، ثم اختبار الفروض.

أولاً: منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة الحالية على التحليل المالي للبيانات المالية المتعلقة بالبنوك عينة الدراسة، كما تم اتباع المنهج التحليلي لاختبار تأثير المخاطر الائتمانية على الأداء المصرفي للبنوك الوطنية والخاصة في مصر، كما تم اتباع المنهج المقارن للمقارنة بين تأثير المخاطر الائتمانية على الأداء المصرفي للبنوك الوطنية وتأثير تأثير المخاطر الائتمانية علي الأداء المصرفي للبنوك الخاصة.

وتم الاعتماد على مصادر جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة بغرض تغطية الجانب النظري من الدراسة، وتم الاعتماد على المصادر الثانوية، المتمثلة في الكتب والدوريات، والشبكة العنكبوتية، والأدبيات السابقة التي تبحث في صلب الموضوع، كما تم اعتماد التقارير والبيانات المالية السنوية المفصح عنها والمنشورة على مواقع البنوك الإلكترونية كمصادر أولية. هذا وقد غطت الدراسة المدة الزمنية (٢٠١٠ - ٢٠١٥).

ثانيًا: مجتمع وعينة الدراسة:

مجتمع الدراسة يُعرف بأنه: «جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث، وبذلك فإن مجتمع الدراسة هو جميع الأفراد أو الأشياء الذين يكونون موضوع مشكلة الدراسة»^(١).

وبما أن هذه الدراسة تستهدف تأثير المخاطر الائتمانية على الأداء المصرفي اشتمل مجتمع الدراسة على جميع البنوك الوطنية والخاصة العاملة في مصر، حيث بلغ عدد البنوك الوطنية والخاصة في فترة الدراسة (٤٠) بنكًا.

عينة البحث:

تكونت عينة الدراسة من عدد (٦) بنوك، منها: (٣) بنوك وطنية (البنك الأهلي المصري، بنك مصر، بنك القاهرة)، و(٣) بنوك أجنبية وهي (بنك الإسكندرية، بنك CIB، بنك HSCB) تم الاعتماد على التقارير والبيانات المالية السنوية المفصح عنها والمنشورة على مواقع البنوك الإلكترونية في الفترة التي غطت المدة الزمنية للدراسة (٢٠١٠ - ٢٠١٥).

ثالثًا: الوسائل والأساليب الإحصائية المستخدمة:

استخدم الباحث الأساليب الإحصائية الملائمة لقياس البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة وتحليلها، وذلك باختبار مقاييس النزعة المركزية، ومعامل الارتباط البسيط والمتعدد لاختبار أثر المتغيرات المستقلة في المتغير التابع.

(١) ذوقان عبيدات (٢٠٠٦): «البحث العلمي: مفهومه وأدواته وأساليبه»، دار الفكر، عمان، ص ص ١٦٣-١٦٤.

رابعاً: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

جدول (٤): الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة.

البنوك الخاصة				البنوك الوطنية				المتغير
عدد المشاهدات	النسبة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	عدد المشاهدات	النسبة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	
١٥	%١٦	٠,٠٦٨٥	٠,١٦٥	١٥	%١٨	٠,٠٥٤٨	٠,١٨٧	كفاية رأس المال
		٧٢	٤			٧	٢	
١٥	١,٩%	٠,١٥١٦	٠,١٩٣	١٥	%٢	٠,١٤٠٤	٠,٢٠٠	جودة الأصول
		٧	٠٠			٣		
١٥	%١٤	١,٢٩٣٦	٠,١٤٦	١٥	%١٣	١,٣٨٤٣	٠,١٣٧	جودة الإدارة
		٧	٢			٦	٨	
١٥	%٤١	٠,٢٩٨٦	٠,٤١٦	١٥	%٣٩	٠,٣٨٤٣	٠,٣٩٥	جودة العائد على حقوق الملكية
		١	٣			٦	٤	
١٥	%٢	٠,٠٣٠١	٠,٠١٩	١٥	%٢	٠,٠٣٠٢	٠,٠١٨	جودة العائد على الأصول
		٢	٣			٤	٧	
١٥	١٠٠%	١,٠٠٨٤	٠,٠٣١	١٥	١٠٠%	١,٠٠٨٤	٠,٠٣٠	جودة السيولة
			٢١				٦٠	
١٥	%٢	٠,٠٠٨٩	٠,٠٢٢	١٥	%١	٠,٠٠٩٧	٠,٠١٤	حساسية المخاطر
		٤	٣			٩	٠	
١٥	٠,٣%	٠,٠٠٨٦	٠,٠٠٣	١٥	٠,٢%	٠,٠٠٧٥	٠,٠٠٢	مخاطر الائتمان
		٣	١			١	٦	

• اختبار الفروض:

الفرض الرئيسي الأولي:

«لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر الائتمان على أداء البنوك».

لاختبار هذه الفرضية استخدم الباحث اختبار الانحدار البسيط

(Simple Linear Regression)، وجاءت النتائج كما يلي:

جدول (٥): معاملات الارتباط الخطي البسيط للعلاقة بين مخاطر الائتمان وأداء البنوك

الخطأ المعياري	معامل التحديد المصحح (\bar{R}^2)	مربع معامل الارتباط البسيط (R^2)	معامل الارتباط البسيط (R)	نموذج
.٢٤٩٤ ٩	.٢١٣	.٢١٥	.٤٦٣ ^a	١

a. المتنبئ: (الثابت)، مخاطر الائتمان.

ومن خلال الجدول أعلاه رقم (٥) يتبين أن قيم معامل الارتباط الثلاثة وهي معامل الارتباط البسيط (R) التي تقيس درجة ارتباط المتغير المستقل (مخاطر الائتمان) بالمتغير التابع (أداء البنوك) تساوي (٠,٤٦٣) وهي درجة ارتباط متوسطة، وهذا ما يبينه أيضاً معامل التحديد (R^2) الذي يقيس التباين في المتغير التابع (أداء البنوك) الذي يفسره المتغير المستقل وهو يساوي (٠,٢١٥) وأخيراً معامل التحديد المصحح (\bar{R}^2) والذي بلغ (٠,٢١٣) مما يعني أن المتغير المستقل «التفسيري» (مخاطر الائتمان) استطاع تفسير (٢١,٣٪) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (أداء البنوك) والباقي (٧٩,٧٪) يعزى إلى عوامل أخرى.

جدول (٦): تحليل تباين خط الانحدار البسيط (أنوفا^a)

للعلاقة بين بين مخاطر الائتمان وأداء البنوك

قيمة الدلالة الإحصائية	قيمة (F) المحسوبة	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	النموذج
b.....	١١٠,٩١ ٤	٦,٩٠٤	٥	٦,٩٠٤	١ الانحدار
		٠,٦٢	٢٤	٢٥,٢٧ ٢	البواقي
			٢٩	٣٢,١٧ ٦	المجموع

a. المتبني: (الثابت)، مخاطر الائتمان.

b. المتغير التابع: أداء البنوك.

ومن خلال الجدول أعلاه رقم (٦) يتبين أن: نموذج الانحدار معنوي إحصائياً وبشكل قوي حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (١١٠,٩١٤)، وهي معنوية إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = ٠,٠١$ ، ما يؤكد على القوة التفسيرية العالية لنموذج الانحدار الخطي البسيط من الناحية الإحصائية، ونستنتج من ذلك أنه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين المتغير المستقل (مخاطر الائتمان) والمتغير التابع (أداء البنوك) عند مستوى دلالة $\alpha \leq ٠,٠٥$ ، لذا نرفض الفرضية الصفرية والتي تنص على «لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر الائتمان على أداء البنوك»، ونقبل الفرضية

البديلة والتي تنص على «لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر الائتمان على أداء البنوك».

كما تم استخراج قيم معاملات الانحدار المعيارية وقيم معاملات الانحدار اللامعيارية وقيمة (T) ودلالاتها الإحصائية للمتغير المستقل (مخاطر لائتمان) كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول (٧): قيم معاملات الارتباط الخطي بين مخاطر الائتمان وأداء البنوك وقيمة (T) ودلالاتها الإحصائية للمتغير المستقل (مخاطر الائتمان)

قيمة الدلالة الإحصائية	قيمة (t) المحسوبة	المعاملات المعيارية	المعاملات غير المعيارية		النموذج
		بيتا	الخطأ المعياري	قيمة (B)	
.٠٠٠	٧,٩٣٩		.٢٠٤	١,٦٢٠	١ (الثابت)
.٠٠٠	١٠,٥٣ ٢	.٤٦٣	.٠٥٤	.٥٦٧	مخاطر الائتمان

a. المتغير التابع: أداء البنوك.

يبين الجدول السابق رقم (٧): قيم معاملات الانحدار للمقدرات والاختبارات المعنوية الإحصائية لهذه المعاملات، ونستنتج من ذلك أن المتغير المستقل (مخاطر الائتمان) كان معنوي من الناحية الإحصائية وحسب اختبار t (عند مستوى معنوية $P \leq ٠,٠٥$)، وكذلك المتغير المستقل (مخاطر الائتمان) له قدرة تنبؤية على أداء البنوك، والذي يشير إلى أن أي زيادة أو تغير في مقدار ما لمخاطر الائتمان بوحدة معيارية

واحدة يقابله زيادة أو تغير بمقدار (٠,٤٦٣) وحدة معيارية في أداء البنوك.

وبذلك يمكن استنتاج معادلة التنبؤ أو الانحدار كما يلي:

$$\text{أداء البنوك} = ١,٦٠٢ + ٠,٥٦٧ (\text{المخاطر الائتمانية})$$

الفرض الفرعي الأولي: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر الائتمان على أداء البنوك الوطنية.

لاختبار هذه الفرضية استخدم الباحث اختبار الانحدار البسيط (Simple Linear Regression)، وجاءت النتائج كما يلي:

جدول (٨): معاملات الارتباط الخطي البسيط للعلاقة بين

مخاطر الائتمان وأداء البنوك الوطنية

الخطأ المعياري	معامل التحديد المصحح (\bar{r}^2)	مربع معامل الارتباط البسيط (R^2)	معامل الارتباط البسيط (R)	نموذج
.٢٦٦٩ ٥	.١٥٠	.١٥٢	.٣٩٠a	١

a. المتنبئ: (الثابت)، مخاطر الائتمان.

ومن خلال الجدول أعلاه رقم (٨) يتبين أن: قيم معامل الارتباط الثلاثة وهي معامل الارتباط البسيط (R) التي تقيس درجة ارتباط المتغير المستقل (مخاطر الائتمان) بالمتغير التابع (أداء البنوك الوطنية) تساوي (٠,٣٩٠) وهي درجة ارتباط متوسطة، وهذا ما يبينه أيضاً معامل التحديد (R^2) الذي يقيس التباين في المتغير التابع (أداء البنوك الوطنية)

الذي يفسره المتغير المستقل وهو يساوي (٠,١٥٢) وأخيراً معامل التحديد المصحح (\bar{R}^2) والذي بلغ (٠,١٥٠)، مما يعني أن المتغير المستقل «التفسييري» (مخاطر الائتمان) استطاع تفسير (١٥٪) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (أداء البنوك الوطنية)، والباقي (٨٥٪) يعزى إلى عوامل أخرى.

جدول (٩): تحليل تباين خط الانحدار البسيط (أنوفا^a)

للعلاقة بين مخاطر الائتمان وأداء البنوك الوطنية

القيمة الدالة الإحصائية	قيمة (F) المحسوبة	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	النموذج
.٠٠٠b	٧٣,٠١٩	٥,٢٠٣	٥	٥,٢٠٣	١ الانحدار
		.٠٧١	٢٤	٢٨,٩٣ ١	البواقي
			٢٩	٣٤,١٣ ٥	المجموع

a. المتنبئ: (الثابت)، مخاطر الائتمان.

b. المتغير التابع: أداء البنوك.

ومن خلال الجدول أعلاه رقم (٩) يتبين أن: نموذج الانحدار معنوي إحصائياً وبشكل قوي حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (٧٣,٠١٩) وهي معنوية إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha = ٠,٠١$ ، ما يؤكد على القوة التفسيرية العالية لنموذج الانحدار الخطي البسيط من الناحية الإحصائية،

ونستنتج من ذلك أنه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين المتغير المستقل (مخاطر الائتمان) والمتغير التابع (أداء البنوك الوطنية) عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0,05)$ ، لذا نرفض الفرضية الصفرية والتي تنص على «لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر الائتمان على أداء البنوك الوطنية»، ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على «لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر الائتمان على أداء البنوك الوطنية».

كما تم استخراج قيم معاملات الانحدار المعيارية وقيم معاملات الانحدار اللامعيارية وقيمة (T) ودالاتها الإحصائية للمتغير المستقل (مخاطر الائتمان) كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول (١٠): قيم معاملات الارتباط الخطي بين مخاطر الائتمان وأداء البنوك الوطنية وقيمة (T) ودالاتها الإحصائية للمتغير المستقل (مخاطر الائتمان).

قيمة الدلالة الإحصائية	قيمة (t) المحسوبة	المعاملات المعيارية	المعاملات غير المعيارية		النموذج
		بيتا	الخطأ المعياري	قيمة (B)	
.٠٠٠٠	٨,٣٦٧		.٢١٨	١,٨٢٧	١ (الثابت)
.٠٠٠٠	٨,٥٤٥	.٣٩٠	.٠٥٨	.٤٩٢	مخاطر الائتمان

a. المتغير التابع: أداء البنوك الوطنية.

يبين الجدول السابق رقم (١٠): قيم معاملات الانحدار للمقدرات والاختبارات المعنوية الإحصائية لهذه المعاملات، ونستنتج من ذلك أن المتغير المستقل (مخاطر الائتمان) كان معنوي من الناحية الإحصائية وحسب اختبار t (عند مستوى معنوية $P \leq 0,05$)، وكذلك المتغير المستقل (مخاطر الائتمان) له قدرة تنبؤية على أداء البنوك الوطنية، والذي يشير إلى أن أي زيادة أو تغير في مقدار ما لمخاطر الائتمان بوحدة معيارية واحدة يقابله زيادة أو تغير بمقدار (٠,٣٩٠) وحدة معيارية في أداء البنوك الوطنية.

وبذلك يمكن استنتاج معادلة التنبؤ أو الانحدار كما يلي:

$$\text{أداء البنوك الوطنية} = 1,827 + 0,390 (\text{المخاطر الائتمانية})$$

الفرض الفرعي الثاني: «لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر الائتمان على البنوك الخاصة في مصر».

لاختبار هذه الفرضية استخدم الباحث اختبار الانحدار البسيط (Simple Linear Regression)، وجاءت النتائج كما يلي:

جدول (١١): معاملات الارتباط الخطي البسيط للعلاقة

بين مخاطر الائتمان وأداء البنوك الخاصة

الخطأ المعياري	معامل التحديد المصحح (\bar{r}^2)	مربع معامل الارتباط البسيط (R^2)	معامل الارتباط البسيط (R)	نموذج
.٣٠٢٤	.٢٢١	.٢٢٣	.٤٧٢a	١

a. المتنبئ: (الثابت)، مخاطر الائتمان.

ومن خلال الجدول أعلاه رقم (١١) يتبين أن: قيم معامل الارتباط الثلاثة وهي معامل الارتباط البسيط (R) التي تقيس درجة ارتباط المتغير المستقل (مخاطر الائتمان) بالمتغير التابع (أداء البنوك الخاصة) تساوي (٠,٤٧٢) وهي درجة ارتباط متوسطة، وهذا ما يبينه أيضاً معامل التحديد (R^2) الذي يقيس التباين في المتغير التابع (أداء البنوك) الذي يفسره المتغير المستقل وهو يساوي (٠,٢٢٣) وأخيراً معامل التحديد المصحح (\bar{R}^2) والذي بلغ (٠,٢٢١) مما يعني أن المتغير المستقل «التفسيري» (مخاطر الائتمان) استطاع تفسير (٢١,٣٪) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (أداء البنوك الخاصة) والباقي (٧٨,٧٪) يعزى إلى عوامل أخرى.

جدول (١٢): تحليل تباين خط الانحدار البسيط (أنوفا^a)

للعلاقة بين مخاطر الائتمان وأداء البنوك الخاصة

قيمة الدالة الإحصائية	قيمة (F) المحسوبة	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	النموذج
.....b	١١٦,٤٧ ٤	١٠,٦٥ ٤	٥	١٠,٦٥ ٤	١ الانحدار
		٠,٩١	٢٤	٣٧,١٣ ٦	البواقي
			٢٩	٤٧,٧٨ ٩	المجموع

a. المتبني: (الثابت)، مخاطر الائتمان.

b. المتغير التابع: أداء البنوك.

ومن خلال الجدول أعلاه رقم (١٢) يتبين أن: نموذج الانحدار معنوي إحصائياً وبشكل قوي حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (١١٦,٤٧٤) وهي معنوية إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0,01$ ، ما يؤكد على القوة التفسيرية العالية لنموذج الانحدار الخطي البسيط من الناحية الإحصائية، ونستنتج من ذلك أنه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين المتغير المستقل (مخاطر الائتمان) والمتغير التابع (أداء البنوك الخاصة) عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0,05)$ ، لذا نرفض الفرضية الصفرية والتي تنص على «لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر الائتمان على أداء البنوك الخاصة»، ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على «لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر الائتمان على أداء البنوك».

كما تم استخراج قيم معاملات الانحدار المعيارية وقيم معاملات الانحدار اللامعيارية وقيمة (T) ودلالاتها الإحصائية للمتغير المستقل (مخاطر لائتمان) كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول (١٣): قيم معاملات الارتباط الخطي بين مخاطر الائتمان وأداء البنوك وقيمة (T) ودلالاتها الإحصائية للمتغير المستقل (مخاطر الائتمان)

قيمة الدلالة الإحصائية	قيمة (t) المحسوبة	المعاملات المعيارية	المعاملات غير المعيارية		النموذج
		بيتا	الخطأ المعياري	قيمة (B)	
.٠٠٠٠	٤,٨٨١		.٢٤٧	١,٢٠ ٧	١ (الثابت)
.٠٠٠٠	١٠,٧٩ ٢	.٤٧٢	.٠٦٥	.٧٠٤	مخاطر الائتمان

a. المتغير التابع: أداء البنوك الخاصة.

يبين الجدول السابق رقم (١٣): قيم معاملات الانحدار للمقدرات والاختبارات المعنوية الإحصائية لهذه المعاملات، ونستنتج من ذلك أن المتغير المستقل (مخاطر الائتمان) كان معنوي من الناحية الإحصائية وحسب اختبار t (عند مستوى معنوية $P \leq 0,05$)، وكذلك المتغير المستقل (مخاطر الائتمان) له قدرة تنبؤية على أداء البنوك الخاصة، والذي يشير إلى أن أي زيادة أو تغير في مقدار ما لمخاطر الائتمان بوحدة معيارية واحدة يقابله زيادة أو تغير بمقدار (٠,٤٧٢) وحدة معيارية في أداء البنوك.

وبذلك يمكن استنتاج معادلة التنبؤ أو الانحدار كما يلي:

$$\text{أداء البنوك الخاصة} = 1,207 + 0,472 \text{ (المخاطر الائتمانية)}$$

الفرض الرئيسي الثاني:

«لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين البنوك الوطنية والبنوك الخاصة في تأثير مخاطر الائتمان على أدائها».

لاختبار هذه الفرضية استخدم الباحث اختبار (T Test) لمعرفة دلالة الفروق بين البنوك الوطنية والبنوك الخاصة في تأثير مخاطر الائتمان على أدائها، وجاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (١٤): نتائج اختبار (T Test) للفروق بين البنوك الوطنية والبنوك الخاصة في تأثير مخاطر الائتمان على أدائها

المتغير	البنوك	عدد المشاهدات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T) المحسوبة	مستوى الدلالة
كفاية رأس المال	الوطنية	١٥	٠,١٨٧٢	٠,٠٥٤٨٧		
	الأجنبية	١٥	٠,١٦٥٤	٠,٠٦٨٥٧٢		
جودة الأصول	الوطنية	١٥	٠,٢٠٠	٠,١٤٠٤٣		
	الأجنبية	١٥	٠,١٩٣٠	٠,١٥١٦٧		
جودة الإدارة	الوطنية	١٥	٠,١٣٧٨	١,٣٨٤٣٦		
	الأجنبية	١٥	٠,١٤٦٢	١,٢٩٣٦٧		
	الوطنية	١٥	٠,٣٩٥٤	٠,٣٨٤٣٦		

		٠,٢٩٨٦١	٠,٤١٦٣	١٥	الأجنبية	جودة العائد على حقوق الملكية
		٠,٠٣٠٢٤	٠,٠١٨٧	١٥	الوطنية	جودة العائد على الأصول
		٠,٠٣٠١٢	٠,٠١٩٣	١٥	الأجنبية	
		١,٠٠٨٤	٠,٠٣٠٦	١٥	الوطنية	جودة السيولة
		١,٠٠٨٤	٠,٠٣١٢	١٥	الأجنبية	
		٠,٠٠٩٧٩	٠,٠١٤٠	١٥	الوطنية	حساسية المخاطر
		٠,٠٠٨٩٤	٠,٠٢٢٣	١٥	الأجنبية	
		٠,٠٠٧٥١	٠,٠٠٢٦	١٥	الوطنية	مخاطر الائتمان
		٠,٠٠٨٦٣	٠,٠٠٣١	١٥	الأجنبية	
٠,٦٧٦	٠,٤٢٦	٠,١٣٧٦١	٠,١٤٠٥	١٥	الوطنية	المجموع
		٠,١٣٧٠١	٠,١١١٠	١٥	الأجنبية	

يُظهر الجدول رقم (١٤) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين البنوك الوطنية والبنوك الخاصة في تأثير مخاطر الائتمان على أدائها، حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة (٠,٤٢٦) وهي أقل من قيمة (T)

الجدولية والتي تساوي (٢,٠٤٢) عند درجة حرية (٢٩) ومستوى دلالة (٠,٠٥)، وكذلك قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (٠,٦٧٦) وهو أكبر من قيمة مستوى الدلالة (٠,٠٥).

ملحق خاص عن

كيفية اجتياز المقابلات الشخصية في البنوك!!!

نصائح قبل الإنترفيو التكنيكال

بالتوفيق بإذن الله لكم في الإنترفيو Interview.

وأريد التأكيد على حاجة مهمة، يعلمها الجميع، وهي أن الإنترفيو يقيس كيفية تعاملك وأسلوبك تحت ضغط، وكيفية تفكيرك، وكمان قد إيه أنت عندك المؤهلات الكافية إنك تشتغل في البنك.

✍ لو مش عارف الإجابة في الإنترفيو، وقولت معرفش بثقة يبقا كأنك جاوبت وأكثر كمان، لكن من وجهة نظري لو متعرفش الإجابة مثلاً قول معرفش وقول أي معلومة تعرفها حول السؤال أو الموضوع اللي بتتسأل فيه لأنه أصلاً عايز يفتح معاك حوار ليس إلا، وعشان كده خد بالك إنه عايز يفتح معاك مواضيع كثيرة عشان كده ممكن تقول كلام معين تخليه يفتح موضوع معاك عن طريقه بذكائك.

✍ والله بقولك أنت ما داخل إمتحان... لأنك امتحنت قبل كده في الجامعة.. أنت رايح عشان دردشة بسيطة وعشان تثبت أنك شخص فاهم وواعي بالدنيا وعندك مؤهلات إنك تشتغل في بنك مش حكاية عندك المعلومات الأكاديمية ولا لا.

✍ المفروض طبعاً تبقى عارف معلومات كافية عن البنك وأرباحه،
وأسعار الصرف، والاحتياطي في البنك المركزي، والتضخم،
والكلام ده طبعاً تعرفه من موقع البنك المركزي قبل ما تعمل
الإنترفيو.

✍ وللمرة الثانية بأكد عليك أن كل كلمة هتقولها ممكن تفتح
حوار وتتسأل فيها ومش معنى كده إنك تخاف من الكلام
بالعكس.. انطلق واتكلم وخليك أنت اللي مؤثر في الحوار،
وكمان لو شاطر خليه يسألوك في اللي أنت عايز تتسأل فيه ويا
ريت لو حاجات صعبة أنت مذاكرها كويس، وبلاش تطلع نفسك
فاهم كل حاجة ومغرور.. خليك وسطي فاهم، مثقف، وواثق.

✍ السي في بتاعك جزء مهم في الإنترفيو لأنك هتسأل في بعض
اللي مكتوب في السي في ولو قلت أنك شاطر في كذا.. والسي في
هتتسأل فيه، فيا ريت لو السي في فيه حاجة صعبة عليك
متكتبهاش، وتقدر كمان تفصل السي في على مقاسك بالضبط
وتظهر فيه قدراتك.

✍ الثقة بالنفس مش الغرور جزء مهم في الإنترفيو، ومتحطش في
بالك التوترو والخوف والكلام ده.

✍ بالنسبة للبنات لأنهم بيقعوا في المشكلة دي، بيركزوا في
المعلومات الأكاديمية، والعواصم، والعملات، وبيحفظوها كويس،
وبينسوا يهتمو بإزاي يتكلموا في الإنترفيو، وإزاي يتعاملوا مع

اللي هيعمل معاها الإنترنت، وإزاي هتتعرف نفسها كويس علشان كده ياريت توازن البنت ما بين المذاكرة الأكاديمية والمعلوماتية وما بين تحضير نفسها لجو الإنترنت بنفسه.

تعريف نفسك بالإنجلش، لكن المعلومات المهمة الخاصة بيك فقط مش بعائلتك، زي سنك ودراستك وكورساتك ومهاراتك، وخير الكلام ما قبل ودل لأنك هتقول حاجات عنك تاني في الإنترنت لما يسألك فبلاش تزود في الكلام.

أسئلة اللي هيعملوا معاك الإنترنت مقسمة (٣) أنواع، وكل واحد بيأسألك في الحاجات اللي هو متخصص فيها. واحد هيسألك في المحاسبة أو الإدارة على حسب دراستك، والثاني هيسألك عن البنك وهيدرديش معاك أكثر وقت لأنه المدير وهيسألك في المعلومات العامة وهو أهم واحد فيهم ولازم تقنعه بنفسك، والثالث هو الإتش أروده اللي معاه الملف بتاعك ومسئول عنك وهيسألك أسئلة الإتش أرا المشهورة زي أنت قدمت هنا ليه أو عرفت المسابقة إزاي ولو هتشتغل سيلز موافق ولا لا، وللبنات لو اتجوزتي هتسيبي الشغل ولا لا، وكمان ممكن تشتغل في فرع بعيد عن محافظتك، ومن الآخر بيقيس مدى استعدادك إنك تشتغل وبيقيس ذكاءك وإخلاصك للبنك وانتمائك ليه.

✍ من الأسئلة الثابتة إنك تعرف إيه عن البنك؟ وليه عايز تشتغل في البنك؟ وعايز تشتغل في قسم إيه؟ وإشبعنا القسم ده بالذات؟

✍ طبعا أنا مبقولكش مرة تانية تحفظ المعلومات كلها ولا الكلام ده كله... إنما خليك فاهم كويس الكلام اللي بتقراه دلوقت والمعلومات علشان أنت مش هتسمع اللي ذاكرته إنما هتقوله بطريقة توضح إنك فاهم مش حافظ.. لأنه عايز واحد فاهم هو بيقول إيه مش واحد حافظ وخالص. لكن في بعض التعريفات اللي المفروض تكون عارفها بالحفظ أو الفهم زي : السندات، والأسهم، والأوراق المالية، والشيك، والكمبيالة، وده اللي هيكون في باقي المذكرة.

✍ خلي عندك إجابة لأسئلة المواقف زي مثلاً لو قالك لو عميل دخل عليك وهزقك وشتمك بدون سبب هتعمل إيه؟ مشكلة واجهتها في حياتك واتغلبت عليها؟.. حتى لو السؤال مش متوقعه خد وقتك في التفكير وجاوب بكل ثقة.

✍ جهز نفسك قبل الإنترنت وجهاز شوية أسئلة واديهم لحد في البيت وجرب نفسك إزاي هتتكلم وإزاي هتتعامل وبالأخص إزاي هتعرف نفسك لأنها هتكون البداية والبداية أهم شيء.

✍ لو حصل - لا قدر الله - (زي ما حصل معايا) .. اتوترت
واتلخبطت في البداية متقلقش وكمل وتمالك أعصابك وحاول
تثبت نفسك في باقي الإنترنت وفتج بإذن الله وفتعدي (زي
ما حصل معايا برضو) .

✍ لازم تكون متابع للأحداث الجارية وخاصة الاقتصادية منها
لأنك أكيد هتتسأل فيها .

المعلومات المحاسبية والبنكية والعامية (هامة)

• ملاحظات:

☞ بعض المعلومات القابلة للتغيير يجب مراجعتها لربما تكون تغيرت مثل: الوزراء، والرؤوساء، وأسعار العملات، وسعر الجنيه، والاحتياطي النقدي... إلخ.

☞ اخترت أن تكون المعلومات باستفاضة حتى تستطيع المناقشة في الإنترنت وليس إلا.

البنك المركزي Central Bank:

لا يوجد دولة في العالم إلا ولها بنكاً وطنياً أو بنكاً مركزياً، ففي بعض الدول يطلق عليه البنك الوطني أو البنك المركزي أو مؤسسة النقد أو سلطة النقد أو البنك الفيدرالي... إلخ. لكن مهما اختلفت هذه التسميات فالوظائف متشابهة جداً، فالبنك الوطني أو البنك المركزي هو بنك الدولة ويطلق عليه أحياناً بنك البنوك وتلعب البنوك المركزية دوراً هاماً في النشاط الاقتصادي، ويمكن أن ندرك هذا الدور الهام من خلال معرفة وظائف البنك المركزي.

وظائف البنك المركزي:

١- إصدار النقود: يقوم البنك المركزي بإصدار النقود في الدولة، وهو المسئول الأول والأخير عن إصدار النقود، ولا يسمح لأي جهة مهما كانت بإصدار النقود غير البنك المركزي.

٢- الرقابة على البنوك أو المؤسسات المالية: يقوم البنك المركزي بمراقبة أعمال المؤسسات المالية وكذا البنوك من خلال مراجعة وتدقيق قوائمها المالية وحساباتها للتأكد من التزام هذه المؤسسات بالتعليمات والتشريعات المصرفية التي أصدرها البنك المركزي، وذلك من أجل ضمان تنفيذ السياسة النقدية التي تخدم مصلحة الاقتصاد الوطني.

٣- يقوم البنك المركزي باستلام إيرادات الدولة، وكذلك بدفع ما يستحق عليها من نفقات كما يقوم باستثمار فائض أموال الدولة، ويحتفظ البنك المركزي بما تمتلكه الدولة من الذهب والعملات الأجنبية.

٤- تقوم البنوك بالاقتراض من البنك المركزي في حالات الأزمات (السحوبات الطارئة) حيث يعتبر البنك المركزي هو المقرض الأخير لهذه البنوك أو المؤسسات المالية.

٥- يقوم البنك المركزي بالإشراف والمراقبة على عمليات المقاصة بين البنوك التجارية، وذلك من أجل تصفية الحسابات بين هذه المصارف يومياً ويجتمع ممثلي البنوك التجارية في قاعة خاصة بالبنك المركزي لمعرفة حجم (المبالغ) الشيكات المسحوبة من بنك ما ومعرفة حجم الشيكات المودعة لصالح هذا البنك. فالنتيجة النهائية إما أن يكون البنك الواحد دائناً أو مديناً، ثم يتم تحديد جميع البنوك ذات الحسابات الدائنة والتي يجب أن تتساوى مع حسابات البنوك المدينة.

٦- يقوم البنك المركزي بالتحكم والسيطرة على عرض النقود من خلال أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي وهي عمليات السوق المفتوحة وسعر الخصم ونسبة الاحتياطي القانوني.

يقوم البنك المركزي بالتأثير على عرض النقود من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية على النحو التالي:

١- عمليات السوق المفتوحة Open Market Operations:

تعرف عمليات السوق المفتوحة على أنها قيام البنك المركزي ببيع أو شراء السندات الحكومية حيث يقوم البنك المركزي بإصدار وبيع السندات الحكومية لتمويل مشاريع حكومية جديدة أو نفقاتها أو لتغطية العجز في الموازنة العامة.

ومن الملاحظات الهامة عن السندات ما يلي:

(أ) فترة الاستحقاق ثابتة.

(ب) العائد محدود.

(ج) يوجد علاقة عكسية بين سعر السند ومعدل عائده أو سعر الفائدة.

عندما يقوم البنك المركزي ببيع السندات الحكومية إلى الجمهور فإن عرض النقود سوف يقل، لأن البنك المركزي يسحب الأرصدة النقدية المتوفرة لدى الجمهور وهذا يؤدي إلى ارتفاع في سعر الفائدة، والحالة العكسية عندما يقوم البنك المركزي بشراء السندات الحكومية (نهاية فترة الاستحقاق) فإن عرض النقود

سوف يزداد، لأن البنك المركزي سوف يقوم بدفع قيمة السندات وعوائدها للجمهور وهذا يؤدي إلى انخفاض في سعر الفائدة.

٢- معدل سعر الخصم Discount Rate:

عند قيام الأفراد بالاقتراض من البنوك فسوف يدفعون سعر فائدة على استخدامهم للقروض، لكن عند قيام البنوك بالاقتراض من البنك المركزي فسوف تدفع معدل خصم على تلك القروض فعند انخفاض معدل الخصم فإن رغبة البنوك في الاقتراض من البنك المركزي سوف تزداد وهذا يؤدي بالتالي إلى زيادة كمية النقود المتوفرة لدى البنوك ومن ثم إقراضها أي عرض النقود يزداد وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة، وعند زيادة معدل الخصم على القروض التي يمنحها البنك المركزي إلى البنوك فإن رغبة البنوك في الاقتراض من البنك المركزي سوف تقل، وبالتالي فإن النقود المتوفرة لدى البنوك سوف تقل أي أن عرض النقود سوف يقل وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة سعر الفائدة.

٣- نسبة الاحتياطي القانوني Required Reserve Ratio

تلعب نسبة الاحتياطي القانوني التي يفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية دوراً هاماً في تحديد مقدرتها على الإقراض أو منح الائتمان، فعندما تكون رغبة أو سياسة البنك المركزي في زيادة

إمكانيات البنوك التجارية على الإقراض أو منح الائتمان فيقوم بتخفيض نسبة الاحتياطي المفروض على هذه البنوك وهذا يؤدي إلى التوسع في كمية النقود (زيادة عرض النقود) وبالتالي إلى انخفاض في سعر الفائدة. ويقوم البنك المركزي بدفع نسبة الاحتياطي القانوني لتحديد وتقييد إمكانيات البنوك التجارية على الإقراض أو منح الائتمان وهذا يؤدي إلى تقليل كمية النقود (عرض النقود يقل) وبالتالي فإن سعر الفائدة سوف ينخفض.

• الاعتمادات المستندية:

وسيله ابتكرها المجتمع الدولي للتقليل من مخاطر عدم تنفيذ عقود البيع الدولية أو سوء تنفيذها عادة ما تتم الصفقات الدولية بين أشخاص بعيد كل منهم عن الآخر ولا يتحقق تنفيذ الالتزامات مباشرة عن طريق المناولة لذلك وجدت طريقة مبتكرة حديثة تضمن لكل من البائع والمشتري ما يهدف إليه من ضمان ودفعاً للمخاطر التي قد يتعرض إليها كل منهم وكانت هذه الطريقة هي الاعتمادات المستندية وتعتبر هذه العملية من أهم الأعمال المصرفية التي تقوم وتضطلع بها المصارف المحلية والدولية في مجال النشاط الاقتصادي.

والواقع أن الاعتمادات المستندية تقوم بدور فعال وحيوي في مجال التجارة الدولية وقد ساعدت على تشجيع حركة التجارة الدولية باعتبارها إحدى وسائل وطرق الدفع السائدة والمنتشرة بين التجار. وتحقق الاعتمادات المستندية درجة عالية من الضمان والأمان من طرفي عقد البيع الدولي خاصة وأن كل طرف من أطراف عقد البيع غالباً لا يعرف ما يعرفه الطرف الآخر وبالتالي لا تتوافر بينهما الثقة الموجودة بين أطراف عقد البيع الداخلي ولذا ابتكر المجتمع الدولي هذه الوسيلة للتقليل من مخاطر عدم التنفيذ أو سوء التنفيذ لعقد البيع الدولي.

وفتح الاعتماد المستندي غير القابل للرجوع يعد بمثابة شهادة ميلاد، حيث يولد حقاً مباشراً لمصلحة المستفيد تجاه البنك مصدر الاعتماد أو البنك المؤكد دون إمكانية الاعتراض من قبل هذه البنوك بأية دفعات كانت. وبطبيعة الحال فإن البنك يريد أن يجنب نفسه إثارة المنازعات بين أطراف عقد البيع بحيث لا يجوز له التمسك بدفع مستمدة من هذا العقد تطبيقاً لمبدأ استقلال العلاقات الناشئة عن الاعتماد المستندي.

• خطابات الضمان :

هي تعهد كتابي صادر من البنك بناءً على طلب أحد عملائه يقر فيه بأن يدفع قيمة الجهة الصادر لصالحها في حالة المطالبة بسداد قيمته دون الالتفات إلى أية معارضة. كما يقر بتجديده بشرط أن تصل المطالبة بالدفع أو التجديد للبنك في موعد أقصاه تاريخ الاستحقاق المبين بخطاب الضمان وفي ضوء التعريف السابق يمكن القول أن خطاب الضمان يتميز بعدة خصائص من أهمها:

- ١- أنه تعهد صادر من أحد البنوك ومعتمد بتوقيعاته.
- ٢- أنه تعهد بدفع مبلغ معين لا يتجاوز قيمة خطاب الضمان إلى المستفيد عند أول طلب وبدون فائدة بشرط أن تصل المطالبة للبنك في موعد أقصاه تاريخ الاستحقاق.
- ٣- أنه ليس نقدية سائلة، ولا يجوز تداوله، فهو تعهد من البنك بدفع مبلغ معين للجهة المستفيدة.
- ٤- أنه ليس شيك أو ورقة تجارية، ومن ثم لا يجوز تحويله أو تظهيره للغير الأصل أن يكون الالتزام محدد المدة، وأن أية مطالبة بشأنه يجب أن تصل إلى البنك في ميعاد أقصاه تاريخ الاستحقاق.
- ٥- ليست هناك علاقة بين التزام البنك بدفع قيمة خطاب الضمان للمستفيد وبين العلاقة التي تربط العميل بالمستفيد.

٦- الأصل في خطاب الضمان أن يكون متحرراً (غير معلق بشرط) فإذا كان الخطاب مشروطاً وقبله المستفيد لا يجوز المطالبة بقيمة الخطاب ما لم يكن الشرط الوارد قد تحقق.

٧- أن هناك جهات من الممكن أن تكون معفاة من تقديم بيانات الضمان مثل الهيئات العامة والجهات الحكومية.

٨- لا يلزم أن يصدر من المستفيد قبول لخطاب الضمان، ويكفي أن يتلقى المستفيد الخطاب ولا يعترض عليه فيثبت حقه فيه، أما إذا اعترض المستفيد على خطاب الضمان ورده للمصرف سقط حقه فيه، ويجوز له حينئذ مطالبة العميل بأداء التأمين نقداً.

• إيه الفرق بين السياسة المالية والنقدية؟

السياسة النقدية اللي بتتحكم في عرض النقود عن طريق سعر الفائدة وسعر الصرف. أما المالية اللي فهي تعالج عجز الموازنة عن طريق الإيرادات.

• الميزان التجاري:

هو الفارق بين الصادرات والواردات.

يمثل الميزان التجاري الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات من السلع والخدمات ويتمتع الميزان التجاري بفائض عندما

تتجاوز قيمة الصادرات قيمة الواردات. وعندما تتجاوز قيمة الواردات قيمة الصادرات يعاني الميزان التجاري من عجز، وفي حال تساوي الواردات مع الصادرات يكون الميزان التجاري في حالة توازن . أما ميزان المدفوعات فهو أكثر شمولية. إذ أنه يأخذ بعين الاعتبار قيم كل المبادلات الدولية وبذلك فإنه يشمل بالإضافة إلى الصادرات والواردات من السلع والخدمات مجموع الاستثمارات المالية والغير المالية والمنح والإعانات الخاصة والعامة ومثله مثل الميزان التجاري فهو يمكن أن يكون في حالة عجز أو فائض.

• أزمة اليونان :

أزمة اليونان بالبلدي وبالمختصر المفيد هي أنها قدمت للاتحاد الأوروبي عند استخدامها لليورو تقارير مغالطة للحقيقة على أساس أن الاقتصاد بتاعها قوي، لكن المشكلة أن كانت بتضيع الأموال بتاعتها أو أموال القروض اللي بتأخذها من الاتحاد الأوروبي في مشاريع خدمية مش إنتاجية إلى جانب أنها كانت بتدفع بدل بطالة للشباب وبتديهم قروض كثيرة بدون ما تحصلها منهم، وكمان لما يتعثر المقرض كانت تديله ثاني عادي (مال سايب يعني).

لغاية ما تراكمت الديون بحد كبير جداً والاتحاد الأوروبي مش قادر يتخلى عنها عشان اليورو ميقعش فمضطر يساعدها وكمان

دول الخليج بتساعدها عشان هيخسروا خسارة غير مباشرة نتيجة سقوط اليورو.

• أزمة أمريكا الاقتصادية (٢٠٠٧):

أزمة أمريكا بالمختصر بردو في كلمة واحدة أنا لما قولتها في الإنترفيو قالي تمام (أزمة العقارات أو عدم تسديد الرهن العقاري) يعني المواطن الأمريكي كان بياخذ قروض علشان يشتري عقارات وفجأة نزل سعر العقار والمقترضون مقدروش يدفعوا القروض والبنوك وقعت بسبب هبوط سعر العقار وعدم قدرة المقترض على دفع الديون للبنوك.

عدد البنوك التي انهارت في الأزمة (١٩) بنكا إلى جانب دول آسيا النامية والخليجية لارتباط اقتصادها باقتصاد أمريكا.

بالنسبة للدول الأوروبية واليورو.. بلد مثلاً زي بريطانيا (إنجلترا) عملتها الجنيه الإسترليني أقوى من اليورو علشان كده مش بتستعمل اليورو.. كمان سويسرا الفرنك السويسري.

لما دولة تدخل في استعمال اليورو بتعمل استفتاء للشعب وهو يوافق أو يرفض.. كمان لازم تقدم للإتحاد الأوروبي ما يفيد قوة اقتصادها وأنها هتنفذ سياسات الإتحاد الأوروبي الاقتصادية وطبعاً دولة زي اليونان قدمت مستندات مغايرة للحقيقة.

ملحوظة:

يجب مراجعة هذه المعلومات من موقع البنك المركزي (وقد تركت المعلومات القديمة حتى تراجعها بنفسك ولا تنساها قبل الإنترفيو).

ارتفع صافي الاحتياطات الدولية (الاحتياطي من العملات الأجنبية) ليصل إلى نحو ١٥.٥ مليار دولار في نهاية شهر أكتوبر ٢٠١٢.

في نهاية شهر نوفمبر وبداية شهر ديسمبر انخفض الاحتياطي النقدي إلى ١٥.٠٣٥.٧٠٠ مليار دولار. تهدف الحكومة إلى زيادة الاحتياطي إلى (١٩) مليار دولار في شهر يوليو ٢٠١٢.

Interest Rates

Overnight deposit and lending rates for the CBE

(Starting from ٢٨ November ٢٠١١)

Overnight deposit rate ٩,٢٥%.

Overnight lending rate ١٠,٢٥%.

• إيه الفرق بين الكمبيالة والسند الإذني والشيك؟

أولاً: الكمبيالة والسند الإذني والشيك يطلق عليهما الأوراق التجارية.. وهما وسيلة من وسائل الائتمان التجاري.

حاسب يا عم أنت إيه الكلام الكبير ده.. واحدة واحدة علينا..

إيه الائتمان التجاري ده؟

الائتمان التجاري ده: عبارة عن تأخير دفع ثمن البضاعة المشتراه وذلك لحد ما يتحسن الحال. ويستفيد بها التجار المشتريين في توفير سيولة لوقت مؤقت، ويستفيد بها التجار الباعين في جذب المشتريين وترويج بضاعتهم.

طب إيه الفرق بين الكمبيالة والسند الإذني؟

• الكمبيالة:

عبارة عن أمر كتابي يصدر من الدائن إلى المدين يطلب فيه دفع مبلغ معين إلى الدائن أو إلى شخص ثالث المستفيد وذلك فور الإطلاع عليها أو في تاريخ معين.

يعني... حسين اشترى بضاعة من محمد بالأجل ليبقى حسين مدين ومحمد دائن يجي محمد يقول لحسين اكتب لي كمبيالة مقابل البضاعة عبارة عن ايه الكمبيالة محمد يأمر حسين بأنه

يدفع مبلغ الكمبيالة في تاريخ معين ويمضي عليها حسين إنه موافق على الدفع. محمد بقى ممكن يأخذ هو الفلوس دي، أو ممكن يبقى هو مدين لشخص ثالث عبد الله مثلاً فيروح كاتب اسم عبد الله على الكمبيالة ويروح عبد الله لحسين علشان يأخذ فلوسه منه. يبقى الكمبيالة ليها ثلاث أطراف:

١- حسين المدين (المسحوب عليها) هو اللي هيدفع الفلوس لأي حد يجيب له الكمبيالة.

٢- محمد الدائن (الساحب) هو ده الدائن الأول لحسين اللي حرر الكمبيالة مع حسين.

٣- عبد الله الدائن لمحمد (المستفيد) وهو اللي هيقبض الفلوس من حسين.

ملحوظة:

ممكن محمد يكون هو المستفيد يعني ممكن يقبض هو الفلوس بتاعته على طول من حسين وممكن عبد الله يكتب اسم شخص رابع دائن لعبد الله وهو اللي يروح يصرف الفلوس من حسين وهكذا.

• السند الإذني:

هو تعهد كتابي يتعهد فيه المدين بدفع مبلغ معين للدائن في تاريخ محدد. يعني يتعهد حسين المدين (المسحوب عليه) بدفع مبلغ لمحمد الدائن الأصلي لحسين (المستفيد) في تاريخ معين. يبقى الفرق أن أطراف الكمبيالة ثلاثة والسند الإذني اثنين فقط.

• أما الشيك (بكل بساطة):

يعني صك يأمر شخص (الساحب) اللي هو كان محمد، شخصاً آخر (المسحوب عليه) اللي هو في هذه الحالة (البنك) وليس حسين بأن يدفع مبلغاً من المال لأمر شخص ثالث (المستفيد) اللي هو كان عبد الله بمجرد الإطلاع.

طبعاً في هذه الحالة حسين اللي هو أصدر الشيك على نفسه عنده حساب في البنك.

• الأوراق التجارية:

هي أوراق تتداول بين الأفراد تداول النقد وقيمتها ليست في ذاتها ولكن بما مدون فيها من النقود، وتتميز بسهولة انتقالها وإنشائها، ومن أمثلتها: الشيك والسند الإذني والكمبيالة.

• الأوراق المالية:

هي مجموعة الأسهم أو حقوق الملكية المتداولة في السوق المالية. والأسهم تصدرها الشركات ويتسمى مالكوها مساهمين، والمساهمون مجتمعين هم ملاك الشركة ولهم تأثير على طريقة إدارتها، ويتمتعون بحق قانوني في التصويت على اختيار أعضاء مجلس الإدارة ولهم كذلك أن يعينوا الأعضاء الذين يجري بعد ذلك التصويت عليهم. وعندما تحقق الشركة أرباحاً فإنها توزع شيئاً منها على المساهمين. وهذا المبلغ يسمى أرباحاً موزعة. وتختلف الأرباح الموزعة من سنة لأخرى حسب القدر الذي يقرر أعضاء مجلس الإدارة الاحتفاظ به لصالح الشركة بدلاً من توزيعه على المساهمين. وتحتفظ الشركة ببعض أرباحها للتوسع أو لتمويل أبحاث تطوير منتجات جديدة. وقد يستفيد المساهمون عندما تمنحهم الشركة خصماً خاصاً لما يشترونه منها من سلع أو خدمات.

• الفرق بين السند والسهم (هام):

○ السهم:

عبارة عن حق ملكية بتبعه الشركة للمساهمين بتوعها يعني مثلاً أي شركة بتبيع أسهمها للناس والناس بتشتريها عن طريق الاكتتاب، فأصبح هؤلاء المساهمين من ضمن ملاك الشركة ولهم

نسبة أرباح سنوية على حسب أرباح الشركة، ويصبح لهم دور في صناعة سياسات الشركة وصنع القرار ولهم الحق في بيع ملكيتهم للغير مقابل مبلغ مادي.

○ السند:

ما هو إلا قرض تقترضه الشركة من مشتريين السند وتضمن لهم الشركة نسبة ربح ثابتة لا تتغير مهما زادت أرباح الشركة وتعطي لهم مدة للسند بعدها تقوم الشركة بإلغاء سنداتهم وتعطيهم أموالهم مرة أخرى، وبهذا ليس لهم الحق في اتخاذ أي قرار من قرارات الشركة ولا المشاركة في وضع سياسات الشركة وبالتالي ما هو إلا اقتراض.

• بطاقة الخصم والائتمان:

✍ بطاقة الخصم لازم العميل يكون عنده رصيد يسحب منه.

✍ أما الائتمان بيبقى زي السلفة وبيسددها في وقت معين.

• أنواع البنوك:

١- البنك المركزي.

٢- البنوك التجارية.

٣- البنوك المتخصصة.

٤-البنوك الاستثمارية.

٥-البنوك الإسلامية.

١-البنوك المركزية Central Banks:

يعتبر البنك المركزي قلب الجهاز المصرفي، فهو يشرف على النشاط المصرفي بشكل عام، ويقوم بإصدار أوراق النقد (البنكنوت)، ويعمل على المحافظة على استقرار قيمتها، وهو بنك الحكومة حيث يتولى القيام بالخدمات المصرفية للحكومة ويشاركها في رسم السياسات النقدية والمالية، وهو أيضاً بنك البنوك حيث يحتفظ بحسابات المصارف لديه، ويقوم بإجراءات المقاصة بينها، وتقديم القروض للمصارف التجارية وغيرها من المؤسسات الائتمانية، وكذلك يقوم بإعادة خصم ما تقدمه إليه المصارف من أوراق تجارية باعتباره المقرض الأخير للنظام الائتماني، وكرقيب على الائتمان بالدولة.

٢-البنوك التجارية:

تعريفها: يقصد بالبنك التجاري للمؤسسة التي تمارس عمليات الائتمان ويطلق عليها في بعض الأحيان تسمية بنوك الودائع، ويمكن تعريفها بأنها المنشأة أو الشركة المالية التي تقبل الودائع من الأفراد والهيئات (الأشخاص المعنوية) تحت الطلب أو لأجل ثم تستخدم هذه الودائع في فتح الحسابات والقروض (الائتمان)

بقصد الربح وبذلك يقوم البنك بدور الوسيط بين المدخرين والمستثمرين أو بين المودعين والمستوردين وتأتي هذه البنوك في الدرجة الثانية بعد البنك المركزي ضمن الجهاز المصرفي.

ويمكن تحديد خصائص البنوك التجارية فيما يلي:

☞ سعي البنوك التجارية إلى الربح عكس البنوك المركزية حيث إن البنوك التجارية مشاريع استثمارية هدفها تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح بأقل نفقة ممكنة، وهي غالباً ما تكون مملوكة للأفراد أو الشركات.

٣- البنوك المتخصصة:

تعريفها: تعتبر هذه البنوك من المنظمات المالية غير التجارية والتي تقوم بالعمليات المصرفية التي تخدم نوعاً محدداً من النشاط الاقتصادي وفقاً للقرارات الصادرة بتأسيسها وتختلف أنشطة هذه البنوك عن البنوك التجارية لأن أنشطتها تحتاج إلى تمويل طويل الأجل وخبرات خاصة ومعرفة بطبيعة النشاط الزراعي والصناعي والعقاري.

كما تتميز البنوك المتخصصة بعدة خصائص نذكر منها:

☞ لا تتلقى الودائع من الأفراد، ودائماً تعتمد على رؤوس أموالها وما تصدره من سندات تستحق الدفع بعد أجال طويلة.

☞ قد يكون جانباً من أهداف هذه البنوك قومياً اجتماعياً ولذلك قد تعاونها الدولة وتمنحها القروض بسعر فائدة مميز.

☞ البنوك المتخصصة في الدول النامية تعتمد بصفة رئيسية في الحصول على الموارد الخارجية من الحكومة والبنوك التجارية والبنك المركزي وذلك لضيق الوقت في تلك الدول وعادة تقدم لها تلك القروض بأسعار فائدة منخفضة.

☞ لا يتقدم نشاط هذه البنوك على عمليات الاقتراض والتسليف فقط بل تقوم بالاستثمار المباشر، إما عن طريق إنشاء مشروعات جديدة أو المساهمة في رؤوس أموال المشروعات.

٤- البنوك الاستثمارية:

تلعب هذه البنوك دوراً هاماً في تمويل تجارة المشروعات الاقتصادية حيث تقوم بمتابعة ومراقبة وتنفيذ المشروعات كما تقوم بعمليات تتصل بتجميع وتنمية المدخرات لخدمة الاستثمار وفقاً لخطط التنمية الاقتصادية، وإن عملياتها موجهة أساساً لمن يسعى لتكوين أو تجديد رأس المال الثابت (مصنع، عقار، أرض صالحة للزراعة...)، لذا هي تحتاج لأموال غير قابلة للطلب متى شاء المودع، أيضاً تعتمد في اقتراضها للغير على رأس مالها بالدرجة الأولى، وعلى الودائع لأجل أي ودائع مرتبطة بتاريخ، وتعتمد هذه البنوك أيضاً على المنح الحكومية وكل الموارد التي تقدم ذكرها

يجمعها جامع يتمثل في كونها غير مستحقة الطلب إلا بعد تواريخ
معروفة مقدماً.

وتتميز هذه البنوك بـ:

☞ تمويل وإدارة المؤسسات الأخرى عن طريق الاقتراض.

☞ تعدد العمليات والنشاطات التي تقوم بها هذه البنوك في الوقت
الحالي.

٥- البنوك الإسلامية Islamic Banks:

ويمكن أن تسمى أيضاً (بنوك لا ربوية) أو البنوك التي لا
تتعامل بالفائدة، أو البنوك التي تقوم على مبدأ التمويل بالمشاركة
والمساهمة في تأسيس الشركات والمراحة والإجارة والمضاربة
الشرعية وغير ذلك من العمليات المالية المطابقة لأحكام الشريعة
الإسلامية.

وهناك أنواع أخرى من البنوك منها: بنوك التجارة
الخارجية Foreign Trade Banks، أو بنوك الاستيراد والتصدير
Export/Import Banks، وبنوك الادخار Savings Banks،
وبنوك المحليات Municipal Banks.

• عملات بعض الدول المهمة:

العملة	البلد
الفرنك	بنين
بيزو	المكسيك
الجنيه الأسترالي	المملكة المتحدة
الين الياباني	اليابان
البيزو	الأرجنتين
الكرون	إستونيا
كرونا	أيسلندا
كروزارو	البرازيل
الزلوتي	بولندا
بات	تايلاند
دولارتويوني	تايوان
الكورونا	التشيك
الراند	جنوب إفريقيا
كرون	الدنمارك

سنغافورة	دولار سنغافوري
السنغال	فرنك
السويد	كرونا سويدية
سويسرا	فرنك سويسري
الصومال	الشلن الصومالي
الصين	يوان
قبرص التركية	الليرة التركية
قبرص اليونانية	جنيه قبرصي
كوريا الجنوبية	ون
كوريا الشمالية	ون
كينيا	الشلن الكيني
مالطة	ليرة مالطية
مالي	الفرنك
ماليزيا	الدولار الماليزي رنجيت
المكسيك	بيزو
موريتانيا	أوقية

النرويج	كورونا نرويجية
نيجيريا	النيرا
نيوزلندا	دولار نيوزلاندي

• عملات الدول العربية:

العملة	البلد
الليرة (دولتان عربيتان فقط تستخدم الليرة).	لبنان وسوريا
الريال (أربع دول عربية تستخدم الريال)	السعودية، اليمن، قطر، عمان
الدينار (سبع دول عربية تستخدم الدينار).	تونس، الجزائر، البحرين، ليبيا، الكويت، العراق، الأردن
الجنيه (دولتان عربيتان تستخدم الجنيه).	مصر، والسودان

• دول التعامل باليورو (١٧ دولة):

وهم: فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، هولندا، مالطا، اليونان، إستونيا،
لاتفيا، قبرص، البرتغال، لوكسمبورج، إسبانيا، بلجيكا، فنلندا،
أيرلندا، النمسا، سلوفينيا.

• ملحوظة:

✍ الاتحاد الأوروبي تم تأسيسه بناء على معاهدة ماستريخت
عام ١٩٩٢ ويتكون من (٢٧) دولة.

• دول التعامل بالدولار:

(٢٢) دولة تتعامل بالدولار، أشهرهم: الولايات المتحدة
الأمريكية، وكندا، وأستراليا، وهونج كونج، ونيوزلاند.

• الدول أعضاء مجلس التعاون الخليجي:

السعودية، الكويت، قطر، البحرين، الإمارات، العراق.

• محافظات مصر:

عدد محافظات مصر (٢٧) محافظة، وكل المحافظات عاصمتها
باسم المحافظة فيما عدا:

القليوبية وعاصمتها بنها، الشرقية وعاصمتها الزقازيق،
البحيرة وعاصمتها دمنهور، الوادي الجديد وعاصمتها الخارجة،
شمال سيناء وعاصمتها العريش، جنوب سيناء وعاصمتها الطور،
البحر الأحمر وعاصمتها الغردقة.

• بحيرات مصر:

يبلغ عدد بحيرات مصر (١٠) بحيرات، وهي:

بحيرة المترلة (الدقهلية)، بحيرة البرلس (كفر الشيخ)،
بحيرة ناصر أو بحيرة النوبة (أسوان بحيرة صناعية نتيجة لبناء
السد العالي)، بحيرة مريوط (الإسكندرية)، بحيرة قارون
(الفيوم)، بحيرة إدكو، بحيرة المنطرون.

• التضخم:

التضخم يعتبر التضخم انعكاساً ونتيجة للسياسات
الاقتصادية المتبعة. وفي واقع الأمر فإن وجود التضخم في
الاقتصاد الوطني يعني فشل السياسات الاقتصادية في تحقيق أحد
أهم أهدافها ألا وهو الحفاظ على الاستقرار العام للأسعار. ومن
ناحية أخرى فإن هناك ارتباطاً قوياً ومباشراً بين السياسات

الاقتصادية وأهدافها وكفاءة وفعالية أدائها وبين الجوانب
البنوية والهيكلية للنظام السياسي.

التضخم هو الارتفاع المتزايد في أسعار السلع والخدمات، سواء
كان هذا الارتفاع ناتجاً عن زيادة كمية النقد بشكل يجعله أكبر من
حجم السلع المتاحة، أو العكس أي أنه ناجم عن زيادة في الإنتاج
فائضة عن الطلب الكلي، أو بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج، فضلاً عن
الدور المغذي للتوقعات التضخمية.

لكن ليس من السهل تحديد متى يصبح ارتفاع الأسعار تضخيمياً.
ويمكن القول إن هناك تضخماً عندما ترتفع الأسعار المحلية بشكل
أسرع من ارتفاع الأسعار العالمية. ففي هذه الحالة تكبح الصادرات
وتسهل الواردات ويخشى في نهاية الأمر أن تنضب احتياطات
الدولة وقد تتحول إلى دولة مدينة.

ومن أبرز سمات ظاهرة التضخم:

☞ أنها نتاج لعوامل اقتصادية متعددة، قد تكون متعارضة فيما
بينها، فالتضخم ظاهرة معقدة ومركبة ومتعددة الأبعاد في آن
واحد.

☞ ناتجة عن اختلال العلاقات السعرية بين أسعار السلع والخدمات
من ناحية، وبين أسعار عناصر الإنتاج (مستوى الأرباح والأجور
وتكاليف المنتج) من جهة أخرى.

✍ انخفاض قيمة العملة مقابل أسعار السلع والخدمات، والذي يعبر عنه بـ "انخفاض القوة الشرائية".

• أنواع التضخم:

هناك أنواع عديدة من التضخم، أبرزها:

○ التضخم العادي:

عند زيادة عدد السكان تزداد احتياجاتهم، فتضطر الدولة إلى تمويل جانب من الإنفاق العام عن طريق إصدار نقود بلاغطاء، مما يؤدي بالنتيجة إلى ارتفاع الأسعار، وهذا النوع من التضخم تعاني منه الغالبية العظمى من الدول، لذا تخطط الدول إلى تنظيم الأسرة وتحديد النسل.

○ تضخم جذب الطلب:

يحدث عندما ترتفع الأسعار نتيجة لوجود فائض كبير في الطلب الكلي مقارنة بالعرض الكلي (المحلي والمستورد)، وقد يكون ذلك مؤقتاً وقد يستمر، مثل ارتفاع أسعار ألعاب وبعض المواد الغذائية في الأعياد أو مناسبات معينة (بداية الموسم) أو السياحة والاصطياف، وفي هذه الحالات فإن زيادة الإنفاق لا تمثل زيادة في الإنتاج الحقيقي بقدر ما تكون نتيجتها زيادة الأسعار.

○ التضخم المتسلل:

وهو تضخم عادي، لكنه يحدث أثناء انخفاض الإنتاج، حيث تبدأ أسعار السلع والخدمات في الارتفاع ما يحدث مخاوف لدى المستهلكين من استمرار ارتفاع الأسعار، فيلجئون إلى شراء سلع وخدمات أكثر من حاجتهم، ويتخلصون من النقود، فيتكون التضخم المتسلل الذي يؤدي إلى كبح النمو.

○ التضخم الجامح:

عادة يحدث هذا النوع من التضخم في بدايات مرحلة الانتعاش أو مرحلة الانتقال من نظام اقتصادي إلى آخر، أو في الفترات التي تعقب الحروب، لذلك يعتبر هذا النوع من التضخم أسوأ أنواع التضخم، حيث يفقد الناس الثقة في النظام الاقتصادي.

○ التضخم المكبوت:

غالباً ما يظهر هذا النوع من التضخم في الدول التي تأخذ بالاقتصاد الموجه، حيث تصدر الدولة نقوداً دون غطاء بهدف الإنفاق العام للدولة، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار نتيجة زيادة الطلب على العرض بسبب وفرة النقد، فتلجأ الدولة إلى التدخل من أجل التحكم بالأسعار عن طريق تحديد حصص من السلع والخدمات لكل فرد، وكان الدولة بذلك كبتت (قيدت) تحول

الفجوة بين الطلب الأكبر والعرض الأقل، وهذا ما يؤدي إلى ظهور الأسواق السوداء.

○ التضخم المستورد:

عندما ترتفع أسعار السلع المستوردة لأي سبب كان ينسحب هذا الارتفاع، في الغالب على السلع المحلية، ما يؤثر بشكل واضح على أصحاب الدخل المحدودة، فيطالبون بزيادة الأجور والمرتبات.

○ التضخم الركودي:

في فترات الركود ينخفض الطلب الفعال وينخفض مستوى تشغيل الجهاز الإنتاجي فتتزايد معدلات البطالة، وإذا كان هناك احتكار كامل أو مهيمن، فلا يستطيع أحد إجبار الشركات المحتركة على تخفيض أسعار سلعها وخدماتها في حالة الركود، ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار مع ارتفاع معدلات البطالة.

☞ ملحوظة:

من الأفضل أن تبحث قبل الإنترفيو عن معلومات عن التضخم ونسبته، حتى إذا سألك المدير في الإنترفيو عنها أو تقولها أنت لتثبت أنك متابع جيد.

ماذا تفعل لمواجهة التضخم من وجهة نظرك؟

نزود سعر الفائدة فتزيد الإيداعات والودائع فيزيد الاستثمار.

• بعض المعلومات العامة:

✍ أول رئيس تونسي بعد الثورة: المنصف المرزوقي.

✍ رئيس اليمن: رشاد محمد العليمي.

✍ رئيس هيئة الرقابة المالية: محمد عمران.

✍ رئيس البورصة: محمد فريد.

✍ رئيس البنك المركزي: طارق عامر.

✍ أول رئيس لبنك مصر: أحمد يكن خان باشا.

✍ رئيس فرنسا: إيمانويل ماكرون.

✍ مدير صندوق النقد الدولي: السيدة كريستالينا غورغييفا.

✍ ملحوظة:

راجع أسماء الوزراء ورئيس الوزراء قبل الإنترفيو.

• معلومات عن بنك مصر:

لو الإنترنتيو بتاعك خاص ببنك مصر يبقا أكيد هتتسأل في شيء من المعلومات الآتية:

أهم سؤال ممكن تتسأله.. البنك كسب كام في ٢٠٢١؟

هتكون الإجابة: (١٠,٧١) مليار جنيه.

حقق البنك صافي أرباح خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ وصل إلى نحو (١٠,٧) مليار جنيه مقابل نحو (١١,١) مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠ بنسبة تراجع ٣,١%. ووصل صافي دخل البنك من العائد خلال العام المالي الماضي إلى نحو (٣٢,٩) مليار جنيه مقابل نحو (٢٨,٦) مليار جنيه من نفس الفترة من العام السابق بمعدل زيادة ١٤,٨%.

كما ارتفع صافي دخل البنك من الأتعاب والعمولات خلال العام المالي الماضي إلى نحو (٦,٢) مليار جنيه مقابل نحو (٥,١) مليار جنيه من نفس الفترة من العام السابق بزيادة ٢١,٩%.

ويبلغ رأسمال بنك مصر المدفوع (١٥) مليار جنيه فيما يصل رأسماله المرخص به (٣٠) مليار جنيه، بحسب قوائم البنك.

راجع المعلومات عن بنك مصر، على الرابط:

<https://www.banquemisr.com/ar>

○ قصة إنشاء بنك مصر:

أقنع محمد طلعت حرب باشا مائة وستة وعشرين من المصريين الغيورين بالاكتتاب لإنشاء البنك، وبلغ ما اكتبوا به ثمانون ألف جنيه، تمثل عشرين ألف لهم، أي أنهم جعلوا ثمن السهم أربعة جنيهات فقط، وكان أكبر مساهم هو عبد العظيم المصري بك من أعيان مغاغة، فقد اشترى ألف سهم. وفي الثلاثاء ١٣ أبريل سنة ١٩٢٠ نشرت الوقائع المصرية في الجريدة الرسمية للدولة مرسوم تأسيس شركة مساهمة مصرية تسمى "بنك مصر"، ونص عقد الشركة الابتدائي، على أن الغرض من إنشاء البنك هو القيام بجميع أعمال البنوك، من خصم وتسليف على البضائع والمستندات والأوراق المالية والعمولة، وقبول الأمانات والودائع، وفتح الحسابات والاعتمادات، وبيع وشراء السندات والأوراق المالية، والاشتراك في إصدار السندات، وغير ذلك مما يدخل في أعمال البنوك بلا قيد أو تحديده وأنه يجوز زيادة رأس المال بقرار من الجمعية العمومية للمساهمين، على أن يقوم بإدارة الشركة أو البنك مجلس إدارة مكون

من تسعة أعضاء على الأقل ومن خمسة عشر عضواً على الأكثر
تنتخبهم الجمعية العمومية. واشترط العقد أن يملك عضو مجلس
الإدارة مائتين وخمسين سهماً على الأقل، ولا يجوز له التصرف فيها
طول مدة عضويته، وأن لا يكون عضواً بالجمعية العمومية من
يملك أقل من خمسة أسهم، وفي مساء يوم الجمعة ٧ مايو سنة ١٩٢٠،
احتفل بتأسيس البنك وقد تأسس بنك مصر حول المحاور الرئيسية
الآتية: إنشاء بنك مصري برأسمال مصري وإدارة مصرفية وكوادر
مصرية ولغة تعامل عربية، تحويل تنموي للاقتصاد القومي من
الاستثمار الزراعي إلى الاستثمار الصناعي، وإثبات القدرات
العقلية للإنسان المصري. وقد اتبع محمد طلعت حرب باشا سياسة
تخطيطية من الطراز الأول مبنية أساساً على إيمانه بأهمية الكيان
الاقتصادي الذي أسسه في القيام بدور البنك القابض الذي يؤسس
مجموعة من الشركات المستقلة التي تدور في فلكه فترفعه
والقطاعات الاقتصادية الأخرى تدريجياً نتيجة التفاعل الطبيعي
بينها جميعاً وأدت سياسته الرشيدة إلى الكثير من التطورات التي
شوهدت في الاقتصاد القومي والتي كانت مرتبطة إلى حد كبير
بنشاط بنك مصر وشركاته أو كانت تمثل نتيجة من نتائجه.

○ حجم الاستثمار:

يصل عدد المشروعات التي يساهم فيها البنك حالياً (٢٠٢٢) حوالي (١٦٢) مشروعاً في عدة مجالات مختلفة لخدمة الاقتصاد القومي منها (٨) بنوك مشتركة، و(٢٤) مشروع صناعي، و(٢١) مشروع سياحي، و(٢٢) مشروع سكني، و(٢٠) مشروعاً زراعياً وغذائياً، و(٢٨) مشروعاً مالياً، و(١٦) مشروع خدمي، و(٩) مشروعات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، و(١٥) مشروع بمجموعة د. أحمد بهجت.

○ انتشار بنك مصر:

يظهر دور بنك مصر جلياً في جميع المجالات الاقتصادية معتمداً في ذلك على انتشاره الجغرافي من خلال فروعه العديدة داخل مصر وخارجها وشبكة المراسلين في كافة أنحاء العالم، ويمتلك بنك مصر الرائد محلياً وإقليمياً في إرساء أحدث القواعد للنظم والخدمات المصرفية في مصر، ويمتلك مركزاً للحاسبات الآلية يرتبط به فروعه التي تبلغ أكثر من (٥٠٠) فرع، ويعد هذا المركز واحداً من أكبر مراكز الحاسبات الآلية في الشرق الأوسط. وتمتد شبكة اتصالات الحاسب الآلي لتغطي كافة فروعه على

مستوى الجمهورية. كما يمتلك بنك مصر شبكة كبيرة لآلات الصرف الذاتي أكثر من (٣٠٠٠) آلة تنتشر في معظم أنحاء جمهورية مصر العربية. كما قام بنك مصر في أعوام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ وحتى ٢٠٠٩ من الانتهاء من برنامج مصرفي جديد يربط جميع فروعته بشبكة واحدة تتيح للعملاء أداء الخدمات المصرفية من أي فرع من فروعته وبنفس الكفاءة. كما قام بنك مصر بإنشاء عدد من الفروع الإسلامية وصل إلى (٣٣) فرعاً إسلامياً بنهاية عام ٢٠٠٩.

على الجانب الآخر يتميز بنك مصر بوجود مركز للبطاقات يعد الأول والأكبر في مصر، كما أنه البنك الأول في مصر في استخدام البطاقات الإلكترونية الذكية وكذلك بالإضافة إلى مساهمته في العديد من المشروعات الاستثمارية داخل مصر.

○ المسؤولية الاجتماعية:

يولي بنك مصر منذ إنشائه عام ١٩٢٠ اهتماماً كبيراً لدعم خطط التنمية الاجتماعية في مصر حيث تعد المسؤولية الاجتماعية إحدى أهم المحاور الرئيسية التي يؤمن بها البنك والتي من خلالها يشارك في العديد من الأنشطة الداعمة للتنمية الاجتماعية في مصر.

لذا تم إنشاء مؤسسة غير هادفة للربح هي مؤسسة بنك مصر
لتنمية وخدمة المجتمع، وهي مسجلة بوزارة التضامن الاجتماعي
وتعتبر تلك المؤسسة ذات كيان قانوني مستقل عن البنك، يديرها
مجلس الأمناء.

بسم الله الرحمن الرحيم

ما هو عدد برامج الـ ICDL؟

✍ (٧) برامج.

ما هم الـ (٧) برامج؟

✍ دراسة مفاهيم تكنولوجيا المعلومات.

✍ نظم التشغيل والتعامل مع الملفات.

✍ برنامج الورد Microsoft word.

✍ برنامج الأكسيل Microsoft Excel.

✍ برنامج أكسيس Microsoft Access.

✍ برنامج باور بوينت Microsoft PowerPoint.

إيه الفرق بين الميزانية والمركز المالي؟

المركز المالي: هو قائمة توضح أصول وخصوم المنشأة، بما يعني حقوق والتزامات المنشأة، يعني إيه اللي للمنشأة وإيه اللي عليها، في أي يوم في السنة.

يعني في أي يوم نجي نروح عاملين موقف للمنشأة عارفين إيه اللي ليها وإيه اللي عليها ونحطه في صورة قائمة تبقى دي اسمها «المركز المالي».

طب إيه هي الميزانية العمومية؟

☞ هي: مركز مالي.

إيه مركز مالي؟

☞ يعني أصول وخصوم المنشأة.. حقوق والتزامات المنشأة.

طب إيه الفرق؟

☞ الفرق أن الميزانية العمومية هي مركز مالي للمنشأة في نهاية السنة المالية، يعني في نهاية السنة المالية في آخر يوم في ٦/٣٠ مثلاً بنعرف حقوق والتزامات المنشأة فتبقى اسمها «الميزانية العمومية».

☞ الفرق بين الميزانية والموازنة؟

الميزانية العمومية: هي زي ما قلنا عبارة عن قائمة توضح أصول وخصوم المنشأة.. حقوق والتزامات المنشأة في نهاية السنة المالية، وتتكون معها الحسابات الختامية (ح/ المتاجرة وح/ الأرباح

والخسائر) الي بيوضحوا نتيجة نشاط المنشأة من ربح أو خسارة عن
الفترة المالية السابقة.

يعني إيه؟

☞ يعني أن الحسابات الختامية هي الي بتوضح مصروفات
السنة الي فاتت الفعلية وإيرادات السنة الي فاتت الفعلية، لكن
الميزانية العمومية توضح حقوق والتزامات المنشأة في نهاية
السنة.

طيب إيه هي الموازنة؟

الموازنة التقديرية: هي عبارة عن تقدير لإيرادات ومصروفات
المنشأة للسنة القادمة أو لعدة سنوات قادمة؟

الفرق بين المصروفات الإيرادية والمصروفات الرأسمالية؟

أولاً: نحب نعرف إيه هو المصروف؟

☞ هو عبارة عن نفقة (يعني فلوس بادفعها) في سبيل الحصول
على إيراد.

☞ يعني بأدفع مثلاً إيجار للمحل (ليه؟) علشان أبيع منه وأحصل
على الإيراد.

☞ بأدفع مثلاً أجور ومرتبات للعاملين (ليه؟) علشان ينتجوا وأحصل على الإيراد.

☞ يبقى المصروف بأدفعه في سبيل الحصول على الإيراد.

المصروفات الإيرادية: هو مصروف يحقق الإيراد في نفس السنة المالية.

المصروف الرأسمالي: هو مصروف يحقق الإيراد في عدة فترات مالية، ويؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للمنشأة.

يعني مثلاً: مصروف الأجور والمرتبات بتدفع كل شهر عن عمل الموظفين عن الشهر، يعني كل شهر بياخدوا مرتباتهم فيها بيدخلوا للمنشأة إيراد في نفس الشهر.. يبقى مصروف الأجور والمرتبات مصروف إيرادي.

ومثلاً: مصروفات الدعاية والإعلان.. الشركة مثلاً عملت حملة إعلانية ضخمة استفادت بيها المنشأة على كذا سنة، يعني ساعدت على تحقيق الإيرادات خلال عدة سنوات، يبقى المصروف ده مصروف رأسمالي.

مثال ثاني:

مصروف الصيانة.. عملنا صيانة للألات والمعدات للمنشأة علشان ترجع تنتج ثاني يبقى المصروف ده مصروف إيرادي.

طب لو جينا عملنا صيانة للآلات مش علشان ترجع تشتغل تاني بس ولكن تزيد طاقتها الإنتاجية، يعني بدل ما تنتج مثلاً عشر وحدات خليناها تنتج (١٥) وحدة، يعني زودنا كفاءتها الإنتاجية، والزيادة دي مش هتكون في أول سنة بس؟ لا طبعاً.. في السنين المتتالية اللي بعديها.

يبقى المصروفده في هذه الحالة مصروف رأسمالي.

ما الفرق بين المخصص والاحتياطي؟

أولاً: نحب نقول لكم على حاجة الأول:

أي منشأة صاحبها بيعملها علشان يكسب من ورائها أرباح يستفيد بيها، وعلشان صاحب المنشأة أو الشركة مش يفضل يسحب فلوس من الشركة لحد ما تتعدى رأس ماله.. حددنا في المحاسب جزء أو (حساب بمعنى المحاسبين) هو ده بس اللي يسحب منه؛ لأن بعد كده هيبدا يستهلك رأسماله في الشركة.. وطبعاً لو فضل على الحالة دي (يعني يسحب من رأسماله) هيفاجئ إن الشركة مش بتاعته بقت بتاعة الدائنين اللي عاوزين حقوقهم، وبالتالي هيعلن إفلاسه.

علشان كده قلنا لازم نخلي حساب خاص للأرباح هو بس اللي يتسحب منه الفلوس.

يعني ممكن نعرف الأرباح على أنها: الزيادة في حقوق الملكية لأصحاب المنشأة.

وأيضاً ممكن نعرف الخسائر على أنها: النقص في حقوق الملكية لأصحاب المنشأة.

نرجع لموضوعنا.. الفرق بين المخصص والاحتياطي:

المخصص والاحتياطي: الاتنين مبلغ يستقطع من الربح لمواجهة
خسارة متوقعة.

واحنا عارفين مبدأ الحيلة والحذر: اللي هو إنه ينبغي على
الشركة تحطاط لكل خسارة متوقعة وتحذر من كل إيراد غير
محقق.

الفرق إن المخصص بيتم تكوينه في حالة تحقق ربح أو تحقق خسارة
يعني جبري (فرضته مبادئ ومعايير المحاسبة).

لكن الاحتياطي لا يتم تكوينه إلا في حالة وجود أرباح فقط،
وبيكون اختياري على المنشأة (إلا البنوك وشركات التأمين).

فرق تاني إن المخصص بيكون لمواجهة خسارة حقيقية أو متوقعة
بنسبة كبيرة (مثل مخصص الإهلاك).

أما الاحتياطي بيكون لمواجهة خسارة متوقعة، ولكن احتمال
وقوعها ضئيل (مثل مخصص ارتفاع أسعار الأصول الثابتة) يعني
بيكون لتدعيم المركز المالي.

ما هو الحساب الذي لا يظهر ضمن ميزانية المراجعة؟

سؤال سهل جداً.

أولاً: لازم نعرف الحسابات التي بتظهر في ميزان المراجعة بتظهر
ليه؟ لأن ميزان المراجعة محصلة وملخص لعمليات سابقة عليه هي
مراحل نظام المحاسبة اللي هي:

☞ تجميع الأحداث المالي.

☞ تسجيل الأحداث المالية في قيود يومية.

☞ تبويب الأحداث المالية في ح/ الأستاذ.

☞ تلخيص العمليات السابقة في ميزان المراجعة.

طب إيه هو الحساب أو البند الذي لا يمر بكل هذه المراحل؟

بضاعة آخر المدة.. لأنها تكون نتيجة جرد وليس نتيجة قيد يومية، يعني بيتم جرد البضاعة وتقييمها ثم وضع قيمتها مرة دائن في ح/ المتاجرة ومرة مدينه في الميزانية العمومية تحت بند الأصول المتداولة.

إيه الفرق بين الكمبيالة والسند الإذني؟

أولاً: الكمبيالة والسند الإذني بيطلق عليهما الأوراق التجارية، وهما وسيلة من وسائل الائتمان التجاري.

إيه الائتمان التجاري ده؟

الائتمان التجاري: عبارة عن تأخير دفع ثمن البضاعة المشتراه، وذلك لحد ما يتحسن الحال، بيستفيد بها التجار المشترين في توفير سيولة لوقت مؤقت، وبيستفيد بها التجار الباعين في جذب المشترين وترويج بضاعتهم.

طب إيه الفرق بين الكمبيالة والسند الإذني؟

الكمبيالة: عبارة عن أمر كتابي يصدر من الدائن إلى المدين يطلب فيه دفع مبلغ معين إلى الدائن أو إلى شخص ثالث (المستفيد) وذلك فور الإطلاع عليها أو في تاريخ معين.

يعني حسين اشترى بضاعة من محمد بالآجل.

يبقى حسين مدين ومحمد دائن.

يجي محمد يقول لحسين اكتب لي كمبيالة مقابل البضاعة.

عبارة عن إيه الكمبيالة؟ محمد يأمر حسين بأنه يدفع مبلغ الكمبيالة في تاريخ معين ويمضي عليها حسين أنه موافق على الدفع. محمد بقي ممكن يأخذ هو الفلوس دي أو ممكن يبقى هو مدين لشخص ثالث (عبد الله مثلاً) فيروح كاتب اسم عبد الله على الكمبيالة ويروح عبد الله لحسين عاشان يأخذ فلوسه منه.

يبقى الكمبيالة لها ثلاث أطراف:

(أ) حسين المدين (المسحوب عليها) هو اللي هيدفع الفلوس لأي حد يجيب له الكمبيالة.

(ب) محمد الدائن (الساحب) هو ده الدائن الأول لحسين اللي حرر الكمبيالة مع حسين.

(ج) عبد الله الدائن لمحمد (المستفيد) وهو اللي هيقبض الفلوس من حسين.

ملحوظة:

ممكن محمد يكون هو المستفيد، يعني ممكن يقبض هو الفلوس بتعاته على طول من حسين.

وممكن عبد الله يكتب اسم شخص رابع دائن لعبد الله وهو اللي يروح يصرف الفلوس من حسين وهكذا.

السند الإذني:

هو تعهد كتابي يتعهد فيه المدين بدفع مبلغ معين للدائن في تاريخ محدد.

يعني يتعهد حسين المدين (المسحوب عليه) بدفع مبلغ لمحمد الدائن الأصلي لحسين (المستفيد) في تاريخ معين.

يبقى الفرق أن أطراف الكمبيالة ثلاثة والسند الإذني اثنين فقط.

إيه الفرق بين أوراق القبض وأوراق الدفع؟

أوراق القبض وأوراق الدفع يطلق عليها الأوراق التجارية، وهي: الكمبيالة والسند الإذني.

بس الفرق إنه لما يكون المسحوب عليه في الكمبيالة والسند الإذني هو الشركة أو المنشأة تبقى دي أوراق دفع تظهر ضمن الخصوم المتداولة في قائمة المركز المالي أو الميزانية.

أما لو كان المستفيد من الكمبيالة والسند الإذني الشركة أو المنشأة تبقى دي أوراق قبض بتظهر ضمن الأصول المتداولة في قائمة المركز المالي أو الميزانية.

يعني لو هنتقبض من الورقة التجارية تبقى أوراق قبض لكن لو هندفع تبقى أوراق دفع.

إيه الفرق بين أوراق القبض وبين الأوراق المالية؟

علشان يكون في العلم أوراق القبض والأوراق المالية هي من الأصول المتداولة.

أوراق القبض زي ما عرفنا هي الكمبيالة أو السند الإذني اللي بيكون المستفيد فيها هي الشركة أو المنشأة.

لكن الأوراق المالية هي الأسهم والسندات اللي بتشتريها المنشأة علشان تأخذ عائد من ورائها.

هل المبيعات مدينة أم دائنة؟

أولاً: ما هي أنواع الحسابات؟

أنواع الحسابات هي:

- حسابات حقيقية: وهي الحسابات التي تعبر عن شيء حقيقي يمكن جرده ويمكن التصرف فيه (بالباع مثلاً) وهي مثل: الأصول الثابتة، مخزن البضائع، الأوراق التجارية والمالية، النقدية بالصندوق والبنوك.

• حسابات شخصية: وهي المتعلقة بالأشخاص، والأشخاص نوعين: شخص حقيقي (مثل: محمد، علي، حسين... وهكذا)، وشخص معنوي (مثل شركة، مصلحة، مؤسسة... وهكذا).

• حسابات وهمية أو اسمية: وهي عكس الحقيقة أي لا يمكن جردها ولا يمكن التصرف فيها لا بالبيع أو بالشراء، وهي مثل: المصروفات والإيرادات، فمثلاً ح/الإيجار هل يمكن عده أو جرده، هل يمكن أن أبيع شوية إيجار.

وأيضاً مثل: الخسائر والأرباح، هل يمكن عد أو جرد الخسائر أو الأرباح.. لا يمكن طبعاً.

وأيضاً مثل: المشتريات والمبيعات، لا استنى لحظة... إزاي المشتريات والمبيعات لا يمكن جردها؟ هيا مش بضاعة؟!

لا.. لا.. ح/المشتريات وح/المبيعات مش بضاعة هي عبارة عن قيم للبضاعة، والدليل إن إحنا مش خليناهم في حساب واحد لأن المشتريات بسعر التكلفة والمبيعات بسعر البيع فلا يمكن أن يوضعوا في حساب واحد، وبالتالي فح/المشتريات هي عبارة عن حساب اسمي فقط تم عمله لمعرفة قيمة البضاعة المشتراه بسعر الشراء أو التكلفة، وح/المبيعات عبارة عن حساب اسمي فقط تم عمله لمعرفة

قيمة البضاعة المباعة بسعر البيع، فالحسابين لا يعبران عن شيء حقيقي.

نرجع لسؤالنا إيه هو الحساب المدين من الدائن؟

جميع الحسابات الحقيقية مدينة.

أما الحسابات الشخصية فهي مدينة (لو أخذت) ودائنة (لو أعطت) يعني بالبلدي لو واحد أخذ منك فلوس هيبقى إيه؟.. طبعا مدين، ولو واحد أعطاك فلوس هيبقى إيه؟ طبعا دائن.

أما الحسابات الوهمية أو الاسمية:

بالنسبة للمصروفات والخسائر والمشتريات كلها مدينة، وبالنسبة للإيرادات والأرباح والمبيعات كلها دائنة.

عرف الدورة المستندية وأعطي مثالاً عليها؟

الدورة المستندية: من اسمها كده نعرف إن هي بتتكلم عن حركة المستندات داخل الشركة، وكون إن هي دورة لأن حركتها داخل أي منشأة تتابع دورة الفلوس والأموال داخل الشركات.

يعني إيه؟

يعني أنا لم أدفع فلوس علشان اشتري بضاعة وأدفع مصروفات
وبعدين أبدأ أبيع واستلم فلوس البيع علشان تبدأ تاني عملية إني
أدفع فلوس واشتري بضاعة... وهكذا.

جميع المستندات التي تدل على إثبات جميع هذه الحركات تسمى
بالدورة المستندية.

وهي عبارة عن إيه؟

✍ عند دفع الفلوس يتم تحرير إيصال صرف نقدية معتمد من
المدير المالي والمدير العام للشركة ويوقع مستلم الفلوس على
الإيصال (هي سايبه ولا إيه؟)

✍ عند شراء بضاعة فهناك فاتورة مشتريات بقيمة هذه البضاعة
وإذن إضافة بالمخازن لإثبات استلام البضاعة ووضعها داخل
مخازن الشركة، ومتنسوش التوقيع والاعتماد من مدير
المشتريات والمدير العام.

✍ عند بيع البضاعة هناك فاتورة مبيعات من الشركة للعميل
وكمان إذن صرف من المخازن يثبت أن البضاعة تم صرفها للعميل
وقع على أنه استلمها عند استلام فلوس من أحد العملاء أو من

المبيعات النقدية يتم تحرير إيصال استلام نقدية ويوقع عليه أمين الخزينة.. وهكذا.

ما هي طريقة تقييم المخزون؟

هذا السؤال كثيراً ما يرد في أي إنترفيو للمحاسبين، لكن خلي بالك فيه سؤال ثاني في نفس الموضوع ناس كتير بتتلخبط بينهم وهو:

ما هي طرق تسعير المخازن؟

وطبعاً الفرق إن السؤال الأول بيتكلم عن طريقة تقييم المخزون والمقصود بالمخزون هنا يعني بضاعة آخر المدة. يعني لما نيجي نجرد البضاعة طبعاً بنجردها كميات.. طب وإيه اللي هيحصل بعد كده؟ طبعاً لازم ندي قيمة وسعر لهذه البضاعة، هو ده اللي بنسميه طريقة تقييم المخزون.

والطريقة المتبعة والسائدة هنا هي طريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل.

إزاي؟

يعني بعد ما جردنا نأخذ آخر سعر للبضاعة دي اللي إحنا اشتريناها بيه ونقارن بينه وبين سعرها في السوق الأقل هو ده اللي إحنا هنسعر بيه البضاعة الموجودة في المخازن آخر المدة.

طب إيه معنى السؤال الثاني؟

السؤال الثاني بيتكلم عن طرق تسعير المخازن.. يعني البضاعة لما تخش المخازن بتدخل بسعر الشراء اللي إحنا اشتريناها بيه، وبعد كام يوم نشترى بضاعة ثانية ولكن بسعر أعلى شوية وبعد كام يوم تانيين السعر زاد تاني وممكن يقل (ما هو مفيش أمان اليومين دول)، ولكن لما بتتصرف من المخزن بتطلع بأي سعر؟ لأن السعر مش ثابت كل يوم بيتغير.

هناك ثلاث طرق لتسعير البضاعة في المخازن وهي:

أولاً: الوارد أولاً يصرف أولاً:

إيه ده أولاً في كله.. يعني البضاعة لما بتدخل في المخازن نبدأ نصرف منها بس بنفس السعر الأول اللي إحنا اشترينا بيه لحد ما تخلص الكمية وبعدين نخش على الكمية والسعر اللي بعده وهكذا.

مثلاً:

اشترينا (٥) كمبيوترات بسعر (٢٥٠٠) للجهاز ودخلوا المخزن.

وبعدين اشترينا (٣) كمبيوترات تانيين ولكن بسعر (٢٦٠٠) ودخلناهم المخازن.

أولى ما نيجي نصرف مثلاً (٤) كمبيوترات من المخزن هيكونوا بسعر (٢٥٠٠) جنيه سعر أول بضاعة خرجت.

ولو جينا صرفنا (٢) كمبيوتر تانين من المخزن هيكون واحد بسعر (٢٥٠٠) وواحد بسعر (٢٦٠٠) يعني نفضل ناخذ سعر أول بضاعة جاية لحد لما تخلص الكمية اللي عندنا.

ثانياً: الوارد أخيراً يصرف أولاً:

وهي عكس الطريقة الأولى يعني نصرف من المخزن البضاعة بسعر آخر بضاعة دخلت المخزن لحد لما تخلص الكمية وبعدين نخش على الكمية اللي قبلها وهكذا، مثلاً:

في حالتنا السابقة دي:

أول لما نيجي نصرف أربع كمبيوترات من المخازن هنصرف (٣) كمبيوترات بسعر (٢٦٠٠) جنيه وبعدين نصرف كمبيوتر واحد بسعر (٢٥٠٠) جنيه يعني صرفنا بآخر سعر دخل المخزن لحد ما خلصت الكمية، وبعدين أخذنا بسعر اللي قبله، وهكذا أول لما نصرف (٢) كمبيوتر من المخزن هنصرفهم بسعر (٢٥٠٠) جنيه.

ثالثاً: طريقة متوسط السعر:

يعني بالبلدي ناخذ متوسط سعر بين الاثنين يعني نجمع السعر الأول + السعر الثاني ونقسمهم على (٢) مثلاً:

في حالتنا السابقة دي أول لما نيجي نصرف الأربع كمبيوترات من
المخازن نصرفهم بسعر (٢٥٥٠) وهو ده متوسط السعر بين الاثنين
حسبناها إزاي كده هو؟

$$٢٥٥٠ = ٢٥٠٠ + ٢٦٠٠$$

ولما نصرف (٢) كمبيوتر تانيين نصرفهم بسعر (٢٥٥٠) برضو.

ولما نشترى مثلاً (٣) كمبيوترات تانيين بسعر (٢٧٠٠) جنيه إذن يتم
الصرف بسعر (٢٦٢٥) إزاي؟

$$٢٦٢٥ = ٢٥٥٠ + ٢٧٠٠$$

وهكذا، وهنا هنكون عرفنا أيضاً الفرق بين المخزون والمخزن:

الفرق إن المخزون ده عبارة عن البضاعة الموجودة داخل المخزن آخر
المدة.

أما المخزن فهو المكن نفسه اللي بيتخزن فيه البضاعة يعني لما تدخل
فيه بضاعة بيكون مدين ولما بتتصرف منه بيكون دائن.

ما الفرق بين Perpetual Inventory System & Periodic
Inventory System ؟

هذا السؤال أورده أحد الأخوة الأفاضل اتعرض عليه في إنترفيو..
أولاً عاوزين نعرف إيه معنى كل مصطلح منهما؟

Perpetual Inventory System يعني نظام الجرد المستمر.

Periodic Inventory System ويعني نظام الجرد الدوري.

إيه الفرق بين النظامين؟

نظام الجرد المستمر هو أن الشركة بتعمل حساب ضمن حسابات الشركة هو ح/المخزن. هذا الحساب يدخل فيه حركة المخزن كلها.

يعني عند شراء المنتجات ودخولها المخزن بنقول:

من ح/المخزن إلى ح/الحدث المكمل ليه، وليكن الخزينة.

وعند صرف البضاعة وبيعها وخروجها من المخزن بنقول:

من ح/المشتريات.

عند البيع نقول:

إلى ح/المبيعات.

عند رد المبيعات نقول:

من ح/مردودات المبيعات.

عند رد المشتريات نقول:

إلى ح/مردودات المشتريات.

وفي نهاية السنة بنعمل جرد للمخزون وبيكون هو ده مخزون آخر المدّة.

المهم النظام الأول وهو نظام الجرد المستمر يستخدم غالباً في الشركات الصناعية وعند الصرف من المخزن بنصرف خامات بتدخل في العملية الإنتاجية فيكون القيد كما يلي:

من ح/ التشغيل

إلى ح/ المخزن (خامات) يعني بنقل حساب المخزن في حساب التشغيل.

أما نظام الجرد الدوري فغالباً يستخدم في الشركات والمؤسسات التجارية.

ما المقصود بالاعتمادات المستندية؟

الاعتمادات المستندية كاملة:

نبدأ خطوة خطوة في تعريف الاعتمادات المستندية.

طرق الشراء من الخارج أو تمويل التجارة الخارجية.

- الاعتمادات المستندية: هي تعتبر الوسيلة الأهم والأكثر شيوعاً، وذلك لقدرتها على تقليل حدة المشاكل بين المصدرين والمستورين إلى الحد الذي تختفي معه تماماً أية منازعات إذا ما نفذت الأطراف المعنية التزاماتها المحددة بشروط الاعتماد.

- التحويلات: تتم هذه الطريقة إذا كانت العلاقة بين المصدر والمستورد جيدة جداً.

تعريف الاعتماد المستندي:

هو تعهد من فاتح الاعتماد (البنك) للمستفيد من الاعتماد (المصدر) بناءً على طلب عميله (المستورد) بأن يدفع قيمة الاعتماد فور وصول مستندات الشحن مطابقة لشروط الاعتماد لذا فهو عقد ثلاثي الأطراف بين كل من المصدر والمستورد والبنك الضامن هو تعهد يصدر بواسطة بنك المشتري بدفع قيمة الكمبيالة للبايع.

هو تعهد يصدر بواسطة بنك المشتري (طالب فاتح الاعتماد) أو لحسابه الخاص بدفع قيمة الكمبيالة (سوء بالإطلاع At Sight أو آجلة Time Draft) أو المستندات المقدمة للبايع بشرط مطابقتها لكافة شروط الاعتماد، وهو ما يرضي رغبة الطرفين من حيث السيولة والمصادر الائتمانية.

مميزات الاعتماد المستندي في تسهيل تمويل التجارة الخارجية:

- يكون عن عملية واحدة وواعد بالدفع غير قابل للرجوع فيه.
- يخفض الأخطار التجارية لضمان الدفع بواسطة البنك مصدر الاعتماد.

- يخفض الأخطار الاقتصادية والسياسية.
- يعفي البائع من دراسة إمكانية المشتري في الدفع من عدمه.
- لا يكون المشتري مطالباً بتغطية كامل قيمة الاعتماد، ويسمح له في الحصول على أفضل سعر إذا كان الدفع عن طريق الحساب المفتوح أو التحصيل.
- القوانين التشريعية والمدنية والتجارية وقوانين العقود والعرف التجاري والمصرفي.

☞ يلاحظ أنه:

أي خلل يفصل فيه البنك المركزي أولاً، ثم غرفة التجارة الدولية، وعليه يوضع المتسبب في قائمة الـ Black List، إلا أن الاعتماد ما زال لا يحمي من عمليات النصب، وذلك لأن البنك طرف غير مسئول ودوره هو فحص المستندات، ولا يستطيع معرفة ما إذا كانت هذه المستندات مزورة أم لا.

أطراف الاعتماد المستندي:

- (أ) المستورد: وهو طالب فتح الاعتماد.
- (ب) البنك فاتح الاعتماد: وهو بنك المستورد.

(ج) البنك مبلغ الاعتماد: وهو بنك المصدر (يظهر في حالة انعدام الثقة).

(د) المستفيد: وهو المصدر.

العلاقة التعاقدية:

○ العلاقة بين البائع والمشتري.

○ العلاقة بين المشتري والبنك مصدر الاعتماد.

○ العلاقة بين البنك مصدر الاعتماد والبائع.

العلاقة بين البائع والمشتري:

وهي مرحلة ما قبل فتح الاعتماد فيها تتم اتصالات بين المصدر (المورد) والمستورد (المشتري) للاتفاق على كافة تفاصيل الرسالة مع الأخذ في الاعتبار السياسية والاقتصادية والقانونية التي قد تؤثر على الرسالة أو العملية محل الاتفاق، ومتى تم الاتفاق على ما يلي:

• البضاعة/ الخدمة المتفق عليها Merchandise.

• عقد البيع Contract.

• تفاصيل الشحن والتسليم Delivery Terms.

• طريقة الدفع Payment.

• المستندات المطلوبة Documents.

• التأمين على البضاعة وتغطيته Insurance.

• يرسل المصدر للمستورد فاتورة مبدئية أو صورية تسمى Performa Invoice، والتي توضح:

○ أسعار البضاعة The Price of Goods.

○ شروط الدفع Terms of Payment.

○ شروط التسليم Terms of Delivery.

أهم جزء في الاعتمادات:

ومن أشهر شروط الشحن التي يتم التعامل بها:

• التسليم محل البائع (تسليم المصنع Exporter Factory):

حيث يقوم البائع بتسليم البضائع للمشتري أمام أو على بوابة مصنع البائع، ويتحمل المشتري كافة تكاليف نقل البضائع إلى ميناء الشحن وتكاليف التحميل والشحن إلى ميناء الوصول والتفريغ وكذا التأمين على البضائع.

ويتم احتساب سعر التسليم محل البائع بإضافة كل من تكلفة المواد الخام + مصاريف التشغيل + مصاريف البيع + الربح.

• التسليم بجوار الباخرة (Free Along Side (FAS):

حيث يقوم البائع بتسليم البضائع للمشتري بجوار السفينة أو الطائرة أو أي وسيلة أخرى للشحن تم الاتفاق عليها، ويتحمل المشتري كافة تكاليف التحميل والشحن إلى ميناء الوصول والتفريغ وكذا التأمين على البضائع.

ويتم احتساب سعر التسليم بجوار الباخرة بإضافة كل من تكلفة المواد الخام + مصاريف التشغيل + مصاريف البيع + تكاليف الشحن إلى ميناء الوصول + الربح.

ومن أشهر شروط الشحن التي يتم التعامل بها:

• التسليم ظهر الباخرة/ الطائرة (FOB) Free on Board:

حيث يقوم البائع بتسليم البضائع للمشتري على ظهر وسيلة الشحن، ويتحمل المشتري كافة تكاليف الشحن إلى ميناء الوصول والتفريغ وكذا التأمين على البضائع.

ويتم احتساب سعر التسليم ظهر الباخرة بإضافة كل من تكلفة المواد الخام + مصاريف التشغيل + مصاريف البيع + تكاليف الشحن إلى ميناء الوصول + تكاليف التحميل على ظهر وسيلة الشحن + الربح.

• التسليم ظهر الباخرة/ الطائرة مع التأمين (C&I) Cost and

:Insurance

وفي هذه الحالة يقوم البائع بتسليم البضائع للمشتري ظهر وسيلة الشحن ويقوم بالتأمين عليها، ويتحمل المشتري كافة تكاليف الشحن إلى ميناء الوصول والتفريغ.

ويتم احتساب سعر التسليم ظهر الباخرة بإضافة كل من تكلفة المواد الخام + مصاريف التشغيل + مصاريف البيع + تكاليف الشحن إلى ميناء الوصول + تكاليف التحميل على ظهر وسيلة الشحن + التأمين على البضائع + الربح.

ومن أشهر شروط الشحن التي يتم التعامل بها:

• التسليم ميناء الوصول (C & F) Cost and Freight:

حيث يقوم البائع بتسليم البضائع للمشتري ميناء الوصول دون التأمين عليها، حيث يتحمل المشتري تكاليف التفريغ والتأمين على البضائع.

ويتم احتساب سعر التسليم على ظهر الباخرة بإضافة كل من تكلفة المواد الخام + مصاريف التشغيل + مصاريف البيع + تكاليف الشحن إلى ميناء الوصول + تكاليف التحميل على ظهر وسيلة الشحن + تكاليف الشحن إلى ميناء الوصول + الربح.

• التسليم ميناء الوصول مع التأمين (CIF) Cost, Insurance and

:Freight

حيث يقوم البائع بتسليم البضائع للمشتري ميناء الوصول مع التأمين عليها، ويتحمل المشتري تكاليف التفريغ فقط.

ويتم احتساب سعر التسليم ظهر الباخرة بإضافة كل من تكلفة المواد الخام + مصاريف التشغيل + مصاريف البيع + تكاليف الشحن إلى ميناء الوصول + تكاليف التحميل على ظهر وسيلة الشحن + تكاليف الشحن إلى ميناء الوصول + التأمين على البضائع + الربح. وهي القيمة التي على أساسها تم احتساب الضريبة الجمركية لذا تظهر بشهادة الإجراءات التي تصدرها مصلحة الجمارك.

الاعتمادات المستندية (الجزء العملي):

بعد فتح الاعتماد المستندي يظل البنك مصدر الاعتماد ينفق على الرسالة، ويرسل إشعارات (خصم من حساب المشتري) بكافة المصاريف والرسوم.

مثال:

م. فتح الاعتماد / عمولة فتح اعتماد.

م. التلكس والفاكس.

م. إدارية متنوعة (مثل م. وزارة الاقتصاد وأية دفعات تم دفعها للمصدر مثلاً ١٠٪ من قيمة الاعتماد، ٩٠٪ من قيمته... إلخ).

وعلى ذلك يتم إضافة كافة العمليات المالية التي تخص الرسالة على تكلفة الاعتماد المستندي في ح/ الاعتماد المستندي فتكون القيود المحاسبية على النحو التالي:

من ح/ الاعتماد المستندي أو الرسائل الاستيرادية.
إلى ح/ البنك.

أو عند سداد المستخلص الجمركي.

من ح/ الاعتماد المستندي (م. تخليص جمركي).

إلى ح/ الحسابات المدينة أو الدائنة (المستخلص).

وبذلك يكون تم تغطية تكلفة الاعتماد المستندي بكافة المصاريف بما فيها قيمة الاعتماد ذاته.

ويفصل ضريبة المبيعات وضريبة الأرباح التجارية والصناعية في القيد ليكون القيد كالآتي:

من مذكورين

ح/ المشتريات المستوردة.

ح/ض . المبيعات (إذا كانت مستردة) .

ح/ض . أرباح تجارية وصناعية .

إلى ح/ الاعتماد المستندي .. يتم إقفاله بهذا القيد بعد دخول
المشتريات المخزن وتحميل كل المصاريف على الاعتماد .

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

(أ) الكتب:

- ١- إبراهيم عبد الحليم عبادة (٢٠٠٨): «مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية»، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن.
- ٢- أحمد شعبان محمد علي (٢٠٠٧): «انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية: دراسة تحليلية تطبيقية لحالات مختارة من البلدان العربية»، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- ٣- أسامة عزمي سلام، سعدون مهدي الساقى، شقيري نوري موسى، عدنان تابه النعيمي (٢٠٠٩): «الإدارة المالية: النظرية والتطبيق»، دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان، الأردن.
- ٤- أمل عمر بسيم الرفاعي (٢٠٠٨): «معجم مصطلحات إدارة الأعمال»، شعاع للنشر والعلوم، حلب، سوريا.
- ٥- جعفر الجزار (١٩٩٣): «البنوك في العالم: أنواعها، وكيف نتعامل معها؟»، دار النفائس للنشر والتوزيع، بيروت.
- ٦- جون سي توهي (٢٠٠٨): «التنبؤ بسوق الأسهم للمستثمر»، ترجمة: محمد وحيد المنطاوي، الطبعة الأولى، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن.
- ٧- حمزة محمود الزبيدي (٢٠١١): «التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل»، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن.
- ٨- ذوقان عبيدات (٢٠٠٦): «البحث العلمي: مفهومه وأدواته وأساليبه»، دار الفكر، عمان.
- ٩- زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي (٢٠٠٣): «أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي»، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.
- ١٠- سامي عفيفي حاتم (١٩٩٤): «التأمين الدولي»، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.
- ١١- سمير الخطيب (٢٠٠٥): «قياس وإدارة المخاطر بالبنوك: منهج علمي وتطبيق عملي»، منشأة المعارف، الإسكندرية.
- ١٢- سمير عبد الحميد رضوان (٢٠٠٥): «المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها: دراسة مقارنة بين النظم الوضعية وأحكام الشريعة الإسلامية»، الطبعة الأولى، دار النشر للجامعات، القاهرة.
- ١٣- شعبان فرج (٢٠١٤): «العمليات المصرفية وإدارة المخاطر»، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر.
- ١٤- صلاح الدين حسن السبيسي (١٩٩٨): «التسهيلات المصرفية للمؤسسات والأفراد»، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت.

- ١٥- طارق عبد العال حماد (٢٠٠٠): «دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية»، المكتب العربي، الإسكندرية.
- ١٦- طارق عبد العال حماد (٢٠٠١): «التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك»، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- ١٧- طارق عبد العال حماد (٢٠٠٣): «إدارة المخاطر: أفراد، إدارات، شركات، بنوك»، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- ١٨- عبد الحميد محمد الشواربي (٢٠٠٢): «إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية»، منشأة المعارف، الإسكندرية.
- ١٩- عبد الوهاب يوسف أحمد (٢٠٠٨): «التمويل وإدارة المؤسسات المالية»، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- ٢٠- عقيل جاسم عبد الله (١٩٩٩): «تقييم المشروعات إطار نظري وتطبيقي»، دار مجدلاوي للنشر، الأردن.
- ٢١- علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني (٢٠١١): «الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف»، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن.
- ٢٢- علي عبد الله أحمد شاهين (٢٠١٠): «مدخل عملي لقياس مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية في فلسطين: دراسة تحليلية تطبيقية»، الجامعة الإسلامية، غزة.
- ٢٣- عمر سليمان الأشقر (٢٠٠٩): «دراسة شرعية في بطاقات الائتمان»، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- ٢٤- فلاح حسن عداي الحسيني، مؤيد عبد الرحمن عبد الله الدوري (٢٠٠٨): «إدارة البنوك: مدخل كمي وإستراتيجي معاصر»، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.
- ٢٥- فلاح كوكش (٢٠١٢): «أثر اتفاقية بازل III على البنوك الأردنية»، معهد الدراسات المصرفية، الأردن.
- ٢٦- فليح حسن خلف (٢٠٠٦): «البنوك الإسلامية»، عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن.
- ٢٧- فهمي مصطفى الشيخ (٢٠٠٨): «التحليل المالي SME Financial»، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين.
- ٢٨- مجيد الكرخي (٢٠٠٧): «تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية»، دار مناهج للنشر والتوزيع، الأردن.
- ٢٩- محمد الفاتح محمود المغربي (٢٠١٥): «إدارة المنشآت المالية المتخصصة»، الدار العالمية للنشر والتوزيع، القاهرة.
- ٣٠- محمد صالح الحناوي (١٩٩٩): «الإدارة المالية والتمويل»، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة.
- ٣١- محمد محمود المكاوي (٢٠١١): «إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية»، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، القاهرة.
- ٣٢- محمد مطر (٢٠٠٦): «الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني»، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.

- ٣٣- محمود الخطيب (٢٠١٠): «الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات»، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- ٣٤- منير إبراهيم الهندي (١٩٩٩): «الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر»، الطبعة الرابعة، المكتب العربي الحديث، القاهرة.
- ٣٥- نصر حمود مزنان فهد (٢٠٠٩): «أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية»، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
- ٣٦- وفاء الشريف (٢٠١٠): «نظام الديون بين الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية»، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

(ب) الرسائل العلمية:

- ١- إياس إبراهيم العباط (٢٠١٦): «أثر مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية»، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية، الأردن.
- ٢- زاهر صبحي بشناق (٢٠١١): «تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية: دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين»، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- ٣- شيماء يونس كاظم (٢٠١٤): «أثر السيولة النقدية في مستوى أداء المصارف: دراسة تحليلية قياسية في بعض المصارف التجارية العراقية للمدة (١٩٩٧-٢٠١١)»، رسالة دكتوراه، قسم المحاسبة، جامعة سانت كليمنتس العالمية.
- ٤- عن هبال عادل (٢٠١٢): «إشكالية القروض المصرفية المتعثرة: دراسة حالة الجزائر»، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر.
- ٥- كريمة السخري (٢٠١٧): «تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية: دراسة مقارنة باستخدام النسب المالية لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٥)»، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
- ٦- محمد رمزي جودي (٢٠١٥): «أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على تقييم الأداء المالي في المؤسسات المالية (المعيار المحاسبي ١- عرض القوائم المالية): دراسة حالة لمجموعة من المؤسسات»، رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
- ٧- مرفت علي أبو كمال (٢٠٠٧): «الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية (بازل ٢): دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين»، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- ٨- مصطفى سالم محمد البقار (٢٠١٣): «إطار مقترح لإدارة المخاطر المالية في المصارف التجارية بالتطبيق على المصارف التجارية الليبية»، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة قناة السويس.
- ٩- نائل رسول سعيد الجزائري (٢٠٠٨): «السياسة النقدية وأثرها في الائتمان المصرفي»، رسالة ماجستير، الكلية التقنية الإدارية، بغداد، العراق.

(ج) الدوريات والمجلات العلمية:

- 1- إسماعيل يونس يامين، محمد سامي الظهر اوي (٢٠١٦): «أثر عناصر نموذج تقييم أداء البنوك (CAMELS) في المخاطر الائتمانية التي تواجهها البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية»، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد (١٦)، العدد (٣)، جامعة الزرقاء، الأردن.
- 2- إلهام التجاني، محمد فوزي شعوبي (٢٠١٥): «تقييم الأداء المالي للبنوك الجزائرية: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري للفترة (٢٠٠٥-٢٠١١)»، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، العدد (١٧)، بسكرة، الجزائر.
- 3- إلهام يحيوي، ليلي بوحديد (٢٠١٤): «الحوكمة ودورها في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية: حالة المؤسسة الجزائرية للتغليب (NCA)»، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة قاصدي مرباح، العدد (٥)، الجزائر.
- 4- الفاتح الشريف يوسف الطاهر، محمددين، نور الهدى محمددين (٢٠١٣): «الترميز الائتماني ودوره في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي في السودان»، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد (١٤)، العدد (١)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
- 5- بلعزوز بن علي (٢٠١٠): «إستراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية»، مجلة الباحث، جامعة الشلف، العدد (٧)، الجزائر.
- 6- تركي مجحم الفواز، حسام علي داود، ياسر أحمد عريبات (٢٠١٦): «إدارة مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في الأردن»، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد (١٢)، العدد (٢).
- 7- جعفر حسن البشير آدم، إبراهيم فضل المولى (٢٠١٥): «معيار كفاية رأس المال المكيف حسب معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية ودوره في الحد من آثار مخاطر الائتمان المصرفي»، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، المجلد (١٦)، العدد (١)، الخرطوم.
- 8- سهام عيساوي، لخضر مرغاد (٢٠١٤): «استخدام المشتقات المالية في إدارة المخاطر المالية»، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد (١٥)، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
- 9- عبد الرزاق خليل وأحلام بوعبدل (٢٠٠٦): «الصناعة المصرفية العربية وتحديات اتفاقية بازل II»، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد (١٥)، سبتمبر.
- 10- عبد الغني دادن (٢٠٠٦): «قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية»، مجلة الباحث، العدد (٤)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
- 11- عبد الوهاب دادن، حفصي رشيد (٢٠١٤): «تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام التحليل العامي التمييزي (AFD) خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١١)»، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، المجلد (٧)، العدد (٢)، الجزائر.
- 12- عبدالواحد سعيد عمران (٢٠١٥): «أثر إدارة مخاطر السيولة والائتمان ورأس المال على درجة الأمان المصرفي: دراسة تطبيقية على المصرف التجاري الوطني الليبي»، مجلة كلية الاقتصاد، المجلد (٣٠)، ليبيا.

- ١٣- علي عبدالله شاهين، بهية مصباح صباح (٢٠١١): «أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني»، مجلة جامعة الأقصى، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد (١٥)، العدد (١)، فلسطين.
- ١٤- عمر محمد أحمد إبراهيم كرار، إبراهيم فضل المولي البشير (٢٠١٦): «دور المخاطر في العلاقة بين عناصر منح التمويل والأداء المالي للمصارف: دراسة ميدانية على عينة من المصارف التجارية السودانية»، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد (١٧)، العدد (١)، كلية الدراسات التجارية، عمادة البحث العلمي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- ١٥- مؤسسة الراجحي المالية (٢٠١٠): «اتفاقية بازل نهج علمي»، أبحاث اقتصادية، أكتوبر، المملكة العربية السعودية.
- ١٦- معهد الدراسات المصرفية (٢٠١٢): «نشرة توعوية»، إضاءات، السلسلة الخامسة، العدد (٥)، الكويت، ديسمبر.
- ١٧- معهد الدراسات المصرفية بالكويت (٢٠١٢): «إدارة السيولة في المصرف التجاري»، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد (٥)، العدد (٢)، معهد الدراسات المصرفية، الكويت، سبتمبر.
- ١٨- منذر مرهج، نورا الخير (٢٠١٣): «دور إدارة مخاطر الائتمان في تحسين الأداء المصرفي: دراسة مسحية في المصرف التجاري السوري بمدينة اللاذقية»، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (٣٥)، العدد (٦)، جامعة تشرين، سوريا.
- ١٩- مولود رمضان أبو خريص، محمد أحمد تلالوة (٢٠١٤): «أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي»، مجلة الأبحاث المالية والمصرفية، المجلد (١)، العدد الأول، المعهد العلمي المصرفي الفلسطيني، فلسطين.
- ٢٠- نضال رؤوف أحمد (٢٠١٣): «دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي: دراسة تطبيقية على مصرف الرافدين»، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد (٣٦)، جامعة بغداد، بغداد.
- ٢١- هشام المليجي (٢٠٠٢): «الحكم على كفاية رأس المال في البنوك التجارية: دراسة تطبيقية»، المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة الأزهر، القاهرة، عدد (٢٦).
- ٢٢- يحيى سعدي، توفيق غفصي (٢٠١٣): «تقييم أداء البنوك العمومية الجزائرية باستخدام النسب المالية: دراسة حالة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط»، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، العدد (٩)، الجزائر.
- (د) الندوات والمؤتمرات:

- ١- أحمد حميد الطابير (٢٠١١): «نظرة مستقبلية للمشهد الاقتصادي في دبي»، حلقة نقاشية، بتاريخ ٢٠١١/٣/٣٠، دبي.

- ٢- أسامة صبحي الفاعوري (٢٠٠٧): «إدارة المخاطر ودور مشغلي القطاع السياحي في وقت الأزمات»، المؤتمر العلمي السنوي الدولي السابع، إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة الأردنية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الأردن.
- ٣- بن علي بلعزوز (٢٠١٢): «إدارة المخاطر بالصناعة المالية الإسلامية مدخل الهندسة المالية»، ورقة عمل، ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية، النسخة الرابعة، ٥-٦ أبريل، الخرطوم.
- ٤- السنوسي محمد الزوام، مختار محمد إبراهيم (٢٠٠٩): «إدارة مخاطر الائتمان في ظل الأزمة المالية العالمية»، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع، تداعيات الأزمة المالية العالمية على منظمات الأعمال (التحديات، الفرص، الآفاق)، المنعقد بجامعة الزرقاء الخاصة، في الفترة من ١٠-١١ نوفمبر، الأردن.
- ٥- سهام حرفوش، إيمان صحراوي (٢٠٠٩): «دور الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر الائتمانية للبنوك في التخفيف من حدة الأزمة المالية الحالية»، ورقة عمل، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، في الفترة من ٢٠ إلى ٢١ أكتوبر، الجزائر.
- ٦- محمد بن بوزيان، بن حدو فؤاد، عبد الحق بن عمر (٢٠١١): «البنوك الإسلامية والنظم والمعايير الاحترازية الجديدة: واقع وآفاق تطبيق لمقررات بازل (III)»، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي: للنمو المستدام والتنمية الإسلامية الشاملة من منظور إسلامي، الدوحة، قطر، ديسمبر.
- ٧- محمود جلال أحمد، طلال الكسار (٢٠٠٩): «استخدام مؤشرات النسب المالية في تقويم الأداء المالي والتنبؤ بالأزمات المالية للشركات (الفشل المالي)»، المؤتمر العلمي الدولي السابع، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن.

(هـ) المواقع الإلكترونية:

- محمد أبو حسبو: «هل تمنع قوانين بازل الثالثة للإصلاح المصرفي وقوع أزمة مالية جديدة»، بتاريخ ١٧/٩/٢٠١٠، متاح على الرابط:

<https://archive.aawsat.com/details.asp?issueno=١١٧٠٠&article=٨٧١٠٦#.YBZ-IvkVvcs>

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

١. Basel Committee on Banking Supervision Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems, Bank for International Settlements, Basel, Switzerland, June ٢٠١١.
٢. Bodie, Z., Kane, A., Marcus, A.J. and Mohanty, P. (٢٠٠٥): **Investments**, ٦th Edition, Tata McGraw-Hill Publishing Company, New Delhi.
٣. Dang, Uyen (٢٠١١): **The Camels Rating System in Banking Supervision: A Case Study**, Arcada University of Applied Sciences, Helsinki, Finland.
٤. GAO. (٢٠١٣): **Financial Institution-Causes and Consequents of Recent Bank Failure**, Report to Congressional Committee, United States Government Accountability Office, January. Available at: <http://www.gao.gov/assets/٦٦٠/٦٥١١٥٤.pdf>.
٥. Gestel, T.V. and Baesens, B. (٢٠٠٩): **Credit Risk Management Basic Concepts: Financial Risk Components, Rating Analysis, Models, Economic and Regulatory Capital**, Oxford University Press, New York.
٦. Hase, C. A. (٢٠٠٧): **First Line Leadership Development: Its Impact On Organizational Performance Aboard U.S. Navy Ships**, PhD., Dissertation, Capella University.
٧. Haseeb Badar and Gul Zeb (٢٠١١): **Camels Rating System for Banking Industry in Pakistan**, Umea University, Master Thesis, Pakistan.
٨. Hussain, H.A. and Al-Ajmi, J. (٢٠١٢): **Risk Management Practices of Conventional and Islamic Banks in Bahrain**, The Journal of Risk Finance, ١٣ (٣): ٢١٥-٢٣٩.
٩. Kabir, Md. Nurul; Worthington, Andrew C. and Gupta, Rakesh (٢٠١٥): **Comparative Credit Risk in Islamic and Conventional Banks**, Pacific-Basin Finance Journal, Vol. ٣٤, PP.٣٢٧-٣٥٣.
١٠. Li, Yuqi (٢٠٠٧): **Determinants of Banks' Profitability and its Implication on Risk Management Practices: Panel Evidence from the UK in the Period ١٩٩٩-٢٠٠٦**, MA thesis, University of Nottingham, UK.

11. MacDonald, S. Scott & Timothy W. Koch (2006): **Management of Banking** 2006, Thomson South-Western Corporation, United States of America.
12. Maria, Carapeto, Scott Moeller, Anna Faelten, Valeriya Vitkova, Leonardo Bortolotto (2010): **Distress Classification Measures in the Banking Sector**, Mergers and Acquisitions Research Centre, Cass Business School, City University of London, PP. 1-43.
13. Munir, et al., (2011): **An Analytical Framework to Examine Changes in Performance Measurement Systems within the Banking Sector**, Australasian Accounting Business and Finance Journal, Volume 6, Issue 1, University of Wollongong, Australia.
14. Ogbol, Charles and Unuafe, O. Kenneth (2012): **Impact of Credit Risk Management and Capital Adequacy on the Financial Performance of Commercial Banks in Nigeria**, Journal of Emerging Issues in Economic, Finance and Banking (JEIEFB), Vol., 2, No. 3, PP. 73-73.
15. Omar Masood, Hasan Al Suwaidi and Priya Thapa (2012): **Credit risk management: a case differentiating Islamic and non-Islamic banks in UAE**, Qualitative Research in Financial Markets, Vol. 4, Issue 2/3, PP. 197-200.
16. Opoku-Adarkwa, Ruth (2011): **Risk Management and Bank Performance: A Case Study of First Atlantic Merchant Bank Ghana Limited (FAMBL)**, Master Thesis, Institute of Distant learning, Kwame Nkrumah University of Science and Technology, Ghana.
17. Prudential Financial Policy Department Islamic Banking and Takaful Department, Implementation of Basel III, BNM/RH/NT 007-20.
18. Rustom Barua, Fabio Battaglia, Ravindran Jagannathan, Jivantha Mendis and Mario Onorato, basel3 (2010): **What's New? Business and Technological Challenges**, Algorithmics, an IBM Company.
19. Siddiqui, A. Shahid, Tahseen Ul-Ahad, Muhammad Asif, and Muhammad Ateeq (2012): **Credit Risk and the Performance of Nigerian Banks**, Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business, Vol. 4, No. 07, PP. 49-63.
20. Singh, Asha and Gupta, Poonam (2013): **Measures for Identifying and Controlling Risks in Indian Commercial Banks**, The International Journal of Management, Vol. 2., No.3.

الفهرس

٧ الفصل الأول الإطار العام للدراسة
٧ مقدمة:
٨ الدراسة الاستطلاعية:
١٠ مشكلة الدراسة:
١٠ الدراسات السابقة:
١٠ أولاً: الدراسات باللغة العربية:
٢٥ هيكل متغيرات الدراسة:
٢٦ فروض الدراسة:
٢٦ أهمية الدراسة:
٢٧ أهداف الدراسة:
٢٧ أسلوب الدراسة:
٢٨ مجتمع الدراسة:
٢٨ عينة الدراسة:
٢٨ هيكل محتويات الدراسة:
٢٨ الفصل الأول: الإطار العام للدراسة:
٢٨ الفصل الثاني: مخاطر الائتمان في البنوك:
٢٩ الفصل الثالث: إدارة المخاطر الائتمانية في ظل اتفاقية بازل:
٢٩ الفصل الرابع: الأداء المصرفي:
٢٩ الفصل الخامس: الدراسة المقارنة:
٢٩ وأخيراً قائمة المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها الدراسة.
٣٠ الفصل الثاني مخاطر الائتمان في البنوك.
٣٠ المبحث الأول: المخاطر المصرفية
٣٠ أولاً: مفهوم المخاطر:
٣٣ ثانياً: تصنيف المخاطر:
٤٥ المبحث الثاني: المخاطر الائتمانية.

٤٦ أولاً: مفهوم الائتمان:
٤٧ ثانياً: أشكال الائتمان المصرفي:
٤٩ ثالثاً: تعريف المخاطر الائتمانية:
٥١ رابعاً: أشكال المخاطر الائتمانية:
٥٣ خامساً: أساليب السيطرة على المخاطر الائتمانية:
٥٧ سادساً: أهم مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية:
٥٩ الفصل الثالث إدارة المخاطر الائتمانية في ظل اتفاقية بازل
٥٩ المبحث الأول: إدارة المخاطر الائتمانية:
٥٩ ١- مفهوم إدارة المخاطر:
٦٠ ٢- أهداف إدارة المخاطر:
٦١ ٣- أهمية إدارة المخاطر:
٦٢ ٤- وظائف إدارة المخاطر المصرفية ومقوماتها:
٦٥ * إدارة المخاطر الائتمانية:
٦٨ * أدوات إدارة المخاطر:
٧٠ المبحث الثاني: إدارة المخاطر وفق متطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية
٧٠ نشأة وتطور لجنة بازل:
٧٢ * تعريف لجنة بازل:
٧٥ سياسات إدارة المخاطر وفق متطلبات لجنة بازل (I) و(II) و(III):
٧٥ أولاً: اتفاقية بازل الأولى (I):
٧٨ ثانياً: اتفاقية بازل الثانية II (٢٠٠٤):
٨٥ ثالثاً: الجوانب الأساسية لمقررات لجنة بازل الثالثة (III):
٩٥ الفصل الرابع الأداء المصرفي:
٩٦ أولاً: مفهوم الأداء المصرفي:
٩٨ ثانياً: تقييم الأداء المصرفي والمالي للبنوك:
١٠٦ ثالثاً: مقاييس الأداء المصرفي:
١٠٧ رابعاً: العوامل المؤثرة في الأداء المصرفي:
١١١ خامساً: الأركان الأساسية لتقييم الأداء:

١١٢	سادساً: أهمية تقييم الأداء المصرفي:
١١٣	سابعاً: نموذج قياس الأداء المصرفي:
١٢٤	الفصل الخامس الدراسة المقارنة.....
١٢٤	أولاً: منهج الدراسة:
١٢٥	ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة:
١٢٥	عينة البحث:
١٢٥	ثالثاً: الوسائل والأساليب الإحصائية المستخدمة:
١٢٦	رابعاً: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:
١٢٧	اختبار الفروض:
١٤٠	ملحق خاص عن كيفية اجتياز المقابلات الشخصية في البنوك
٢١٤	قائمة المصادر والمراجع.....

كم لديك من السطور الجميلة التي أخذت
منك الكثير من الجهود والاعتناء
لكي تكون أفضل ما يمكن لتعبر بها عن شعور
داخلي لم تستطع أن تشاركه مع أحد غيرك.

مهما كانت سطورك
قصص... روايات... أشعار... مقالات
باللغة العربية أو الإنجليزية أو الفرنسية

تواصل معنا
لتشارك سطورك مع العالم

٠١١٢٢٣٨٠٤٤٣